الاسكوا

الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقرير السنوي 2013

أربعون عاماً في المنطقة العربية

التقرير السنوي 2013

أربعون عاماً في المنطقة العربية

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المحتويات

تمهيد 4

الإسكوا في سطور 6
40 عاماً من العمل في المنطقة العربية 8
الإسكوا في أرقام 12
إدارة المعرفة 13
معلومات مالية 16
التقرير السنوي 2013: نهج جديد لتبيان الأثر 21

التكامل الإقليمي 22
أمن الغذاء والمياه والطاقة 24
إدارة المعرفة والتكنولوجيا 26
الخطط والسياسات التي تراعي قضايا الجنسين 26
مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية 28
البنى الأساسية المستدامة 30

النمو المنصف والاستدامة 32
الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة 34
الإنصاف والدمج والتوظيف 35
الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية 40

الحكم الصالح والمنعة 42
التطوير المؤسسي 44
المشاركة والمواطنة 46
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال 48
المنعة حيال الكوارث الطبيعية والأزمات التي يتسبب بها البشر 49

بناء الشراكات 51
أهمية بناء الشراكات 52
الإسكوا في المجتمع المحلي 54

أهم المطبوعات لعام 2013 55

الصورة للإسكوا

تمهيد

إنجازات لا يستهان بها حققتها المنطقة العربية في حقبة زاخرة بالتحديات. واليوم تدخل الإسكوا عامها الأربعين، وها هي مع المنطقة تجد الكثير من الأسباب لإبعاد شبح التشاؤم في زمن كثرة الاضطرابات، زمن الأحلام المتكسرة والمزهرة، زمن الواقع المرير والمستقبل المنشود. في كل ذلك ما يدعو إلى التطلّع لغد مشرق هو ضرورة وحق مكتسب لكل إنسان.

الإسكوا في عام 2013 هي، كما في كل وقت، بل أكثر، على التزامها الوطيد بمستقبل المنطقة العربية، تشاركها أحلامها وهمومها، تعيش شواغلها وطموحاتها، تشاركها ماضياً لم يخلُ من التجارب الشاقة، وحاضراً يرسم الغد بمعالم غير واضحة بعد، ومستقبلاً مضيئاً، لأنّ شعوب المنطقة تريده كذلك.

تعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على إيجاد نهج ناجعة لتحقيق ما يصبو إليه المواطنون في مواجهة تحديات مزمنة وأخرى نشأت في هذه المرحلة الانتقالية، لا بل المصيرية، من تاريخنا. تفكر مع الدول في وضع خطط إنمائية وطنية تُعنى بالجميع، بالطفل والأم، بالشاب والكهل، بالأسرة والمجتمع، بالأرض والبيئة. تجعل الإنسان محور الالتزام السياسي، والنهج العملي، ومقياس النجاح في أي خطة أو برنامج أو خارطة طريق.

وفي عمل متعدد الأبعاد كان نهج الإسكوا دائماً التوافق الإقليمي لإيصال أولويات المنطقة إلى المحافل والقرارات الدولية، وهي على ثقة تزيدها الوقائع رسوخاً، ثقة في تكامل أصبح اليوم ضرورة للنهوض بالجميع.

وقد توسّعت مؤخراً أسرة الإسكوا إذ انضمت إليها تونس وليبيا والمغرب، فاتسع نطاق عملها، واكتسب أبعاداً وعناصر جديدة.

ومع تعزيز حضور الإسكوا في المنطقة، تزداد القدرة على تحقيق وعد التكامل الإقليمي. ففي كل مجال أو أولوية من مجالات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحرص الإسكوا على هذا البعد. في المعرفة والتكنولوجيا، في التنمية

الاقتصادية العادلة والمنصفة، في تمكين المرأة، في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، في التنمية في ظل الأزمات وعدم الاستقرار، في مكافحة الفقر، في إشراك الشباب، نبذل كل جهد للاستفادة من الفرص التي تزخر بها المنطقة إذا ما تلاقت بلدانها وتكاملت.

والتكامل الإقليمي يعني نهجاً شاملاً في التنمية، حيث يكون المحلي جزءاً من الإقليمي، والإقليمي جزءاً من العالمي. وعملاً بهذا النهج، تحرص الإسكوا على جمع الجهات المعنية في المنطقة العربية وإقامة علاقات استراتيجية معها، في ملتقى دائم لتبادل الأفكار ووجهات النظر والآراء، حول مختلف عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولبناء الشراكات المثمرة. ولنا مع جامعة الدول العربية أكثر من تجربة ومثال. يجمعنا عمل مشترك على تكريس نهج التكامل نموذجاً إنمائياً جديداً تعتمده المنطقة، في التزام جماعي متجدد نحو رفاه كل فرد.

وفي الواقع العملي، سعت الإسكوا إلى مساعدة الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على رصد نتائج التحولات السياسية والاستفادة منها، ونظمت مجموعة من المناقشات في عام 2013 للاتفاق على مسارات العمل على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وتستفيد عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية من هذا الدعم ومن الخبرة الفنية الواسعة والعميقة التي تتميز بها الإسكوا، بفضل رؤيتها الإقليمية الفريدة والنهج المتعدد التخصصات الذي تعتمده. وقد كثفنا الجهود في عام 2013 في العمل مع عدد من الحكومات بناء على طلبها في هذا الإطار.

والإسكوا تضطلع بدور أساسي في التحضير لنهج للتنمية لما بعد عام 2015، يراعي الخصائص والحاجات الإقليمية، ويستوفي مقوّمات الإنصاف والشمول والاستدامة. وهي تقود العملية الحكومية الإقليمية، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المستوى العربي.

وكان لقضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين موقع مركزي في عمل الإسكوا مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وقد أقرت الدول الأعضاء بالإجماع إعلان الكويت بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ضمن نتائج الدورة السادسة للجنة المرأة.

وفي التضامن مع فلسطين، القضية الحاضرة دائماً في عمل المنظمة الدولية وفي ضمير العالم ومصيره ومستقبله، اتخذ عمل الإسكوا أوجهاً متنوّعة. فقد أحيت اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في بيروت بحضور رئيسي وزراء فلسطين ولبنان. ومن الناحية العملية، نظمت عدداً من ورشات العمل والدورات التدريبية والبعثات الاستشارية الفنية لبناء القدرات المؤسسية والتقنية للموظفين المدنيين الفلسطينيين. أما معاناة الشعب الفلسطيني فهي دائماً حاضرة في اهتمامات اللجنة، وآثار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كانت ولا تزال موضوع تقرير للأمين العام تعدّه الإسكوا سنوياً مع الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة ويقدّم إلى الجمعية العامة.

ونحن اليوم إذ نجدد التزامنا، في فصل جديد من مسيرتنا المهنية، برسالة إنسانية، نتوجه إلى موظفي الإسكوا ونحيي تفانيهم وتصميمهم وقدرتهم على العمل في ظروف لا تخلو من الصعوبات والتحديات. ونؤكد مجدداً لشعوب منطقتنا وللمجتمع الدولي تصميمنا على السير نحو غد يحمل لنا آفاقاً مضيئة يشارك في صنعها كل فرد من هذه المنطقة العزيزة، وحسبه حلم في غد أفضل، وطموح في إحياء ثقافة التنوّع والسلام، وقيم وحقوق نبني عليها الحياة اللائقة والكريمة.

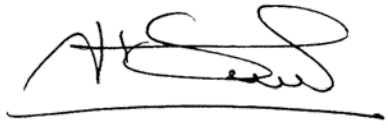

ريما خلف
الأمينة التنفيذية

الإسكوا في سطور

المصدر: أيمن معضاد

- 40 عاماً من العمل في المنطقة العربية 8
- الإسكوا في أرقام 12
- إدارة المعرفة 13
- معلومات مالية 16
- التقرير السنوي 2013: نهج جديد لتبيان الأثر 21

40 عاماً من العمل في المنطقة العربية

عام 2013 هو العام الأربعون من عمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في المنطقة. وقد تأسست هذه اللجنة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1818 (د-55)، بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في ما بينها، ومواجهة التحديات الإنمائية على المستوى الإقليمي.

تعمل اللجنة في بيئة تزخر بالتنوّع، تعاقبت عليها أحداث وتطوّرات وتغيّرات كثيرة، منطقة لها دور فاعل في الاقتصاد العالمي وفي السلام والأمن الدوليين. بيروت وبغداد وعمّان عواصم عربية ثلاث استقبلت الإسكوا منذ إنشائها، وهي اليوم في مقرها في بيروت، وقد اتسعت عضويتها لتضم 17 دولة هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والسودان، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن، أي جميع البلدان العربية تقريباً.

وعملت اللجنة طيلة الأعوام الأربعين في إطار من التعاون الوثيق مع دول المنطقة، على دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أبعادها. نفذت مشاريع وأنشطة عديدة في العمل التحليلي والتعاون الفني، وفي توجيه عملية صنع السياسات، وفي بناء القدرات في الدول الأعضاء، في حرص دائم على مواكبة ما لكل دولة من احتياجات وأولويات. وكانت اللجنة ولا تزال ملتقى مفتوحاً للحوار والنقاش في مختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية، لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة بين دول من المنطقة ومن سائر مناطق العالم.

الإسكوا هي لجنة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، التي تكمّل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل في منطقة عملها. وتشغل هذه اللجان موقعاً إقليمياً يخوّلها أن تكون حلقة الاتصال بين البعد العالمي للمنظمة الدولية والواقع المحلي والوطني. ومن هذا الموقع، تكون اللجان الإقليمية الضمانة لمناقشة أولويات المناطق وإيلائها الاهتمام اللازم في المحافل والمقررات الدولية. وإزاء تزايد عدد القضايا التي تستحيل معالجتها بفعالية ضمن البلد الواحد، تضطلع اللجان الإقليمية بدور متزايد الأهمية في تعزيز فرص التعاون والتآزر وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين بلدان باتت تواجهها تحديات مماثلة وبقي عليها أن تلتقي على الحلول.

وتضم الإسكوا ثماني هيئات حكومية دولية هي: اللجنة الفنية المؤلفة من كبار المسؤولين؛ وسبع لجان فرعية متخصصة في النقل، والموارد المائية، والطاقة، والإحصاء، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والتجارة الخارجية، تعقد دورات منتظمة، وتساهم في إعداد برنامج عمل الإسكوا، وتسهّل الاتصال بين الخبراء والمسؤولين من الدول الأعضاء والمسؤولين في الإسكوا. وتقدم هذه اللجان تقاريرها إلى الدورة الوزارية للإسكوا التي تُعقد مرة كل سنتين.

الشكل 1: الإسكوا ومنظومة الأمم المتحدة

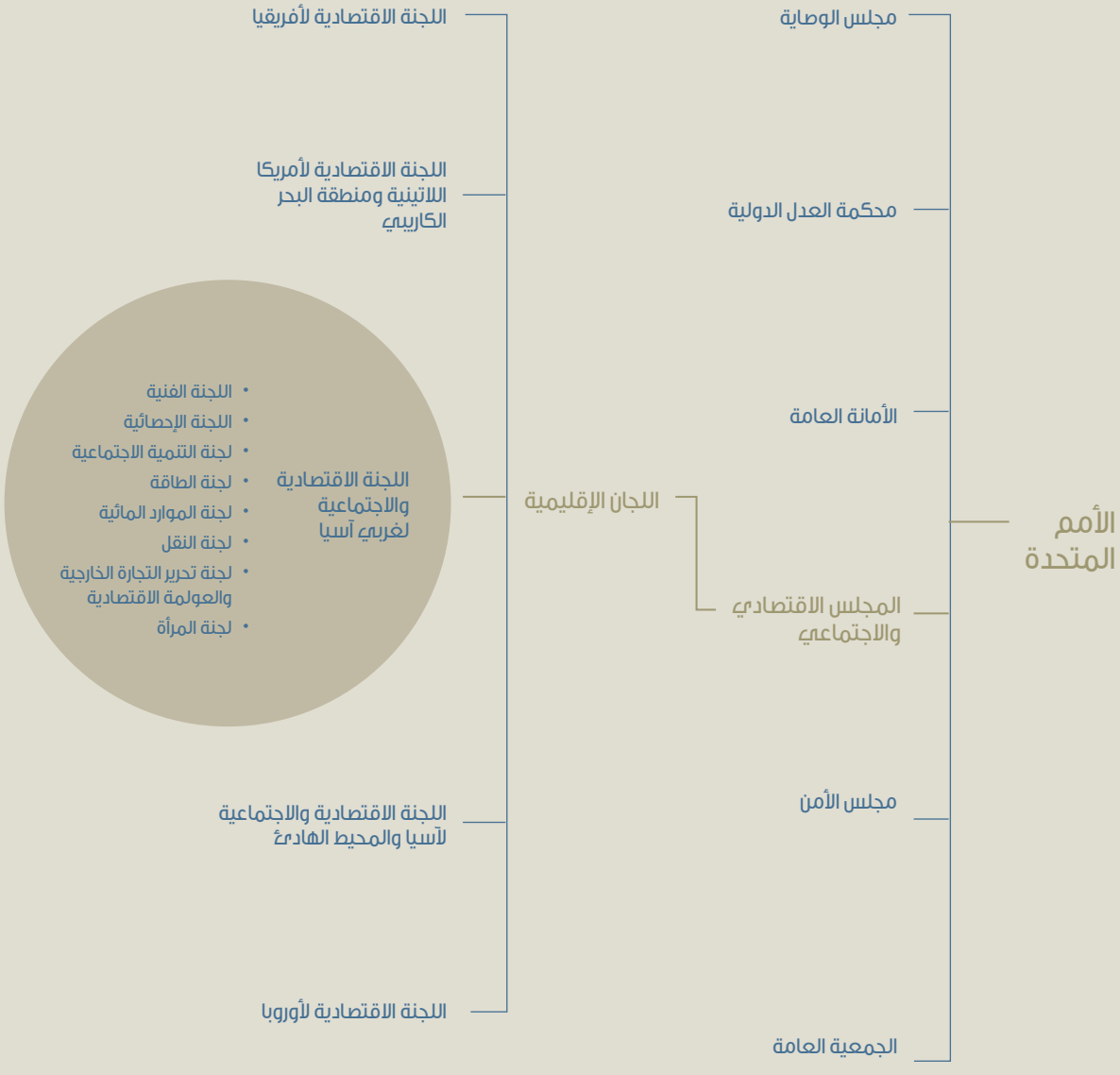

يعمل في الاسكوا اليوم 379 موظفاً، 42 في المائة منهم من النساء

يتضمن برنامج عمل الإسكوا سبعة برامج فرعية تدعمها شعبة الخدمات الإدارية.

ويعمل في الإسكوا اليوم 379 موظفاً، 42 في المائة منهم من النساء، وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع النسب المعهودة للنساء في المنطقة (25 في المائة تقريبا). وتشغل النساء 40 في المائة من المناصب الإدارية العليا في الإسكوا، بعد أن كانت النسبة 13 في المائة في عام 2010. وفي عام 2013، شكّل الموظفون من البلدان الممثلة بنسب متدنية أو غير الممثلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ثلثي الموظفين الدوليين في الإسكوا. وتبيّن هذه النسب أن الإسكوا ملتزمة بمبدأ التوازن في توزيع الموظفين سواء بين الجنسين أم بين المناطق الجغرافية.

الشكل 2: الهيكل التنظيمي للإسكوا

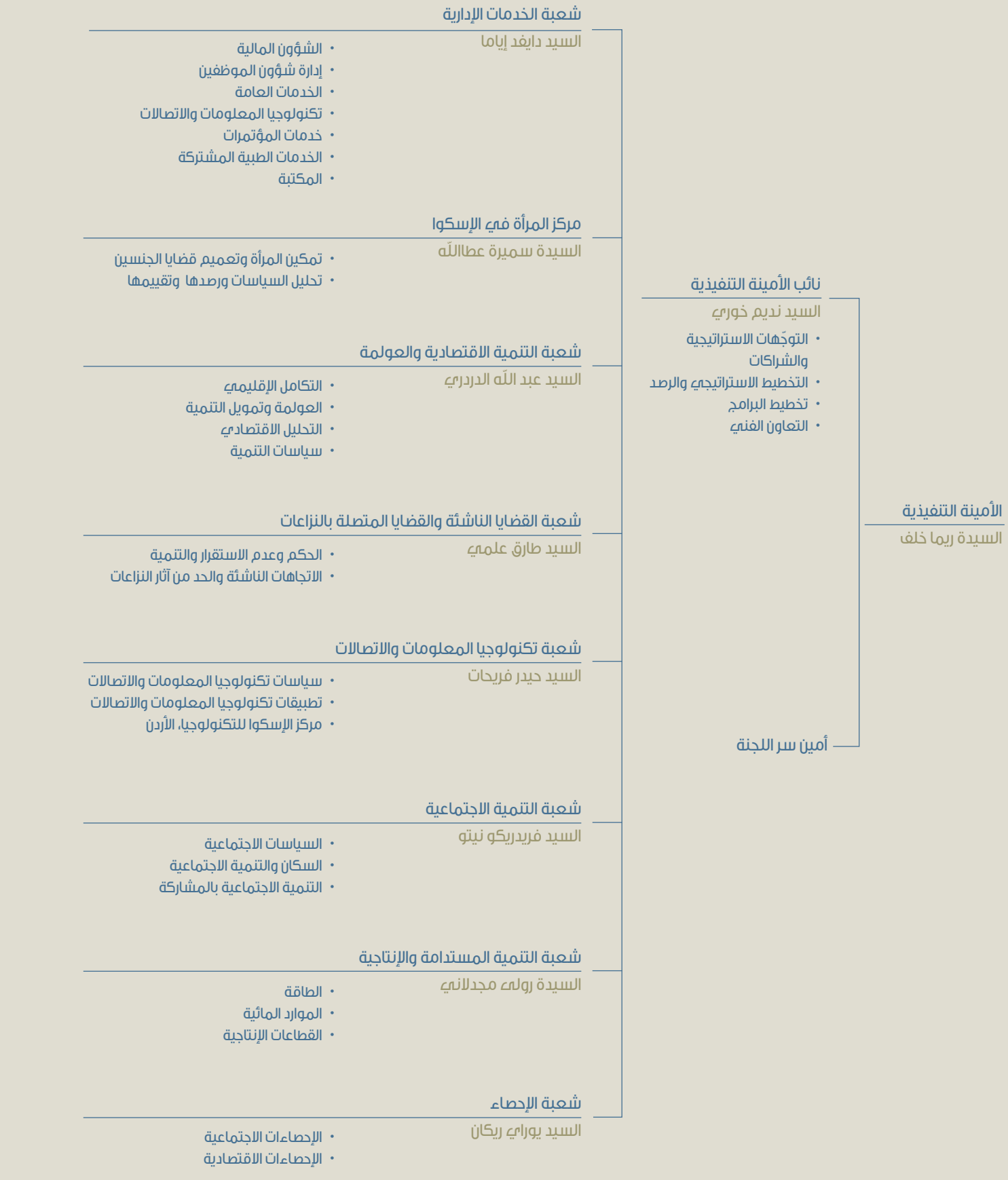

الإسكوا في أرقام

تحرص الإسكوا على تحقيق أعلى مستويات الأداء في ما تنفذه من برامج وما تقدّمه إلى الدول الأعضاء من خدمات. وهي تعتمد لذلك نهج التخطيط والتنفيذ على أساس النتائج، إذ تحدد أولويات ونتائج وأهدافاً واضحة ومترابطة ضمن مختلف البرامج الفرعية المتعددة التخصصات. وهذا النهج في التخطيط والتنفيذ، الذي يحقق التكامل والترابط بين العمل المعياري في الدراسات والأبحاث والمساعدة الفنية التي تقدم بناء على طلب الدول، يتيح تحقيق نتائج عملية قابلة للقياس.

ففي فترة السنتين 2012-2013، بلغ مستوى تنفيذ البرامج المموّلة من الميزانية العادية 98 في المائة، أي ما يوازي 457 نشاطاً. ويشكل هذا المعدل تحسناً بارزاً بالمقارنة مع معدل فترة السنتين 2008-2009 (82 في المائة)، ومعدل فترة السنتين 2010-2011 (96 في المائة).

وركزت الإسكوا أيضاً على استكمال تقييم برامجها، ومشاريعها الإقليمية، وستسترشد بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها عملية التقييم حتى الآن لتوجيه عملية التخطيط في المستقبل.

وفي عام 2013، بلغ عدد البعثات الاستشارية للإسكوا 49 بعثة (الشكل 3)، فنظمت ورشات عمل في الدول الأعضاء في مجالات عدة كالمياه والبيئة، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والنقل، والتجارة، والإحصاءات، وقضايا الجنسين. واستقطبت أنشطة بناء القدرات التي نظمتها حوالى 470 مسؤولاً، استفادوا من المشورة الفنية في وضع السياسات وتنفيذها؛ وقياس أداء البرامج العامة؛ والاطلاع على المبادرات والتجارب الناجحة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج على أساس الوقائع الفعلية. كما نظمت الإسكوا بعثتين دراسيتين في الاقتصاد، والتنمية المستدامة، ومواضيع اجتماعية مختلفة.

الشكل 3: البعثات الاستشارية الفنية حسب الموضوع

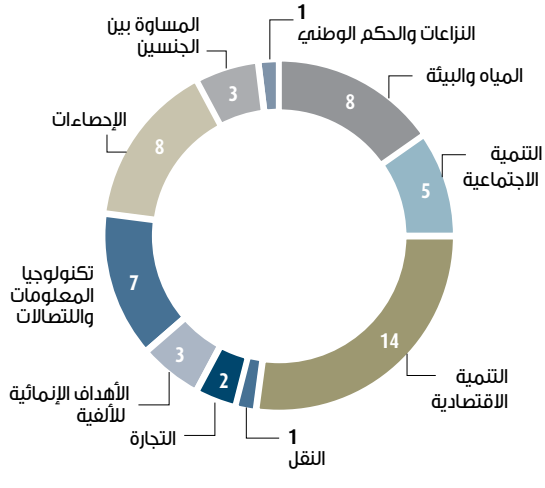

ملاحظة: بعض البعثات تغطي أكثر من موضوع.

الشكل 4: عدد أنشطة الإسكوا، 2013

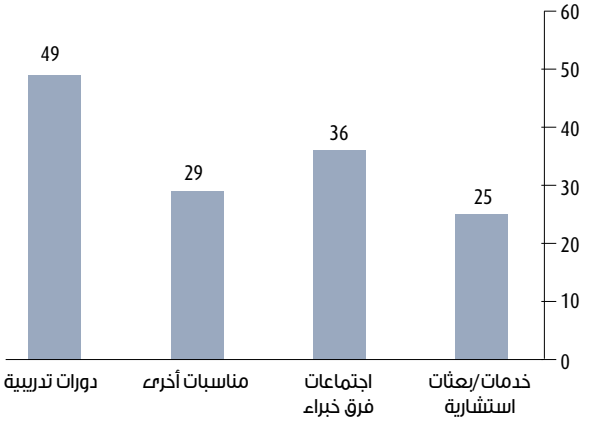

الشكل 5: عدد المشاركين في أنشطة الإسكوا، 2013

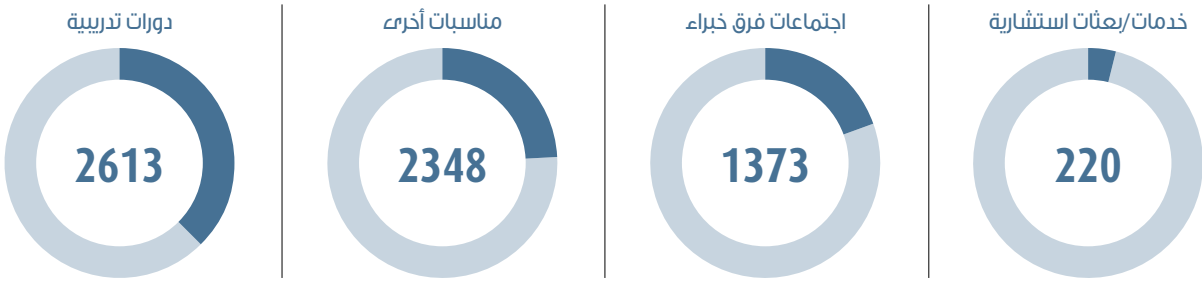

الشكل 6: المشاركون في أنشطة الإسكوا حسب الجنس، 2013 (بالنسبة المئوية)

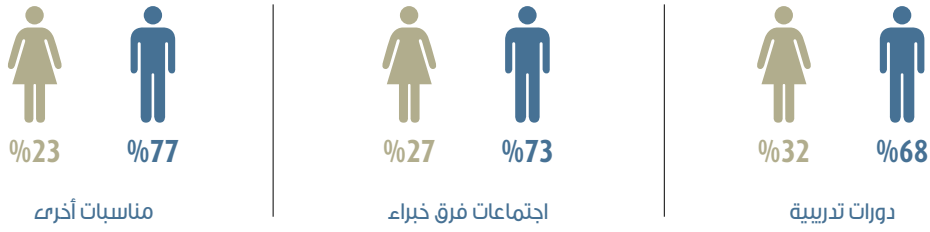

ملاحظة: الأرقام تقريبية بسبب عدم توفر بيانات مصنفة حسب الجنس لجميع المناسبات.

الشكل 7: أنواع الخدمات المقدمة من الإسكوا إلى الدول الأعضاء، 2013

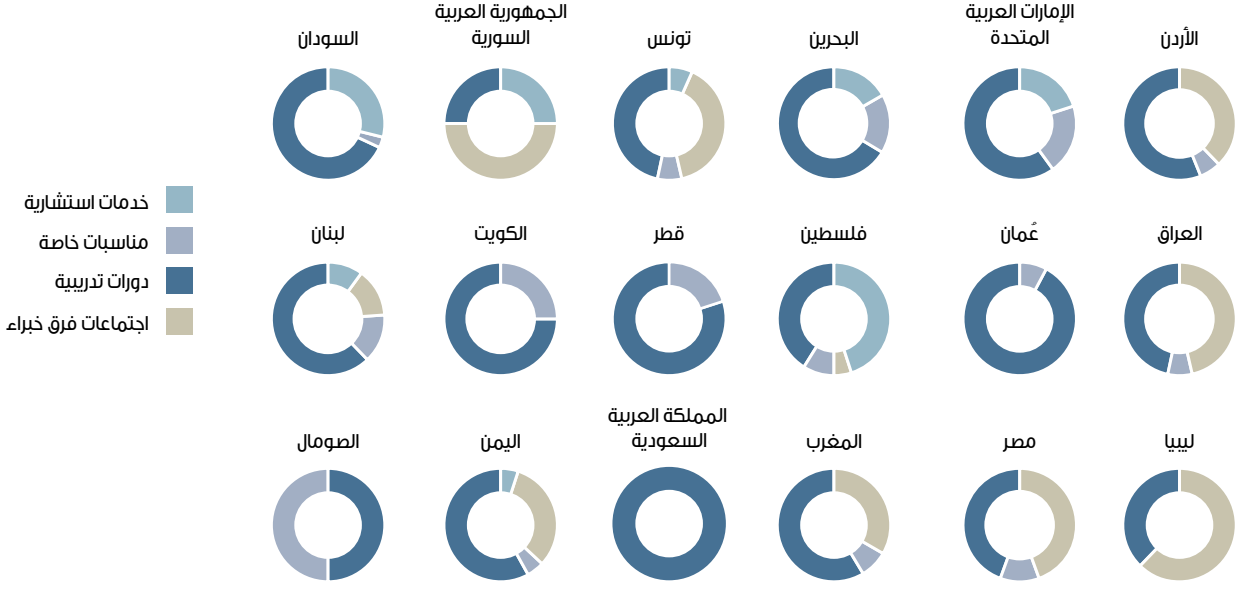

ملاحظة: يتضمّن الشكل أعلاه نسبة الخدمات التي تلقّاها المواطنون، بغض النظر عن الدولة التي استضافت النشاط.

إدارة المعرفة

إدارة المعرفة هي الفلسفة التي تعتمدها الإسكوا. وقد قامت بمشاريع هامة في إدارة المعرفة تضمنت:

- اعتماد نظام Unite Connections والتشجيع على استخدامه لتسهيل تبادل المعرفة ضمن الإسكوا ومع سائر منظومة الأمم المتحدة؛
- التخطيط لتطوير موقع الإسكوا على الإنترنت ليشكل بوابة تفاعلية للمعلومات، تظهر هويّة المنظمة وتوضح ملامح تميّزها؛
- اعتماد نظام منهجي في إدارة السجلات داخل الإسكوا.

وقد أنشئت لجنة لإدارة المعرفة، كُلّفت بإطلاق مبادرات لتحفيز التبادل الثقافي، وتبادل المعلومات، والابتكار. وهي تعمل على وضع خارطة طريق لإدارة المعلومات على مستوى الإسكوا بهدف ترسيخ ثقافة تبادل المعرفة واستحداث طرق سهلة للوصول إليها، واستخدامها في سير العمل اليومي لتحسين الأداء، وعملية صنع القرار لتعزيز إمكانات التنفيذ، وعملية نشر النتائج لتعزيز الأثر.

الوزارات المشاركة في أنشطة الإسكوا

الأردن
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية
- البنك المركزي الأردني
- المجلس الأعلى للشباب
- المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات
- بلدية الكفارات
- رئاسة الوزراء
- مجلس إدارة شركة البريد الأردني
- مؤسسة تشجيع الاستثمار
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الثقافة
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- وزارة الداخلية
- وزارة الزراعة
- وزارة الشؤون البلدية
- وزارة الصناعة و التجارة
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- وزارة العمل
- وزارة المالية
- وزارة المياه والري
- وزارة النقل
- وزارة تطوير القطاع العام

الإمارات العربية المتحدة
- الاتحاد النسائي العام
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة
- مكتب رئيس مجلس الوزراء
- هيئة تنظيم الاتصالات
- وزارة الاقتصاد
- وزارة الداخلية
- وزارة العمل

البحرين
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية
- المجلس الأعلى للمرأة
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة
- هيئة الحكومة الإلكترونية
- هيئة تنظيم الاتصالات
- هيئة تنظيم سوق العمل

تونس
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- المدرسة الوطنية للادارة
- المعهد الوطني للاحصاء
- ديوان البحرية التجارية والموانئ
- رئاسة الحكومة
- مسؤولون حكوميون
- مكتب رئيس الحكومة
- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
- وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة
- وزارة التنمية والتعاون الدولي
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الصحة
- وزارة النقل
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجزائر
- وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال
- وزارة التربية الوطنية
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية

الجمهورية العربية السورية
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية
- هيئة الاستثمار السورية
- وزارة الاتصالات والتقانة
- وزارة الصحة

السودان
- البلديات والسلطات المحلية
- الجهاز المركزي للإحصاء
- المجلس الاعلى للاستثمار
- المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي
- المجلس القومي للسكان
- المجلس الوطني للأشخاص المعوقين
- المركز القومي للمعلومات
- الهيئة القومية للاتصالات
- صناديق الزكاة
- صناديق الضمان الإجتماعي
- صناديق المعاشات التقاعدية
- مركز رصد الفقر
- وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات
- وزارة التجارة الخارجية
- وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة
- وزارة الخارجية
- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الشؤون الانسانية
- وزارة الصحة الإتحادية
- وزارة العلوم والتقانة
- وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل
- ولاية الجزيرة
- ولاية الخرطوم
- ولاية الشمال
- ولاية القضارف
- ولاية النيل الابيض
- ولاية جنوب دارفور

الصومال
- البلديات والسلطات المحلية
- وزارة الاعلام والبريد والاتصالات

العراق
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- الجهاز المركزي للاحصاء
- اللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات المعنية بالإستراتيجية الوطنية للشباب
- الهيئة الوطنية للاستثمار
- مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعمار والخدمات
- هيئة الإعلام والاتصالات
- وزارة الاتصالات
- وزارة الإعمار والإسكان
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
- وزارة السياحة والآثار
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الصناعة والمعادن
- وزارة العدل
- وزارة الموارد المائية
- وزارة الهجرة والمهجرين

عُمان
- الامانة العامة لمجلس الوزراء
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والساطات المحلية
- السلطات الريفية
- المجلس الاعلى للتخطيط
- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الهيئة العامة للكهرباء والمياه
- جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة
- هيئة تقنية المعلومات
- هيئة تنظيم الاتصالات
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة القوى العاملة
- وزارة المالية

فلسطين
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية
- الجهاز المركزي للإحصاء
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت
- دائرة شؤون المغتربين
- ديوان الموظفين العام
- سلطة المياه الفلسطينية
- صناديق الزكاة
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة الاوقاف والشؤون الدينية
- وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
- وزارة الثقافة
- وزارة الحكم المحلي
- وزارة الدولة لشؤون المرأة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة العمل
- وزارة شؤون البيئة

قطر
- الامانة العامة للتخطيط التنموي
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة البلدية والتخطيط العمراني
- وزارة الخارجية
- وزارة العمل

الكويت
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- وزارة الإعلام
- وزارة التخطيط
- وزارة الداخلية
- وزارة الدولة لشئون الشباب

لبنان
- الإدارة المركزية للإحصاء
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية
- المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
- المديرية العامة للتنظيم المدني
- الهيئة المنظمة للاتصالات
- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
- رئاسة مجلس الوزراء
- مصرف لبنان
- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- وزارة الاتصالات
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة الأشغال العامة والنقل
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الخارجية والمغتربين
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الدفاع
- وزارة الزراعة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الصحة العامة
- وزارة الطاقة والمياه
- وزارة العدل
- وزارة المالية

ليبيا
- الحكومة الليبية المؤقتة
- اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية
- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة
- الهيئة العامة للمعلومات
- المؤسسة الوطنية للنفط
- لجنة مؤسسات المجتمع المدني
- مجلس الوزراء
- وزارة الاتصالات والمعلوماتية
- وزارة الاقتصاد
- وزارة التخطيط
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي

مصر
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات

الدول الأعضاء في الإسكوا

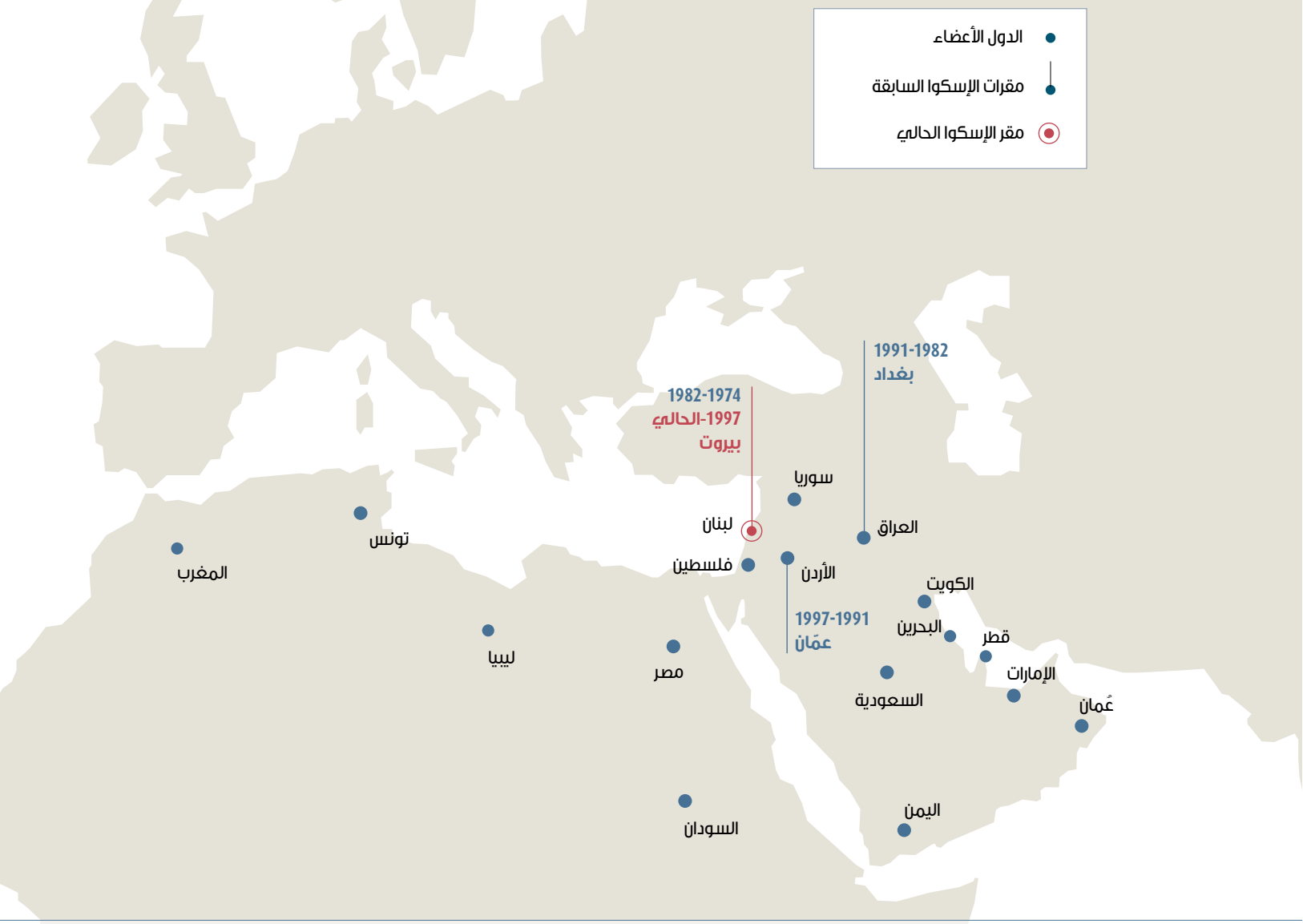

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- المعهد القومي للاتصالات
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة التخطيط
- وزارة التنمية الإدارية
- وزارة الخارجية
- وزارة الدولة لشئون الشباب
- وزارة الدولة للتنمية الادارية
- وزارة القوى العاملة والهجرة

المغرب
- البلديات والسلطات المحلية
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
- المكتب الوطني للسكك الحديدية
- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
- مؤسسات الإحصاء
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل
- وزارة التقانة
- وزارة الداخلية

- وزارة الشبيبة والرياضة
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة الشؤون العامة والحكامة

المملكة العربية السعودية
- البلديات والسلطات المحلية
- الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية
- مجلس الخدمة المدنية
- مجلس الشورى
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الخدمة المدنية
- وزارة الشؤون البلدية والقروية
- وزارة المالية

اليمن
- الاتصالات اليمنية
- الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة
- البلديات والسلطات المحلية

- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
- المركز الوطني للمعلومات
- الهيئة العامة للاستثمار
- حاضنة عدن لتقنية المعلومات والاتصالات
- رئاسة الوزراء
- مؤسسات الإحصاء
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- وزارة الادارة المحلية
- وزارة الاشغال العامة والطرق
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة الكهرباء والطاقة
- وزارة النفط والمعادن
- وزارة النقل
- وزارة شئون المغتربين

تركيا
- مركز بحوث أمن المعلومات والمعلوماتية
- مكتب رئيس الوزراء

أنشطة الإسكوا في 2013 حسب الموضوع

- الاقتصاد القائم على المعرفة
- الإحصاءات الصناعية
- إحصاءات الهجرة
- اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
- اقتصاديات الطبقة الوسطى
- الابتكار الصناعي
- الاتجاهات الديمغرافية
- الاستثمار في/تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الاستثمارات في البنى التحتية
- الاستراتيجيات الوطنية للإحصاء
- الاستراتيجيات الوطنية للمرأة
- الانتقال السياسي
- الإحصاءات الاقتصادية
- الإحصاءات القطاعية
- الإدارة
- الإدارة العامة
- الإئتمانات المتناهية الصغر
- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمات
- الأطر المؤسسية والتشريعات
- الأهداف الإنمائية للألفية
- البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التأمين المتناهي الصغر
- التجارة
- التجارة الإلكترونية
- التحولات في الهيكل العمري
- التحويلات
- التخطيط الاجتماعي
- التشريعات السيبرانية
- التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة
- التعلم الإلكتروني
- التعليم
- التمويل الإسلامي
- التنمية البشرية
- التنمية الحضرية لصالح الفقراء
- التنمية المستدامة
- الحد من الفقر
- الحراك الاجتماعي
- الحكم الديمقراطي
- الحكومة الإلكترونية
- الحماية الاجتماعية
- الديناميات السكانية
- الرصد والتقييم
- الزراعة والأمن الغذائي
- السياسات الاجتماعية المتكاملة
- السياسات المالية
- السياسات النقدية
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- الشراكة من أجل التنمية
- الصحة
- الصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين
- العجز
- العنف القائم على النوع الاجتماعي
- القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- اللوجستيات/التكاليف التجارية
- المحتوى الرقمي العربي
- المشاركة المدنية
- المشاركة والحوار
- المعونة من أجل التجارة
- المواطنة
- النقل
- النقل المستدام
- النمو الاقتصادي
- النهوض بالمرأة
- الهجرة الدولية
- انبعاثات الكربون
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- إحصاءات النوع الاجتماعي
- إدارة البرامج
- إدارة المرحلة الانتقالية
- إصلاح القطاع الأمني
- إعتماد الأدوات اللازمة في المؤسسات للتصدي للعنف ضد المرأة
- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- برامج العمل القائمة على كثافة اليد العاملة
- بيجين + 20
- تدقيق الحسابات القومية
- تشغيل الشباب
- تعداد السكان
- تعميم منظور المساواة بين الجنسين
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تمويل التنمية
- تمويل التنمية/المعونة من أجل التجارة
- تيسير التجارة
- جمع البيانات المتعلقة بالنفط
- حل النزاعات
- حماية المرأة والفتاة في أوقات الحروب
- حوكمة الانترنت
- خطة التنمية لما بعد عام 2015
- دور الدولة والمجتمع المدني في القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي
- دور المرأة في المفاوضات وعملية اتخاذ القرارات
- دور المرأة في بناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- سلاسل الإمداد العالمية
- سياسات الاقتصاد الكلي
- سياسات التنمية
- سياسات الشباب
- فلسطين
- قوانين/سياسات الاستثمار
- معاهدات الاستثمار الثنائية
- مفهوم النوع الاجتماعي والأدوات المتعلقة به
- مكافحة الفساد
- مؤشرات الأداء
- مؤشرات التنمية
- نظام الحسابات القومية لعام 2008
- نظم الابتكار الوطنية
- نماذج قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- وسائل التواصل الاجتماعي
- وضع النماذج الاقتصادية
- وضع خرائط الفقر

معلومات مالية

تموَّل أنشطة الإسكوا من مصادر عدة. من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛ وحساب التنمية؛ والبرنامج العادي للتعاون الفني؛ والمنح.

الجدول 1: ميزانية الإسكوا وإنفاقها لفترة السنتين 2012-2013 (بالدولار الأمريكي)

العنصر	الميزانية	الإنفاق
	2013-2012	31 كانون الأول/ديسمبر 2013
جهاز صنع السياسات	115,900.00	106,811.94
التوجيه التنفيذي والإدارة	4,007,500.00	3,735,132.69
برنامج العمل	35,995,200.00	34,979,897.13
دعم البرنامج	30,800,700.00	30,381,214.12
مجموع الميزانية العادية	70,919,300.00	69,203,055.88
البرنامج العادي للتعاون الفني	4,602,300.00	4,212,071.58
الأمن والسلامة	12,068,600.00	11,991,299.81
حساب التنمية والموارد من خارج الميزانية	8,193,209.10	4,271,826.17
تغطية الميزانية من حساب دعم البرنامج	825,193.96	825,193.96
المجموع الكلي	96,608,603.06	90,503,447.40

ملاحظة: الإنفاق المبلّغ عنه حتى شباط/فبراير 2014 غير رسمي وغير مدقّق.

الميزانية العادية

تؤمن الميزانية العادية للأمم المتحدة التمويل للإسكوا لتحقيق الأهداف والنتائج المحددة في الإطار الاستراتيجي الذي يوضع لعمل اللجنة على أساس الولايات المسندة إليها ضمن منظمة الأمم المتحدة. وجميع مصادر تمويل أنشطة الإسكوا يجب أن تدعم الاتجاه المحدد في الميزانية العادية.

الشكل 8: توزيع موارد الميزانية العادية لفترة السنتين 2012-2013 حسب المجال الوظيفي
(المجموع: 70.92 مليون دولار أمريكي)

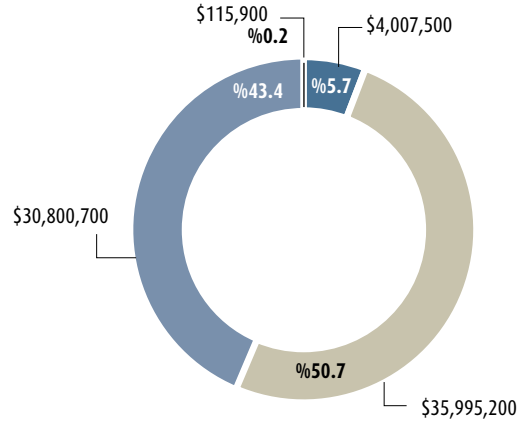

الشكل 9: توزيع موارد الميزانية العادية لفترة السنتين 2012-2013 حسب مجال العمل
(المجموع: 36 مليون دولار أمريكي)

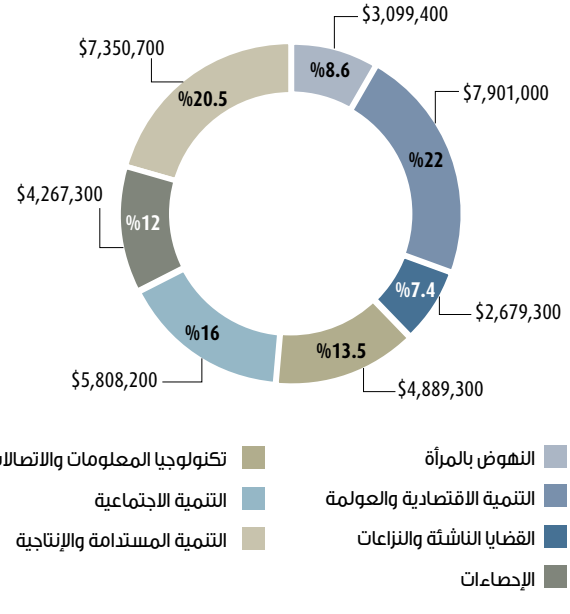

حساب التنمية

حساب التنمية مخصص لتمويل مشاريع بناء القدرات التي تستكمل عمل الإسكوا المعياري وتثريه بطابع عملي، وهو موجه نحو تحقيق آثار فعلية على العملية الإنمائية. وتنفذ هذه المشاريع في إطار من التعاون بين الدول على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ويموّل هذا الحساب مشاريع في مجالات معيّنة لمدة سنتين (الشريحة)، وذلك لتعزيز فرص التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب، وإيجاد فرص للتعاون بين الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في العمل الإنمائي.

وتشرف الإسكوا حالياً على 14 مشروعاً بقيمة 7.5 مليون دولار ضمن الشرائح السابعة والثامنة والتاسعة من حساب التنمية. وتركّز هذه المشاريع على تنمية القدرات المؤسسية في مجالات تغيّر المناخ، وتيسير التجارة، وتعميم قضايا الجنسين، وسياسات الشباب، والهجرة.

الجدول 2: مشاريع حساب التنمية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2013

اسم المشروع	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	المرحلة
الشريحة السابعة		
تعزيز القدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التفاوض بشأن إبرام معاهدات استثمار ثنائية	502,200	استُكمل المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2013
تعزيز قدرات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا لصياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب	379,000	استُكمل المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2013
بناء القدرات في مجال التخفيف من آثار تغيّر المناخ من أجل الحد من وطأة الفقر في غربي آسيا	547,200	قيد التنفيذ (تاريخ الاستكمال المتوقع هو حزيران/يونيو 2014)
المشروع الإقليمي لتعزيز القدرات الإحصائية لبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجالي إحصاءات الطاقة وتوازن الطاقة	509,000	قيد التنفيذ (تاريخ الاستكمال المتوقع هو كانون الأول/ديسمبر 2014)
تعزيز القدرات الوطنية في منطقة الإسكوا على تطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء	491,000	قيد التنفيذ (تاريخ الاستكمال المتوقع هو كانون الأول/ديسمبر 2014)
الشريحة الثامنة		
أكاديمية المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمسؤولين الحكوميين في المنطقة العربية	509,000	قيد التنفيذ
بناء القدرات المؤسسية للبرلمانات العربية وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن	510,000	قيد التنفيذ
تعزيز القدرات لاستخدام تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التنمية	464,000	قيد التنفيذ
بناء قدرات البلدان العربية في التكيّف مع تغيّر المناخ من خلال أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية	517,000	قيد التنفيذ
بناء قدرات تطوير التكنولوجيات الخضراء لتحسين سبل معيشة المجتمعات الريفية في المنطقة العربية	591,000	قيد التنفيذ
الشريحة التاسعة		
تعزيز القدرات الإحصائية لبلدان الإسكوا في إنتاج ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للنمو المستدام	518,000	قيد التنفيذ
الاستثمار في الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة	632,000	قيد التنفيذ
تعزيز القدرات الوطنية لوضع سياسات متكاملة مستدامة وشاملة للسكان والتنمية في المنطقة العربية	714,000	قيد التنفيذ
تطوير قدرات بلدان الإسكوا فيما يتعلق بترابط المياه والطاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	525,000	قيد التنفيذ

البرنامج العادي للتعاون الفني

تعتمد الإسكوا برنامجاً للتعاون الفني، تهدف من خلاله إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة وتنفيذها. ويشجع البرنامج التعاون وتبادل الخبرات بين الدول والمناطق، وبناء شبكات معرفية لتيسير التبادل والمساعدة. وقد ركزت أنشطته في الأعوام الأولى لإطلاقه على الخدمات الاستشارية والتدريب والمشاريع الميدانية. أما اليوم، فهو يستكمل العمل المعياري للإسكوا في البحث والتحليل بمجموعة من الأنشطة التدريبية الموجهة نحو القضايا المحدّدة في البحث والتحليل، وبجمع البيانات والمعلومات الميدانية التي تثري بدورها أعمال البحث والتحليل. وقد تغيّرت طبيعة عمل البرنامج العادي للتعاون الفني، إذ انتقل من تقديم الخدمات المتخصصة إلى إعداد خطط لتقديم الخدمات على المستوى القطري. والهدف من هذا البرنامج هو استكمال موارد الإسكوا من خارج الميزانية لتمويل خدمات تتلقاها كل دولة على أساس احتياجاتها الاستراتيجية. ويسمح هذا البرنامج للإسكوا بالاستفادة من شبكات صانعي السياسات والخبراء التي تنشأ ضمن البلد الواحد أو ضمن مجموعات البلدان، وتكون ضرورية لضمان استدامة الخدمات وتعظيم أثرها. وتهدف أنشطة التعاون الفني إلى تحقيق أثر مضاعف من خلال تناول القضايا العابرة للحدود والتي يمكن أن تأتي فوائدها شاملة لأكثر من بلد.

الشكل 10: توزيع الموارد في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني (المجموع: 4.6 مليون دولار أمريكي)

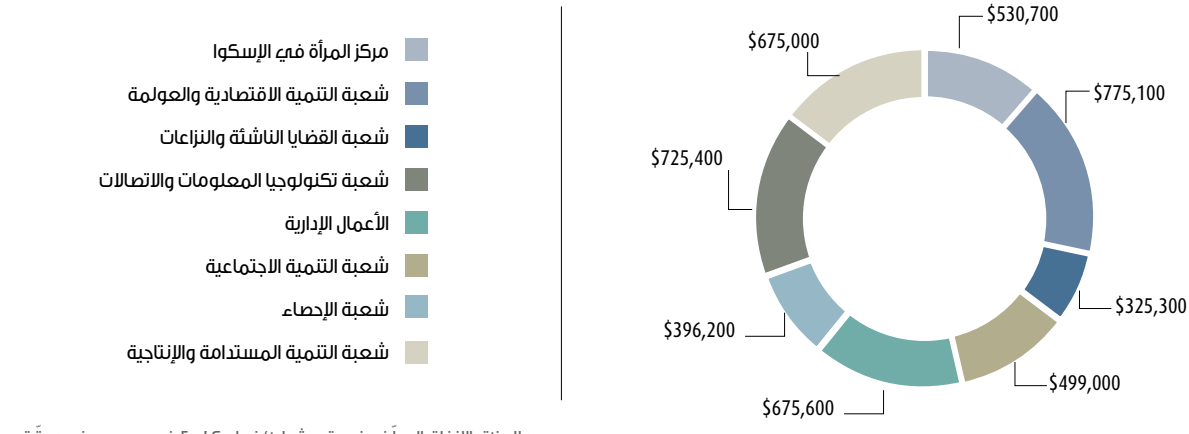

ملاحظة: الإنفاق المبلّغ عنه حتى شباط/فبراير ٢٠١٤ غير رسمي وغير مدقّق.

المنح

تلقت الإسكوا في عام 2013 منحاً تجاوزت المليوني دولار، والتزامات بالتبرع بأكثر من 4 ملايين دولار لتنفيذ الأنشطة الوطنية والإقليمية المحددة في برامجها الفرعية السبعة، والتي تلبّي احتياجات المنطقة في عدة قطاعات كالمياه، والبيئة، والإحصاء، والتكنولوجيا والابتكار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقضايا الجنسين. وقد أُطلقت مشاريع جديدة للاستجابة للاحتياجات الناشئة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

الشكل 11: المنح (بالدولار أمريكي)

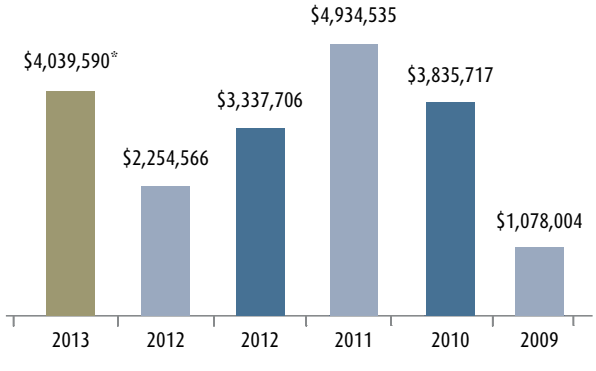

* إسقاط

الشكل 12: المنح حسب الجهة المانحة، 2009-2013 (بالدولار الأمريكي)

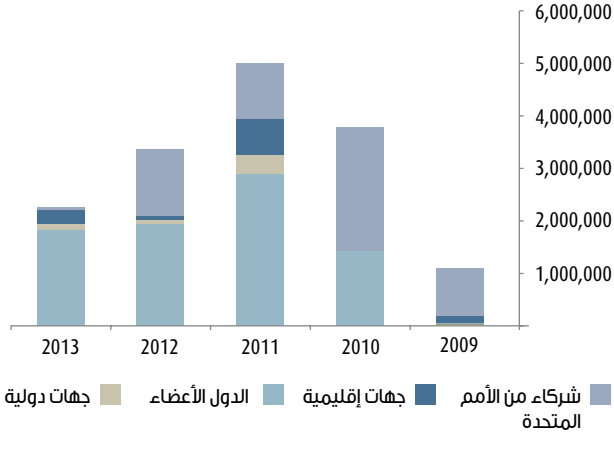

الجدول 3: المشاريع المموّلة من خارج الميزانية في عام 2013

المشروع	تاريخ البدء	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الحالة
تعزيز الخبرة والتشبيك للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت	1 حزيران/يونيو 2005	296,523.00	أُنجز
برنامج المقارنات الدولية لغربي آسيا	21 حزيران/يونيو 2010	280,373.80	أُنجز
تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	1 كانون الأول/ديسمبر 2010	3,418,859.10	قيد التنفيذ
عمليات مركز الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية في عمّان، الأردن	1 كانون الثاني/يناير 2011	117,287.90	قيد التنفيذ
تشجيع صناعة المحتوى الرقمي العربي من خلال الحاضنات التكنولوجية– المرحلة 3	31 أيار/مايو 2011	61,946.90	قيد التنفيذ
تعزيز التعاون الإقليمي في مجالي السكان والتنمية وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على سبيل التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD@20)	1 تموز/يوليو 2011	197,910.40	قيد التنفيذ
برنامج عمل مركز الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية	1 تموز/يوليو 2011	340,142.40	قيد التنفيذ
التحوّل الديمقراطي وآفاق المستقبل في المنطقة العربية	1 آب/أغسطس 2011	738,338.70	أُنجز
تطبيق نهج المشاركة في عمليات السياسات العامة في دول الاسكوا	1 آب/أغسطس 2011	106,194.70	قيد التنفيذ
إنشاء آلية إقليمية لتحسين الرصد والتبليغ في ما يتعلق بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية	1 كانون الأول/ديسمبر 2011	898,885.00	قيد التنفيذ
التكيّف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا	1 أيار/مايو 2012	111,040.30	قيد التنفيذ
سياسات لتمكين المرأة في المنطقة العربية ومكافحة العنف على أساس نوع الجنس	1 حزيران/يونيو 2012	43,723.90	أُنجز
ورشة عمل إقليمية حول كتيّب للتدريب على استخدام بيانات تعداد السكان لإجراء تحليل على أساس الجنس	1 آب/أغسطس 2012	25,000.00	أُنجز
الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجمهورية العربية السورية في فترة ما بعد النزاع من خلال إعادة الإعمار والمصالحة	7 أيلول/سبتمبر 2012	67,160.00	أُنجز
اجتماعات رفيعة المستوى بشأن التحديات الناتجة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	25 تشرين الأول/أكتوبر 2012	223,930.70	أُنجز
برنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا (الجولة 2013)	1 كانون الأول/ديسمبر 2012	397,196.30	قيد التنفيذ
نشرة موجزة عن الوضع في الجمهورية العربية السورية	26 كانون الأول/ديسمبر 2012	19,250.00	أُنجز
تحديث القطاع العام في العراق – المرحلة الثانية	1 كانون الثاني/يناير 2013	633,278.50	قيد التنفيذ
دعم العضوية في مشروع تحليل التجارة العالمية	1 شباط/فبراير 2013	43,805.30	قيد التنفيذ
الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا	26 حزيران/يونيو 2013	464,531.00	قيد التنفيذ
ورشة عمل لبناء القدرات حول تقييم الوضع الحالي لقطاع الكهرباء في اليمن للحث على تعزيز الاستدامة وتقليل التأثير البيئي	30 آب/أغسطس 2013	21,077.00	قيد التنفيذ
نشر تقرير الأهداف الإنمائية العربية للألفية لعام 2013 على صعيد المنطقة	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2013	51,100.00	قيد التنفيذ
المجموع الكلي		8,557,554.80	

التقرير السنوي 2013: نهج جديد لتبيان الأثر

تتبع الإسكوا إطاراً إستراتيجياً يوجّه عملها ويحدد تركيزها. يقوم هذا الإطار على ثلاث ركائز تتضمّن 12 موضوعاً. ويعتمد هذا التقرير التوزيع نفسه ويركّز على تنوّع أنشطة الإسكوا وشمولها.

الجدول 4: الإطار الاستراتيجي للإسكوا

التكامل الإقليمي	النمو المنصف والاستدامة	الحكم الصالح والقدرة على الصمود
• إدارة المعارف والتكنولوجيا • البنى الأساسية المستدامة • التنسيق على المستويين الاجتماعي والاقتصادي • أمن الغذاء والمياه والطاقة • السياسات والتشريعات التي تراعي قضايا الجنسين	• الإنصاف والإدماج والعمل • الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة • الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	• المشاركة والمواطنة • الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال • تنمية المؤسسات • القدرة على مواجهة الأزمات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها البشر
الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة		
النهوض بالمرأة ودمج قضايا المرأة والرجل في صلب السياسات العامة		

تعرض أنشطة اللجنة لعام 2013 في الفصول التالية وفقاً للمواضيع المذكورة. وقد يتناول الفصل الواحد أكثر من موضوع لأن اللجنة تعالج مواضيع مختلفة من زوايا متعددة. ويبدأ كل فصل بجدول موجز للمحتويات يعدد المواضيع المطروحة فيه.

أما القسم الأخير من التقرير فهو مخصّص للمجموعة الكبيرة من الشراكات الاستراتيجية بين الإسكوا والجهات المعنية في الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية.

ويُختتم التقرير بقائمة بأهم المطبوعات مع شرح موجز لمحتوى كل منها.

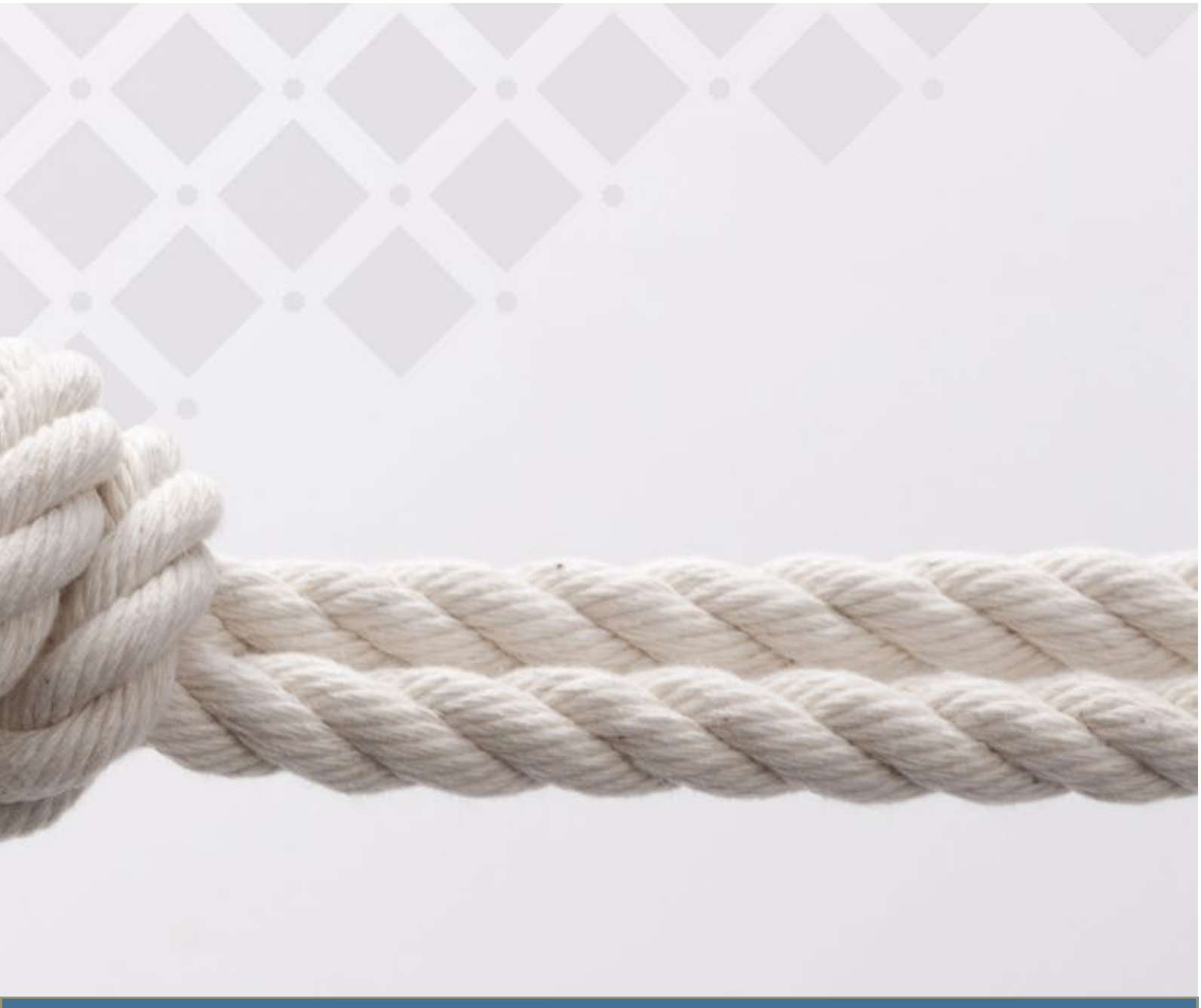

التكامل الإقليمي

رفاه الإنسان في المنطقة العربية هو هدف من الأهداف التي تعمل الإسكوا على تحقيقها، وركيزة أساسية ضمن إطارها الإستراتيجي. ومن وسائل تأمين هذا الرفاه، التكامل الإقليمي الذي يحلّ في طليعة اهتمامات الإسكوا.

المصدر: ساكورا – fotolia.com

- أمن الغذاء والمياه والطاقة 24
- إدارة المعرفة والتكنولوجيا 26
- الخطط والسياسات التي تراعي قضايا الجنسين 26
- مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية 28
- البنى الأساسية المستدامة 30

تسعى الدول العربية منذ عقود إلى العيش في منطقة عربية متكاملة. فهي تجتمع في اللغة، والثقافة، والتاريخ، وفي مسيرة طويلة من التعاون والتنسيق. وتتنوّع في الخصائص الاقتصادية والديمغرافية، وفي القدرة على التصدي للتحديات الجسيمة، من هجرة ونزوح، وارتفاع في معدلات البطالة ولاسيّما في صفوف الشباب، وزيادة في عدد سكان المدن، ونقص في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الغذاء والمياه. وقد تفاقمت هذه التحديات في الأعوام الثلاثة الماضية بفعل الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تقوّض استقرار المنطقة وأمنها وسلامها. وفي هذه الظروف، يصبح التكامل الإقليمي اليوم ضرورة أكثر من أي وقتٍ مضى، لأن التحديات الكبرى التي تواجه الجميع تستلزم حلولاً تكون ثمرة توافق بين الجميع على مستوى المنطقة.

الصورة لفلورانس بينتوس

أمن الغذاء والمياه والطاقة

من أولى المجالات المرشحة للتكامل الترابط بين أمن الغذاء وأمن المياه وأمن الطاقة. والتنسيق بين الدول العربية هو ضرورة يفرضها واقع الأمور ومحور من محاور عمل الإسكوا لضمان هذا الأمن الثلاثي الأوجه، لأنه أساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الطاقة

الطاقة هي عنصر أساسي يتوقف عليه النشاط في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي المنطقة العربية تساهم الطاقة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان. فالطاقة هي عنصر من عناصر الإنتاج، وهي سلعةٌ أساسية للاستهلاك، ومصدرٌ للإيرادات الحكومية (من خلال الأرباح، وضرائب الشركات، وحقوق الامتياز). لكن تحقيق التنمية المستدامة والحد من الأضرار التي تصيب البيئة وتجنّب نضوب موارد الطاقة، يتطلّب تحسين كفاءة الطاقة، وفصل مسار النمو الاقتصادي عن استنفاد الموارد البيئية والإضرار بالبيئة، وتحسين الوصول الى البيانات المتعلقة بالطاقة.

وقد ركّزت الإسكوا في عام 2013 على تعزيز القدرة الإحصائية للدول الأعضاء لتمكينها من وضع واعتماد سياسات لتعزيز الإنتاج الأخضر وتحسين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة من أجل تعزيز أمن الطاقة وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد وإدارتها. وهذه الجهود تندرج في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2011.

ونفّذت الإسكوا مشروعاً في مجال إحصاءات الطاقة في المنطقة العربية، وعقدت ثلاثة اجتماعات في عام 2013 بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأوفدت مشاركين من السودان واليمن في زيارات دراسية إلى أمانة المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط في الأمانة العامة لمنتدى الطاقة العالمي. وزار مشاركون من العراق المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة في باريس في إطار دورة تدريبية في مجال إحصاءات الطاقة وميزان الطاقة.

وعقدت الإسكوا ورشة عمل لبناء قدرة الجهات المعنية الإقليمية على تبادل التجارب والدروس المكتسبة في مجال المتغيّرات التي تؤثر على أسعار النفط والغاز وعلى أنشطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وحضر ورشة العمل مسؤولون حكوميون من وزارات الطاقة، والنفط، والكهرباء في الدول الأعضاء في الإسكوا، وممثلون من جامعة الدول العربية، ومن معهد الكويت للأبحاث العلمية. وتمكّن المشاركون في الدورات التدريبية من تعميق معرفتهم باقتصاديات الغاز والنفط لجهتي العرض والطلب، والعوامل المختلفة والجهات الفاعلة المعنية بتحديد التكاليف والأسعار، وطبيعة العلاقة بين التسعير والإجراءات الممكنة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وطبيعة العلاقة بين أسعار السوق للنفط والغاز وتغيّر المناخ، وحدّدوا على أساسها أولويات ومجالات بناء القدرات.

وشجعت الإسكوا أيضاً السياسات والمبادرات الهادفة إلى استخدام موارد الطاقة المتجددة في وضع خطط للتنمية

الريفية المستدامة وتنفيذها. ونظمت في هذا الإطار مؤتمراً إقليمياً حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، خلص إلى توصيات ركّزت على توسيع استخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، وعلى الحاجة إلى وضع خارطة طريق لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تتوافق مع الظروف القانونية والتنظيمية في كل بلد. وأمّنت الإسكوا التجهيزات اللازمة لمركز تدريبي/تعليمي في لبنان لتعزيز موارد الطاقة المتجددة المتوفرة محلياً، ودعم المؤسسات الصغيرة لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وسيساهم هذا المركز في بناء القدرات اللازمة لوضع سياسات وبرامج فعالة لتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، خاصة في المناطق الريفية، والمساهمة في تعزيز أمن الطاقة.

الأمن المائي

إزاء تفاقم مشكلة ندرة المياه في ظل تعاظم القلق من تغيّر المناخ وآثاره على أمن الغذاء والمياه والطاقة في المنطقة العربية، أنشأت الإسكوا شراكةً مع المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا تناولت الأنشطة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة.

وأدى هذا التعاون في عام 2013 إلى اعتماد نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع التركيز خصوصاً على موارد المياه المشتركة. وأعدّت الإسكوا مع المعهد الألماني مسحاً لموارد المياه المشتركة في منطقة غربي آسيا وقدّمت تقييماً لوضع موارد المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود في المنطقة، وشكلت هذه الدراسة قاعدة علمية صلبة يمكن أن تكون أساساً للمناقشات ذات الصلة. وأُطلق المسح خلال منتدى حول إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية، نظمته الإسكوا بالتعاون مع المعهد الألماني وجامعة الدول العربية خلال الأسبوع العالمي للمياه في ستوكهولم من 1 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2013. وقد أتاح هذا الحدث الفرصة لمناقشة آخر التطوّرات في مجال التعاون الإقليمي حول موارد المياه المشتركة، وأنشطة المجلس الوزاري العربي للمياه، ولعرض قاعدة المعرفة التي يشكلها المسح من أجل تعزيز التعاون في المنطقة العربية. ثم أطلق المسح على الصعيد الإقليمي في يوم الأمم المتحدة (24 تشرين الأول/أكتوبر) على هامش مؤتمر عن الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، نظمته الإسكوا مع مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة.

وكان الهدف من إطلاق الدراسة التعريف بها على نطاق واسع والتوعية بموارد المياه الجوفية والسطحية المشتركة في منطقة غربي آسيا.

وأدّت مبادرة الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية (MDG+) إلى إنشاء آلية إقليمية لرصد الحصول على خدمات المياه في المنطقة العربية. وعقدت الإسكوا ورشات عمل إقليمية ووطنية لدعم عمليات جمع مؤشرات لقياس هذه الأهداف، وذلك برعاية المجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية وبالتعاون مع شركاء إقليميين، وبتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. ونتيجةً لهذه الجهود، تقدّم 17 دولة اليوم تقارير عن نطاق توفّر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، ومدى تيسّر كلفتها، ومستوى جودتها.

وثيقة دبي وأهداف التنمية المستدامة

تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو+20) خارطة طريق لتنظيم العمل على الصعيدين الدولي والإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد البيئية.

وفي سياق اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، دعت الإسكوا الدول الأعضاء إلى اعتماد مجموعة من التوصيات ضمن ما يُعرف «بوثيقة دبي»، تهدف إلى توجيه المفاوضين العرب في الاجتماعات اللاحقة المتعلقة باجتماع المتابعة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ثم نظّمت الإسكوا عدداً من الاجتماعات الاستشارية الإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة أدت إلى اعتماد الدول العربية مصفوفة من المؤشرات الرئيسية العالمية والإقليمية والوطنية لاستخدامها في مناقشة القضايا المفاهيمية التي ستنطلق منها أهداف التنمية المستدامة للمرحلة المقبلة.

ووثيقة دبي هي بمثابة اتفاق بين الدول العربية التي حضرت الاجتماع للعمل على دمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في إطار متوازن، وتكثيف الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة. وقد ركزت على مفهوم الحق في التنمية لجميع السكان والمجموعات بما يتناسب مع الأولويات الوطنية ومع متطلبات المستوى المعيشي اللائق والكريم للجميع، ورحبت بالمبادرات والاستراتيجيات الوطنية في مجال النمو الأخضر/التنمية الخضراء في المنطقة.

ثم نظمت الإسكوا في عام 2013 الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة لتحديد الأولويات الإقليمية، وإشراك المنطقة العربية في العملية العالمية الهادفة إلى وضع أهداف إنمائية جديدة، واستعراض النتائج التي أفضت إليها الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة واجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكان هذا الاجتماع بمثابة فسحة لمناقشة رؤية المنطقة لأهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية العربية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة للاجتماع، اتضحت ضرورة أن تعمل الإسكوا وشركائها على وضع اقتراح لأهداف للتنمية المستدامة انطلاقاً من نتائج العمليات الاستشارية التي جرت في عام 2013، يعبّر عن تطلعات المنطقة.

إدارة المعرفة والتكنولوجيا

إدارة المعرفة والتكنولوجيا هي من المجالات المطروحة للتكامل الإقليمي، ومن عوامل تحفيز التنمية والإنتاجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ويستلزم تزايد أهمية الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإنمائي مزيداً من التركيز على هذه التكنولوجيا في السياسات الإنمائية. وفي الأعوام الأخيرة الماضية، ارتفعت معدّلات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، فبلغت معدلات انتشار الهاتف النقال 105.1 في المائة في عام 2012، وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 34.8 في المائة، ونسبة المشتركين في خدمات الإنترنت بالحزمة العريضة عبر الهاتف النقال 15.9 في المائة. ويزداد الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة مع سعي الحكومات والجهات المعنية المختلفة إلى بناء مجتمع المعلومات وتحقيق تكامل إقليمي في العالم الرقمي. ويتضح من المبادرات المختلفة التي أطلقتها الدول العربية في هذا المجال حرص هذه الدول على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن المنطقة العربية لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى المعلومات والمعارف. وتبذل دول عديدة، على اختلاف مستوياتها الإنمائية، جهوداً مكثفة لتأمين الوصول إلى المعلومات، بالرغم من عدم كفاية البنى الأساسية لهذه التكنولوجيا، وضعف معدّلات انتشار خدمة الحزمة العريضة، وارتفاع الأسعار، وعدم توفر التشريعات اللازمة.

وفي عام 2013، استضافت الإسكوا ورشة عمل في عمّان حول أفضل الممارسات في مجال الحكومة الإلكترونية، شارك فيها ممثلون عن 14 دولة، اقترحوا في ختامها إنشاء مجلس لإدارة الحكومة الإلكترونية. ونظمت الإسكوا، بالشراكة مع مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات في تونس، ورشة عمل لبناء القدرة على قياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها، مع التركيز على وضع مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وقد ساهم هذا الحدث في تدريب المشاركين على نماذج لقياس مدى استخدام الخدمات الإلكترونية (كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى المستوى العالمي، وفي إطار تطوّر العملية التي أطلقها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عُقدت المرحلة الأولى منه في جنيف في عام 2013، جرى التركيز على مواضيع تهم المنطقة العربية كإدارة الإنترنت، والحكومات الذكية، والانفتاح والخصوصية، وأمن المعلومات وسلامتها، والديمقراطية الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، وغيرها.

وواصلت الإسكوا في عام 2013 تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والعمل على تنسيقها لبناء اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية. وتشرف الإسكوا على عمل المكتب التنفيذي للتنسيق المشترك في إطار العملية التي أطلقها المنتدى العربي لإدارة الإنترنت. وقد أصدر المكتب في عام 2013 إطاراً مرجعياً لهيكلية المنتدى العربي لإدارة الإنترنت ومكوّناته للفترة 2012-2015، وتعمل الإسكوا على توسيع عضوية اللجنة الاستشارية المتعددة الأطراف للمنتدى العربي لإشراك المزيد من الجهات المعنية وأعضاء جدد من المنطقة في أعماله. ونظمت الإسكوا، وهي المنظمة الراعية للمنتدى العربي إلى جانب جامعة الدول العربية، الاجتماع السنوي الثاني للمنتدى لتعزيز الحوار والتعاون في المنطقة العربية في مجال إدارة الإنترنت. وضم الاجتماع 800 مشارك، منهم 14 وزيراً عربياً، وخبراء من المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الإقليمية والدولية.

الدكتورة نجوى الشناوي

وكيل الوزير لشؤون مركز المعلومات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

أودّ أن أهنئ الإسكوا على جهودها في العام الماضي في مجالي قياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها. فالدراسات التي أجريت كانت شديدة الأهمية بالنسبة إلى فريق مركز المعلومات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، والأحداث التي نظمتها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت ناجحة جداً سواء لجهة المواضيع المختارة أو لجهة حسن اختيار الخبراء من ذوي المعارف والخبرات الكبيرة.

الخطط والسياسات التي تراعي قضايا الجنسين

السياسات التي تراعي قضايا الجنسين هي أيضاً من المجالات المرشحة للتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يركّز عمل الإسكوا على إصدار تشريعات وسياسات تراعي قضايا الجنسين، وجمع بيانات مصنفة حسب الجنس، ومكافحة العنف ضد المرأة.

وترى الإسكوا في التحوّلات السياسية التي تجتاح المنطقة فرصةً لوضع خطط وسياسات وطنية ضمن الأطر الإقليمية المشتركة، تتصف بالشمول وتراعي قضايا الجنسين. لذلك، تواصل عملها في الاستجابة إلى الاتجاهات الإقليمية والطلبات

الوطنية في قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أدت المبادرات التي أطلقتها في بناء القدرات وتعميم الممارسات الجيدة إلى ارتفاع عدد البلدان التي اتخذت تدابير ملموسة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة.

السياسات والتشريعات

نظمت الإسكوا اجتماع فريق خبراء لتقييم المبادرات الرامية إلى دمج قضايا الجنسين في المؤسسات الحكومية، شاركت فيه الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وهيئات حكومية مكلفة بمتابعة قضايا المرأة. وناقش الخبراء النهج المعتمدة في هذا المجال في بلدانهم. وعرض خبراء من فلسطين ومصر والمغرب تجارب بلدانهم في وضع ميزانيات تراعي منظور الجنسين، فكانت مادة للنقاش المثمر وتبادل المعرفة. والجدير بالذكر أن الإسكوا قدّمت المساعدة إلى الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية في دمج قضايا الجنسين في استراتيجياتها الإنمائية وخطط عملها الوطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين. وقد أصدرت في هذا الإطار دراسة تحليلية حول وضع عملية دمج قضايا الجنسين في المؤسسات الحكومية في الدول الأعضاء في الإسكوا، تناولت المبادرات التي أُطلقت والنهج التي اعتُمدت في المنطقة العربية، ولاسيّما من خلال الأطر العملية للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة.

ونظمت الإسكوا مجموعة من الدورات التدريبية في مجالات تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، ومفهوم نوع الجنس، والأدوات والتقنيات والصكوك الدولية المعتمدة في مجال مراعاة قضايا الجنسين في البحرين وفلسطين ولبنان. ومن هذه الدورات التدريبية دورة هدفت إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في مجال التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، من خلال الحث على وضع تشريعات جديدة لمكافحة العنف ضد المرأة ومراجعة التشريعات السارية. وحضر الدورة مشاركون من الأقسام القانونية في الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن. والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية بذل جهوداً مكثفة وفعالة على هذا الصعيد.

البيانات المصنفة حسب الجنس

تعمل الإسكوا على سد النقص في البيانات المصنفة حسب الجنس والبيانات ذات الصلة بقضايا الجنسين، وقد أنجزت لهذه الغاية الإطار المتعلق بمرصد المرأة في المنطقة العربية بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة. وأنشئ هذا المرصد في لبنان ليكون التجربة الأولى من نوعها في المنطقة، والهدف منه هو وضع مؤشر شامل مبني على وقائع للمساواة بين الجنسين. ويركز المرصد على الفوارق بين الجنسين في قطاعات ومجالات شتى، وهو يضع في متناول صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى أداة موثوقة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في المبادرات الوطنية والإقليمية.

وأعدّت الإسكوا سجلاً لإحصاءات الجنسين في المنطقة العربية، هو عبارة عن جردة تتضمن إحصاءات عن الأنشطة والإصدارات التي نفذتها الدول العربية وشعبة الإحصاء في موضوع الجنسين. والهدف من هذا السجل هو التعريف بالممارسات الجيدة في جمع إحصاءات الجنسين ونشرها، وتحفيز الدول على بذل المزيد من الجهود لتحسين هذه الإحصاءات. ويتضمن معلومات قيّمة عن مراحل تطور إحصاءات الجنسين على مستوى البلدان والمنطقة ككل.

العنف ضد المرأة

في جو النزاعات والاضطرابات الذي تشهده بلدان عديدة في المنطقة يزداد القلق من تصاعد أعمال العنف ضد المرأة، كالتحرش الجنسي في الأماكن العامة أو اغتصاب النساء والفتيات المشردات. وحماية المرأة من العنف هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وقد بينت دراسات وتجارب دولية عديدة أن النمو المنصف والمستدام في المنطقة، الذي تعتبره الإسكوا من أولوياتها الاستراتيجية، لا يمكن أن يتحقق من دون حماية حقوق المرأة وصونها.

وكانت قضية العنف ضد المرأة من أولويات العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أدت الجهود المكثفة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها الإسكوا، إلى زيادة الوعي بهذه القضية، والتأثير على صانعي السياسات لتكريس قضية مكافحة العنف في السياسات والتشريعات الوطنية. وأصدرت المملكة العربية السعودية اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء في آب/أغسطس 2013 الذي يحظر العنف المنزلي وجميع أشكال التحرش بالنساء والأطفال والعاملات في الخدمة المنزلية. وألغى البرلمان المغربي حكماً قضائياً كان يسمح لمرتكبي الاغتصاب بالفرار من العدالة من خلال الزواج من الضحايا. وفي لبنان، أقرّ مجلس النواب مؤخراً قانوناً يجرّم العنف الأسري. وفي ظروف النزاع وما بعدها، مارس العديد من المنظمات الدولية والمحلية ضغوطاً لتحسين الخدمات المقدمة إلى اللاجئين والمشردين داخلياً. وتبيّن هذه الجهود التي بدأت تتكلل بالنجاح في المنطقة مدى فعالية التعاون ضمن الأطر الإقليمية وتبادل الممارسات الجيدة وفقاً لما

تنص عليه الاتفاقيات والقرارات ونتائج المؤتمرات الدولية، في دعم أهداف التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة.

وقد طلبت الدول الأعضاء مساعدة الإسكوا في وضع سياسات وبرامج لمكافحة العنف ضد المرأة الذي لا يزال من القضايا الشائكة في مختلف أنحاء العالم، ومن العوائق أمام تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في المنطقة العربية. وتعتمد الإسكوا في هذا الصدد نهجاً ثلاثي الأبعاد كما يظهر في الشكل 13.

الشكل 13: نهج الإسكوا لمكافحة العنف ضد المرأة

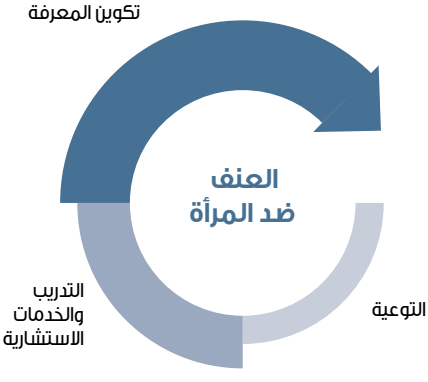

ضمن البعد الأول، أنشأت الإسكوا في عام 2013 فريق بحث، لإجراء دراسات حول مختلف أشكال العنف ضد المرأة، كالعنف المنزلي والاتجار بالنساء والأطفال، تتناول قضية العنف بالتحليل من وجهات نظر مختلفة ومترابطة، تشمل التشريع والقانون، والسياسات، وتقديم الخدمات، وأدوات الرصد الدولية. وفي معرض العمل على هذه الدراسات، حرصت الإسكوا على مشاركة الدول الأعضاء والخبراء ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إفساح المجال للتعاون الوثيق بين المنظمات والبلدان، وللتشارك في تكوين المعرفة وتبادلها في إطار متكامل.

وضمن البعد الثاني، استفادت الدول الأعضاء من الدورات التدريبية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا لوضع خطط وبرامج وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة التي تقوّض مقوّمات الحكم الصالح وتحول دون تحقيق المساواة. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة التي أطلقتها مؤخراً لإنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة، بالتشاور مع 14 دولة، وقد تلتها دورة تدريبية حول استخدام قاعدة البيانات لاتخاذ تدابير عمليّة التوجه.

وضمن البعد الثالث، ركزت الإسكوا على توعية الجهات المعنية بأولويات عملها من خلال الموجزات عن السياسات العامة والأحداث الرفيعة المستوى. ففي اليوم الدولي للمرأة، استضافت الإسكوا دبلوماسيين، ومسؤولين كبار، وخبراء، وممثلين عن المجتمع المدني للمشاركة في نقاش حول مختلف جوانب العنف ضد المرأة في إطار الاتفاقيات الدولية وأطر حقوق الإنسان. فأطلقت الأمينة التنفيذية نداء لإدانة العنف ضد المرأة وقعته 58 شخصية عربية. وخلال الدورة السادسة للجنة المرأة التي عُقدت في الكويت، اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا إعلاناً بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بالإجماع، أدانت فيه جميع أشكال العنف ضد المرأة وأعلنت التزامها بدعم الجهود المشتركة والفردية لرصد هذا العنف ومكافحته. وتميّزت هذه الدورة بإطلاق مبادرة الكويت، بقيادة رئيسة لجنة شؤون المرأة في الكويت، لحشد الجهود والموارد لمكافحة العنف ضد المرأة وتمكينها، وخصوصاً في ظروف النزاعات.

مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية

ركّز عمل اللجنة في هذا النطاق على التجارة والنقل والاستثمار، وتحديداً المعونة من أجل التجارة، وتسهيل التجارة والنقل بين بلدان المنطقة، وقوانين الاستثمار، والاستثمار الثنائي.

وتدعو الإسكوا للتكامل الاقتصادي والمالي داخل المنطقة العربية ومع المناطق الأخرى، وتسعى إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لإفساح المجال أمام الدول الأعضاء للمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. وقد استفادت الدول الأعضاء في عام 2013 من المساعدة التي تقدّمها الإسكوا في تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف لتعزيز التكامل الاقتصادي ضمن المنطقة وتثبيت اندماجها في الاقتصاد العالمي.

المعونة من أجل التجارة

من المسلم به أن نظام التجارة المفتوحة لا يكفي بحد ذاته لبناء القدرة التنافسية وتحقيق التكامل التجاري، بل يجب أن يكون مدعوماً بمجموعة من السياسات، كإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة، وتسهيل التجارة العربية البينية ومع الشركاء من الخارج. ويمكن أن تستفيد الدول العربية من مختلف أشكال التمويل الإنمائي لتعزيز التجارة والتنمية، من خلال المعونة من أجل التجارة، ويطلق بعضها مشاريع في هذا الإطار بهدف تعزيز التجارة البينية العربية. وتسعى هذه الدول إلى تعزيز مشاركتها في نظام التجارة

العالمية من خلال تنفيذ مشاريع قابلة للتمويل، لتأثيرها الإيجابي على أنماط التجارة في المنطقة.

وقد أطلقت الإسكوا عدداً من الأنشطة في عام 2013 لمساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من مختلف أشكال التمويل الإنمائي، فنظمت ورشة عمل شاركت فيها وفود من خمس دول عربية (الأردن وتونس ولبنان والمغرب واليمن) لتبادل المعارف والمعلومات حول كيفية وضع مشاريع يمكن تمويلها من المعونة من أجل التجارة لتعزيز التجارة البينية العربية وتحسين المشاركة في نظام التجارة العالمية. وقد وضع المشاركون مقترحات لمشاريع يمكن تمويلها من هذه المبادرة. وبعد مراجعة المشاريع المقترحة خلال ورشة العمل، عقد اجتماع فريق خبراء لمناقشة كيفية وضع نظم للرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات متفق عليها إقليمياً لمشاريع المعونة من أجل التجارة، بهدف تحسين صيغتها.

النقل والتجارة البينية

من الأولويات التي حددتها الإسكوا في عام 2013 لتعزيز النمو وتسهيل التكامل الإقليمي تخفيض تكاليف التجارة، وذلك بتطوير البنى الأساسية المادية وغير المادية، وتحسين القدرات الإنتاجية. وواصلت اللجنة تقييم وضع الاقتصادات العربية من خلال البحوث والمنشورات، وتقديم المشورة بشأن السياسات التي يمكن للدول الأعضاء العمل بها وتنفيذ أنشطة التعاون الفني، والخدمات الاستشارية.

ونظمت الإسكوا سلسلة من ورشات العمل حول موضوع التجارة والنقل تناولت قضايا متنوّعة، منها ورشة تدريبية إقليمية لتشجيع الحوار في المنطقة العربية حول طرق القياس والأولويات في مجال تخفيض التكاليف، وبناء القدرات الفنية للمواطنين المعنيين بالتجارة العابرة للحدود. وشارك في هذه الدورة موظفون كبار من وزارات الاقتصاد والنقل والمالية، وإدارات الجمارك، وخبراء من منظمات دولية، وممثلون عن جمعيات تجارية دولية وغرف تجارية. ونظمت الإسكوا كذلك ورشة عمل للتوعية بمفهوم الاستدامة في قطاع النقل عرضت خلالها مجموعة من دراسات الحالة في قياس نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من قطاع النقل، وناقش المجتمعون عدداً من النماذج الاقتصادية المطبقة في تحليل التلوّث. ونظمت أيضاً بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورة تدريبية حول استخدام نظم النقل البري المستقبلية (ForFITS)، وهي عبارة عن أداة متصلة بالإنترنت لإجراء تقييم موحد وشفاف لأثر ثاني أكسيد الكربون الناتج من النقل البري. وقد شارك في الدورة خبراء من وزارات الصحة والبيئة والنقل، وخبراء من منظمات دولية.

الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية

شكل اجتماع المجموعة العربية التحضيري الإقليمي للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية أحد أبرز الأنشطة التي نفذتها الإسكوا في عام 2013. وجرى تنظيم هذا الاجتماع بالتعاون مع ممثلين عن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، وقدم مركز الجنوب الدعم الفني له. وحضر الاجتماع 36 من كبار موظفي وزارات التجارة في الدول العربية، ناقشوا خلاله مواقف الدول العربية من مختلف المواضيع التي سيتناولها المؤتمر الوزاري، وأعربوا عن شواغل دولهم وأولوياتها واحتياجاتها. وتناول النقاش مواضيع عدة كالزراعة، والأمن الغذائي، وتيسير التجارة، والمعايير الخاصة والتفضيلية للدول النامية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع نطاق الاتفاق على تكنولوجيا المعلومات. وتطرّق أيضاً إلى دخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وكيفية دعم مصالح الدول العربية وحماية مصالحها ضمن النظام العالمي. وتوصّل المشاركون في الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات ذات التوجه العملي ووضعوا جدول أعمال لما بعد الاجتماع، بهدف دعم موقف الدول الأعضاء في المفاوضات التي ستجري خلال المؤتمر الوزاري.

الصورة لأنطون بلاز Fotolia.com

وعقدت الإسكوا اجتماعاً في مجال النقل وتيسير التجارة لبحث مشكلة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة الإقليمية واقتراح طرق لإزالتها، حضره موظفون كبار من وزارات المالية والتجارة والنقل في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن،

وناقشوا خلاله اللوجستيات التجارية، بما في ذلك الإجراءات الجمركية، ومسائل تقنية تتعلق بالتفتيش والنقل، وشحن البضائع، والتكنولوجيا والاتصالات. وخلص الاجتماع إلى مجموعة توصيات بشأن تخفيف الحواجز الفنية أمام التجارة من أجل تيسير التجارة العربية البينية ومع الشركاء في سائر العالم.

قوانين الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية

عقدت الإسكوا اجتماعاً في عام 2013 لتبادل الخبرات حول قوانين الاستثمار الجديدة ومناقشتها بدقة قبل إصدارها، شارك فيه ممثلون عن الأردن وتونس والسودان واليمن. وقدمت الإسكوا المساعدة الفنية لهذه الدول في استعراض قوانينها وسياساتها الاستثمارية على ضوء التحديات والتطوّرات، وتحديد الإصلاحات العملية التي يمكن إجراؤها لجذب الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وقدمت الإسكوا المساعدة الفنية للدول الأعضاء في المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية، وفي حل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول، فعقدت لهذه الغاية عشر ورشات عمل في الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. وتناولت إحدى هذه الورشات، التي عُقدت بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في مصر ووكالة تشجيع التجارة والاستثمار في كوريا، موضوع تجنب النزاعات بين المستثمر والدولة، وعرضت خلالها التجربة الكورية في وضع إطار لتجنب النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمر والدولة، وناقش المشاركون إمكانية وضع إطار مشابه في مصر.

البنى الأساسية المستدامة

البنى الأساسية المستدامة هي مجال هام من مجالات التكامل الإقليمي، ولاسيّما سلاسل الإمداد، والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سلاسل الإمداد

يتوقف أداء سلاسل الإمداد الدولية إلى حد كبير على القدرة على السماح للجهات المعنية، بما في ذلك الشركاء التجاريون والمنظمات الحكومية، بالحصول على المعلومات المتعلقة بجميع عمليات سلاسل الإمداد بالسرعة والشفافية المطلوبة. ومن الأهمية بمكان في هذا الإطار توفير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة نظراً إلى دورها الأساسي في دعم سلاسل الإمداد الدولية من خلال تخفيض عدد الوثائق والتكاليف والمدة الزمنية لاستكمال الإجراءات، وزيادة القدرة التنافسية. غير أن معظم الدول الأعضاء في الإسكوا تعاني من ضعف نظم سلاسل الإمداد، ما يحول دون مشاركتها بفعالية في النظم التجارية الإقليمية والعالمية. ومعظم هذه الدول لا تستخدم نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة التي تدعم سلاسل الإمداد، مما يؤثر سلباً على تسليم الصادرات والواردات في الوقت المناسب وبالفعالية المطلوبة من حيث الكلفة.

وقد تناولت الإسكوا هذا الموضوع في ورشة عمل، شارك فيها موظفو وزارات المالية والتجارة في الأردن، والبحرين، وتونس، والسودان، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وكان محور البحث فيها سلاسل الإمداد العالمية ودليل تيسير التجارة. وناقش المشاركون خيارات السياسة العامة في ما يتعلق بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وكان الهدف من هذه الورشة التركيز على دور علاقات الارتباط القوية بالأسواق الدولية في تعزيز القدرة التنافسية، وأهمية استخدام نظم تبادل المعلومات التي تتعقب الشحنات بالسرعة المطلوبة، وتخفيض تكاليف التجارة، وبالتالي دعم الاقتصاد العالمي ككل.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

شمل عمل اللجنة في عام 2013 سياسة الاستثمار الدولي، لما لفعاليتها من أهمية في مساعدة الدول الأعضاء على زيادة الموارد المالية من مصادر محلية وأجنبية، ورفع مستوى الاستثمار وتحسين الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ونظمت الإسكوا في هذا الإطار نقاشاً حول الاستثمار في البنى الأساسية والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص شارك فيه خبراء من القطاعين من المعنيين في وضع وتمويل مشاريع البنى الأساسية، وعددٌ من ممثلي المؤسسات المالية الدولية المختصة العاملة في الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وسويسرا، والعراق، وفرنسا، وكندا، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، واليمن. وخلص الاجتماع إلى إعلان الرباط بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي شدّد على أهمية دور القطاع العام في تحسين البنى الأساسية في المنطقة العربية، ودور القطاع الخاص في الاستثمار، وفعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحصين الاقتصاد ودعمه بالموارد، والارتقاء بمستوى إنتاجيته. وتضمن الإعلان دعوة إلى الإسكوا لمواصلة العمل على هذا الموضوع الهام بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستفادة من التجارب الناجحة، ولدعم دول المنطقة العربية في عقد شراكات من هذا النوع والاستثمار في البنى الأساسية.

البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أجرت الإسكوا في عام 2013 تحليلاً لأثر الخدمات الإلكترونية والابتكار وريادة الأعمال على التنمية في المنطقة العربية. واستضافت اجتماعاً لخبراء من القطاعين العام والخاص لتحديد الأولويات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومناقشة مدى توفر البنى الأساسية لها ومدى تيسّر كلفتها، وأثر الخدمات الإلكترونية في الابتكار، والحكومة وقطاعي الصحة والتعليم. وناقش المجتمعون أيضاً دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديداً وسائل التواصل الاجتماعي، في تمكين الشباب، والفئات المهمشة، والنساء. وخلصوا إلى توصيات حول كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا في تحقيق نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي في المنطقة.

النمو المنصف والاستدامة

النمو المنصف والاستدامة هو الركيزة الثانية التي ينطلق منها عمل اللجنة. فالإسكوا تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في مسيرة تحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة، وفي الإسراع في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بالقدر الكافي من التمويل.

المصدر: مايا كروشانكوفا – fotolia.com

- الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة 34
- الإنصاف والدمج والتوظيف 35
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية 40

تعمل الإسكوا على دراسة السياسات الاقتصادية الصحيحة على مستوى العالم والمنطقة، وكل من الدول على حدة، على ضوء التحليل الآني والمستمر لأوضاع الاقتصادات العربية، بهدف وضع السياسات المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافاً وأكثر استدامة.

وتعمل الإسكوا ضمن ولايتها على دعم التنمية الاجتماعية في الدول العربية وتعزيز التعاون فيما بينها، وتركز في ذلك على التطوّرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة، وتحمل دعوة قوية لتنمية شاملة وعادلة يشارك في تحقيقها والاستفادة منها الجميع، وتشير إلى التعثّر الذي يعتري أنظمة الرعاية، وتتطلب إجراءات فاعلة لتوسيع نطاق تلك النظم وتزويدها بالمرونة اللازمة بحيث تتسع لجميع فئات المجتمع، من الشباب، والمسنين، وذوي الإعاقة. وبالدعوة إلى المشاركة والعدالة الاجتماعية، تأمل الإسكوا المساهمة في النقاش الجاري حول خطة الأمم المتحدة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015.

الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة

من أهم المجالات التي يركز عليها العمل من أجل النمو الشامل والاستدامة، الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة.

وقد اضطلعت الإسكوا بدور رائد في قياس أثر الخدمات الإلكترونية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدّمت المشورة بشأن وضع سياسات تشجّع ابتكار المواطنين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن المقاييس والسياسات المقترحة أن تمهّد الطريق لاستغلال طاقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التحويل والتغيير، وتعميق أثر الخدمات الإلكترونية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يتيحه التقدّم التكنولوجي المتسارع، وكذلك انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في المنطقة. وتؤسس التوصيات التي قدّمتها الإسكوا بهذا الشأن إطاراً للسياسة العامة في المنطقة العربية يمكن الانطلاق منه لتعزيز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد نظمت الإسكوا منتدى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تخلّله نشاط عن الاستثمار والبحث والتطوير والابتكار، ومؤتمر حول الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسبل تمويله في المنطقة العربية. وكان من أهداف المنتدى بحث آليات تمويل القطاع وتشجيع مبادرات الشركات الخاصة فيه، وتعزيز دوره الفاعل في التنمية المستدامة. واستعرض المشاركون في المنتدى دراسة صادرة عن الإسكوا حول القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية: مستلزمات البحث والابتكار والاستثمار. وعلى أثر هذا المنتدى، أطلق مشروع رائد لرسم صورة دقيقة عن وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان.

كما واصلت اللجنة تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء التي تعكف على سن التشريعات السيبرانية، أو تحديث القوانين النافذة، أو تحديد النواقص القائمة ومتطلبات معالجتها. وقد بدأت هذه الجهود بعد صدور إرشادات الإسكوا بشأن التشريعات السيبرانية منذ عامين. ففي عام 2013، قدّمت الإسكوا الخدمات الاستشارية لحكومتي العراق واليمن في مراجعة التشريعات السيبرانية. وبالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، نظّمت الإسكوا ورشة عمل لبناء قدرات نقابة المحامين في الأردن وفلسطين في عام 2013. وأعدّت الإسكوا أيضاً دراسة حول تحسين التشريعات السيبرانية في البحرين وساهمت في ورشة عمل لبناء القدرات لكبار المسؤولين حول التشريعات السيبرانية في هيئة الحكومة الإلكترونية.

وقدّمت الإسكوا المشورة إلى الدول الأعضاء حول استراتيجيات الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وسبل تهيئة البيئة المؤازرة للخدمات الإلكترونية. وقدّمت الدعم لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن في صياغة تقرير اللجنة الفنية المعنية بالحكومة الإلكترونية واقترحت خطوات لوضع استراتيجية وطنية للحكومة الإلكترونية. وفي السودان، قدّمت الإسكوا توصيات إلى المركز الوطني للمعلومات في وزارة العلوم والاتصالات بشأن المسارات الممكنة لوضع استراتيجية وطنية للتعليم الإلكتروني واستعرضت التطوّرات في مشاريع البنية التحتية العامة.

وإضافة إلى ذلك، نشطت الإسكوا في دعم صناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الناشئة، وذلك عبر تنظيم سلسلة ورشات للتوعية بأهمية المحتوى الرقمي العربي للنمو الاقتصادي، وتقديم نماذج ناجحة للأعمال والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا الحقل. وفي فلسطين ولبنان واليمن، نظمت الإسكوا مباريات في المحتوى الرقمي العربي، وأنشأت شبكات من الخبراء والمنظمات العاملة في هذا المجال لتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية لتقوية هذا القطاع الهام. وأطلقت الإسكوا مجموعة من الشراكات في المنطقة مع الاتحاد الدولي للاتصالات وعدد من الحاضنات لتنظيم ورشات العمل والمسابقات بهدف استحداث فرص العمل للشباب في المنطقة العربية. وتستضيف الحاضنات المحلية حالياً سبع مجموعات من الشباب في فلسطين ولبنان واليمن، تساعدهم على إطلاق شركات ناشئة خاصة بهم.

وبدأت الإسكوا بتنفيذ مشروع المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمسؤولين الحكوميين في المنطقة العربية

بهدف إطلاع المعنيين بصنع القرار وبناء قدراتهم حول سبل استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتطوير مهاراتهم في تخطيط المشاريع الإنمائية وإدارتها وتمويلها. وقد أجري مسح شمل أكثر من 1,400 من القادة والمسؤولين الحكوميين في البلدان العربية للوقوف على احتياجاتهم من مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد المواضيع التي ستُبنى عليها الحصص التدريبية. ويتضح من نتائج المسح أن المواضيع ذات الأولوية تشمل استراتيجيات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية؛ وسياسة تطبيق وتشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ وعلاقات الترابط بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية الفعلية الهادفة.

مركز الإسكوا للتكنولوجيا

شهدت الخطة العالمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تطوّرات هامة في العقد الماضي، وقد اتخذ مركز الإسكوا للتكنولوجيا الذي أنشئ في عام 2012 على عاتقه مسؤولية تكييف هذه التطوّرات مع احتياجات المنطقة وأولوياتها. فهدف المركز هو مساعدة المنطقة العربية في بلوغ موقع التكافؤ التكنولوجي مع مناطق العالم الأخرى.

وفي عام 2013، قدّم المركز الخدمات الاستشارية الفنية إلى الأردن وفلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، وعمل على مراجعة خطط الابتكار ضمن المنطقة بناء على طلب الدول الأعضاء. وأسهم المركز في تسهيل مراجعة عقود الملكية الفكرية بين المؤسسات الوطنية في الأردن وقطر ولبنان. وساعد المركز في تنظيم جولات تسويق لتعريف المستثمرين في المنطقة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية العاملة في قطاع التكنولوجيا، وكانت من نتائج هذه الجولات معاملات عديدة أبرمت بين عدد من الشركات على صعيد المنطقة.

وشارك المركز مع جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في تنظيم "ملتقى الإبداع والابتكار ضمان للتنافسية الصناعية". وقد عُقد الملتقى في الكويت وركز على الصناعات التي تحتاج إلى بحث وتطوير لتستمر في أسواق عصر العولمة. وعلى أثره، أبرمت اتفاقات مشتركة لرعاية مشاريع البحث والتطوير بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وبالتعاون مع مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي، نظم مركز الإسكوا للتكنولوجيا في مقره ورشة عمل إقليمية حول النظم الوطنية للابتكار، شارك فيها المعنيون بالسياسات الوطنية للتعليم العالي وممثلون عن الجمعيات الصناعية. وقد تسنّى للمشاركين في هذه الورشة تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة في نظم الابتكار الوطنية. وعبّر مندوبون من ليبيا وفلسطين عن اهتمامهم بالحصول على دعم مركز الإسكوا للتكنولوجيا بهدف تحسين البنية التحتية لنظم الابتكار. ونظّم المركز ورشة عمل في جامعة سيدي محمد بن عبد الله في مدينة فاس، في المغرب، بهدف توضيح أهمية نقل التكنولوجيا بين الجامعة والعاملين في مجال التكنولوجيا في جميع القطاعات. وبعد الورشة، تقرّر إنشاء مكتب للبحث ونقل التكنولوجيا في الجامعة وطُلب إلى المركز المساعدة في إنجاز هذا المشروع.

الإنصاف والدمج والتوظيف

الإنصاف والدمج والتوظيف هو بعد آخر في عمل الإسكوا من أجل تحقيق النمو المنصف والاستدامة.

الحماية الاجتماعية

أدّت الانتفاضات الاجتماعية التي شهدتها بعض بلدان المنطقة في الأعوام الثلاثة الماضية إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية ونشوب المزيد منها في مختلف أنحاء المنطقة. فأنظمة الرعاية في العديد من البلدان العربية قصرت عن استيعاب جميع السكان، على اختلاف فئاتهم، ومستويات دخلهم، ومناطق سكنهم، في سوق العمل، وفي تقديم برامج الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية. وكانت نتيجة ذلك مزيداً من عدم المساواة والفقر والإقصاء.

وإزاء الحاجة إلى أدوات ونهج اجتماعية جديدة لإنصاف الجميع، أعدّت الإسكوا دراسة حول دور المؤسسات الاجتماعية التقليدية، ولاسيّما صناديق الوقف والزكاة، تناولت فيها وظيفة هذه المؤسسات، ونطاقها، وإمكانية مساهمتها في تأمين الحماية الاجتماعية. كما وثّقت الإسكوا الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية على صعيد السياسة العامة بهدف معالجة الضغوط الاجتماعية.

ونظمت الإسكوا سلسلة عمليات استشارية للتوعية بأهمية البرامج الكثيفة العمالة، باعتبارها أدوات للحماية الاجتماعية، ومنها برامج الأشغال العامة، والبرامج المرتكزة على توفر القوى العاملة، وبرامج ضمانات العمل. وشارك في هذه العمليات الاستشارية خبراء من تونس والسودان والعراق وفلسطين ومصر والمغرب، إلى جانب ممثلين عن وزارات ومنظمات دولية مختلفة. وكان الهدف من هذا

النشاط تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة العربية. ونظمت الإسكوا عملية استشارية حول التأمين الفائق الصغر، بما في ذلك القروض الصغيرة وبرامج التأمين التجاري، للتوعية بأهمية هذه الأدوات في ضمان الحماية الاجتماعية، وذلك بالتركيز على لبنان والقطاع غير النظامي في الأرياف.

التوظيف

الطبقة الوسطى هي الفئة التي تحرك النشاط الاقتصادي وتكوّن معظم الطبقة العاملة، وتنخرط بفعالية في النشاط السياسي، وتؤدي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أي بلد. والسياسات التي تُعنى بأوضاع الطبقة الوسطى كاملة، تأتي بفوائد لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل تفوق بفاعليتها من حيث الكلفة استراتيجيات الحد من الفقر التي تركز حصراً على الفقراء. ومن الضروري دراسة أوضاع الطبقة الوسطى في المنطقة العربية بهدف تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء على ضوء ما تمر به من تحوّلات في الوقت الحاضر.

وقد أصدرت الإسكوا دراسة تقنية، تقترح فيها منهجية جديدة لقياس الطبقة الوسطى في المنطقة العربية باستخدام مسوح الأسر المعيشية. وتقترح الدراسة تحديد الطبقة الوسطى بالاستناد إلى أنماط الأسر المعيشية التي تقع فوق خط الفقر الأعلى ودون النقطة المئوية التسعين في سلم توزيع الدخل. وقد عُرض هذا النهج خلال ندوة حول اقتصاديات الطبقة الوسطى في المنطقة العربية على خبراء من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب.

ونظمت الإسكوا اجتماعاً حول تحويلات العاملين في الخارج، حضره مسؤولون من وزارات المالية، وتناول فرص التمويل في المنطقة، وركز على نماذج ناجحة من تونس ولبنان، والمغرب والمملكة المتحدة، نجحت في تفعيل دور العاملين في الخارج في تمويل التنمية. وأجمع المشاركون على ضرورة أن تعمل البنوك المركزية على تخفيض الحد الأدنى المفروض من الودائع على المصارف التجارية التي تمنح قروضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة اتخاذ تدابير للحد من تحويلات العاملين عبر القنوات غير النظامية وتشجيع التحويلات النظامية. وينبغي توجيه تحويلات العاملين نحو الاستثمار في برامج إنمائية باتخاذ سلسلة من التدابير تشمل السياسات الوطنية والحوافز الاقتصادية والبرامج الإنمائية المناسبة. كما ينبغي تقديم الدعم لتطوير الأدوات والتقنيات المناسبة لتقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إعلان القاهرة بشأن السكان والتنمية

في سياق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014، نظمت الإسكوا اجتماعاً لمناقشة الاتجاهات الديمغرافية على أعلى المستويات. وكان الهدف من هذا الاجتماع التوصّل إلى موقف موحد تشارك به المنطقة العربية في المناقشات العالمية. وحضر الاجتماع أكثر من 300 مشارك، منهم ممثلون عن حكومات الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن؛ وممثلون عن منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء المنطقة العربية، وممثلون عن منظمات دولية. وتبنى المشاركون إعلان القاهرة بشأن السكان والتنمية، باعتباره الإجماع الإقليمي على أولويات المنطقة التي ينبغي أن تكون في صلب مناقشات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014.

ملاحظة: إعلان القاهرة متاح على:
http://arabstates.unfpa.org/webdav/site/as/shared/docs/2013_Cairo_Declaration_Arabic.pdf

الشكل 14: سكان المنطقة العربية حسب الفئات العمرية الرئيسية، 2050-1950

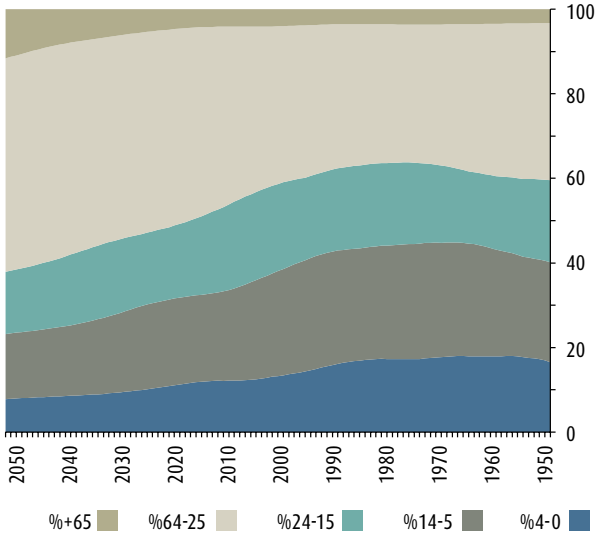

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2012 (بيانات المتغيّر الوسيط)، متاح على الرابط التالي:
http://esa.un.org/unpd/wpp/index.htm

الإنصاف والدمج الشامل

بعد أعوام من التقدّم الإنمائي، لا تزال نواقص هامة تعتري وفرة الخدمات الاجتماعية ونوعيتها، إذ تعجز عن تلبية تطلعات السكان. ومن الضروري تحديد إجراءات المعالجة في إطار سياسة عامة لتأمين المزيد من فرص العمل لسكان المنطقة، ووضع برامج تؤمّن الحماية الاجتماعية الكافية والشاملة. وتشهد المنطقة العربية في الوقت الراهن تحوّلاً ديمغرافياً في حجم السكان وتركيبتهم، إذ تزداد نسبة الشباب، والكبار في سن العمل، والمسنين. وهذا التحوّل الذي يُعرف "بالفرصة الديمغرافية"، يمكن أن يكون إما حافزاً للنمو المنصف

والمستدام، وإما مصدراً لتحديات جسيمة إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لاستيعابه على مستوى السياسة العامة.

وفي عام 2013، نظمت الإسكوا سلسلة من الأنشطة، ركزت فيها على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وفي هذا الإطار، أجرت تقييماً لإنجازات العقد العربي للمعوقين (2004-2013) بهدف وضع إطار إقليمي جديد لدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أعدّت دراسة عن الجهاز المؤسسي والتشريعي المعني بالإعاقة في البلدان العربية، بالاشتراك مع جامعة الدول العربية بهدف تحديد المستوى المتوفر من الخدمات والمؤسسات في المنطقة. وعملت الإسكوا مع 11 بلداً خلال المؤتمر الإقليمي لمناقشة نتائج الدراسة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيّدة المستقاة من خطط التنفيذ الوطنية للعقد العربي للمعوقين، واقتراح سبل الاستمرار في بذل الجهود في المستقبل لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية. وقد اعتُمدت في ختام المناقشات وثيقة ختامية تضمنت دعوة إلى وضع استراتيجية إقليمية جديدة لدعم توقيع الاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها على المستوى الوطني.

وفي إطار التحضير لاستعراض تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 20 سنة، والحوار الرفيع المستوى الثاني حول الهجرة والتنمية، عقدت الإسكوا اجتماعاً استشارياً إقليمياً حول الهجرة الدولية والتنمية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الهجرة الدولية. وشارك في الاجتماع مسؤولون وزاريون من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن، وشارك فيه ممثلون عن منظمات المجتمع المدني وعن منظمات دولية عدة. واستعرض المشاركون اتجاهات وتطوّرات الهجرة في المنطقة والتحديات والفرص التي تطرحها. ونتيجة للاجتماع، اعتمد المشاركون إعلاناً ختامياً، حدد موقف المنطقة استعداداً للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية.

وتظهر إحصاءات الهجرة الدولية الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين وبلدان المنشأ، في معلومات تشكل أساساً صلباً لوضع خطط وطنية ناجعة. ولذلك، أعدّت الإسكوا دراسة منهجية حول عناصر القياس في إحصاءات الهجرة الدولية في البلدان العربية ونظمت اجتماعاً لمناقشتها. وكان الاجتماع فرصة لتحديد طبيعة الحاجة إلى بناء القدرات في مجالات معيّنة، مثل جمع البيانات وتنسيقها، وتحليل إحصاءات الهجرة الدولية. وناقش المشاركون في الاجتماع سبل تسهيل إنتاج الإحصاءات العالية الجودة حول الهجرة الدولية لمجموعة متنوّعة من المستخدمين، كالمعنيين بصنع السياسات، ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وضمّ الاجتماع عدداً من المشاركين من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بإحصاءات الهجرة، وقد دعوا إلى تطوير قواعد بيانات باللغة العربية حول الهجرة تتضمن معلومات عن السياسات والقوانين النافذة في مجال الهجرة، والخبراء المعنيين بالهجرة الدولية، والمؤسسات ومراكز البحوث العاملة في هذا المجال في المنطقة العربية. كما دعوا إلى إنشاء وحدة دائمة ضمن الإسكوا تتولّى استعراض العمل الإحصائي حول الهجرة الدولية وتزويد البلدان الأعضاء بالمساعدة الفنية اللازمة حول استخدام المفاهيم والآليات المعتمدة لأغراض القياس والمقارنة.

واعترافاً بأهمية الشباب في المنطقة العربية، وإزاء تزايد اهتمام الحكومات بتمكينهم، نفذت الإسكوا مشروعاً لبناء قدرات المعنيين بصنع السياسات في مجال صياغة سياسات وخطط عمل خاصة بالشباب. وقدّمت المساعدة المباشرة في الإمارات العربية المتحدة والعراق وفلسطين واليمن، ووضعت في متناول المؤسسات المعنية في هذه الدول مواد فنية حول الممارسات

بناء القدرات في جمع واستخدام بيانات التعدادات

التعداد هو إحصاء كامل يجرى كل عشر سنوات، لأعداد السكان والأسر المعيشية والمقيمين، وينتج معلومات تستخدم فيما بعد أساساً للعمليات الإحصائية المتعددة القطاعات.

وتعمل الإسكوا انطلاقاً مما تمليه مهمتها في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، على إنتاج الإحصاءات السكانية العالية الجودة ووضعها في متناول مجموعة واسعة من المستخدمين كصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقد أصدرت مطبوعة إلكترونية(*) لتأمين سجل كامل بالبيانات الآنية المستخلصة من التعدادات والمسوح المنفذة في جميع البلدان العربية. وتتضمن هذه المطبوعة معلومات كاملة حول أنواع المسوح والتعدادات التي أجريت في المنطقة العربية وتواترها. وتحرص الإسكوا على تنقيح محتوى هذه المطبوعة وتحديثه سنوياً على أساس ما يردها من معلومات وتعليقات وملاحظات من البلدان العربية.

وفي عام 2013، نظمت الإسكوا اجتماعاً لتقييم بيانات تعدادات السكان في البلدان العربية، شارك فيه خبراء إقليميون ودوليون في تعدادات السكان. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة الدراسة المنهجية حول نوعية البيانات الديمغرافية المستقاة من تعدادات السكان في المنطقة العربية مع التركيز على تقنيات الإبلاغ عن السن والجنس. وفي ختام الاجتماع أوصى الخبراء بأن تولي الأجهزة الإحصائية الوطنية اهتماماً خاصاً لنوعية البيانات في العمل الإحصائي، ودعوا الإسكوا إلى نشر الوعي بنوعية البيانات، وذلك بالعمل على بناء القدرات الإحصائية اللازمة في البلدان العربية وتدريب الفرق التقنية المختصة. وساعد الاجتماع في تحديد طبيعة الحاجة إلى بناء القدرات في مجالات محدّدة، لتقييم بيانات تعدادات السكان في المنطقة العربية.

(*)المطبوعة متاحة على:
http://www.escwa.un.org/sites/arcs13

الجيدة على هذا الصعيد، كما أعدّت مواد تدريبية لرصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق. وبدعم من الإسكوا، وُضعت رؤية للسياسة الوطنية للشباب في تونس، وأعدّ برنامج وطني لتنمية الشباب في اليمن.

واستضافت الإسكوا سلسلة ورشات عمل ضمّت مسؤولين حكوميين وناشطين من المجتمع المدني. وتمحورت حول مواضيع متنوّعة، فتناولت إحداها إعادة النظر في سياسات تشغيل الشباب، حيث اطّلع المشاركون على تجارب الأردن وتونس والعراق وفلسطين واليمن، وتناولت ورشة أخرى موضوع الشباب في الخطة الدولية للتنمية لعام 2015، حيث ركّز المشاركون على تشغيل الشباب وتمكينهم ضمن أولويات المعنيين بصنع السياسات لما بعد عام 2015. وعُقدت ورشة حول تنمية الشباب في فلسطين، إضافة إلى حلقة استشارية حول السياسة الوطنية للشباب في العراق. وأسهمت الأنشطة في نشر المعلومات حول مختلف المواضيع التي يتناولها برنامج العمل العالمي للشباب في البلدان الأعضاء، ووضع المعارف التقنية في متناول صانعي السياسات المعنيين بتصميم السياسات الوطنية للشباب والمسؤولين المعنيين بوضع البرامج لتنمية الشباب، ولاسيّما في موضوع البطالة والشباب، ضمن السياسة الوطنية للشباب.

وأسهمت الإسكوا في التوعية بضرورة وضع سياسات واستراتيجيات مناصرة للفقراء لتقليص الفجوة الحضرية وبناء مدن للجميع. ونظمت ورشة عمل حول الاستراتيجيات الإنمائية الحضرية المناصرة للفقراء، حضرها ممثلون عن الوزارات المختصة والسلطات المحلية في الأردن والبحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية وعُمان وفلسطين وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن، وكذلك ممثلون عن منظمات إقليمية مختصة. وتناول المشاركون في الورشة الدور الذي يمكن أن تؤديه البلديات والسلطات المحلية وغيرها من الجهات الاجتماعية الفاعلة في تقليص الفجوة الحضرية. كما ناقشوا الفرص المتاحة للمزيد من التعاون بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية في المستقبل.

ويُعتبر دليل الفقر أداة قياس هامة يمكن أن تستخدمها البلديات والمنظمات الاجتماعية المعنية بالتخطيط الإنمائي في رصد التقدّم نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع على المستوى دون الوطني، أي ضمن البلد الواحد. وبالتعاون مع المعهد العربي للتنمية الحضرية، عملت الإسكوا على قياس الفقر في المدن بتنفيذ ثلاثة مسوح رائدة في مدينة طرابلس في لبنان، وتونس العاصمة، ونواكشوط في موريتانيا. كما نظمت مجموعة من ورشات العمل الوطنية والإقليمية حول تنفيذ منهجية دليل الفقر الحضري. ونتيجة لهذه الأنشطة، تلقت الإسكوا طلباً رسمياً لتنفيذ البرنامج في الخرطوم، وستلبي الإسكوا هذا الطلب بالتعاون مع شركاء محليين. وستواصل الإسكوا العمل مع المعهد العربي للتنمية الحضرية لوضع منهجية للمدن العربية، والدعوة لاستخدام دليل الفقر الحضري.

السيد جمال بني حمد

المدير الإداري، إدارة الشباب والثقافة، الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، دبي

تجربتنا مع الإسكوا كانت تجربة مثمرة. بدأت في عام 2009 في ورشة عمل حول تقديم التقارير الوطنية عن الشباب، اطلعنا فيها على الأدوات الفعالة والطرق الصحيحة في إعداد التقارير. وبعد ذلك، أصدرت الإمارات العربية المتحدة تقريرها الأول حول الشباب، وسرعان ما أصبح وثيقة مرجعية للمؤسسات الحكومية وسائر المستخدمين من الخارج. وشاركت الإدارة في ورشة استضافتها وزارة الشباب والرياضة في دبي في عام 2013 حول آليات السياسات الوطنية. وكانت للإسكوا مساهمة هامة في بناء قدرات مؤسستنا في التخطيط والتنفيذ ودعمها، بحيث أصبحت جهة فاعلة لا غنى عنها في تحديد الأولويات الوطنية للشباب. أشكر الإسكوا على ما تبذله من جهود وما تقدمه من دعم.

السياسات والقرارات المرتكزة على البيانات والأدلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

في عام 2013، عملت الإسكوا على بناء القدرات وتعزيز المعرفة لدى أصحاب المصلحة في المنطقة بالقضايا التي يجب مراعاتها في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات في الاقتصاد الكلي مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولتوليد فرص العمل، والقضاء على الفقر، حسب الأهداف الإنمائية للألفية. وسعت الإسكوا إلى بناء القدرات على إنتاج البيانات الوطنية اللازمة لبناء المؤشرات ووضع التقارير حول التنمية في البلدان العربية، وذلك بهدف تقليص الفوارق بين البيانات الوطنية والبيانات الدولية، وتعزيز التنسيق وتحسين نشر البيانات لتوسيع نطاق تغطية البيانات لمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

وقد أطلقت السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، في افتتاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالاشتراك مع السيد نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية، والسيدة سيما بحوث، رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية، وبحضور وجوه سياسية ودبلوماسية بارزة وممثلين عن وسائل الإعلام. وكان هذا التقرير قد عرض على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية في دورته الثلاثين. عقب إطلاق التقرير، نظمت أنشطة لإشهاره في عواصم عربية عدة في أيلول/سبتمبر 2013.

وساهمت الإسكوا في تحسين مستوى إنتاج ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العالية

الجودة، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والبيانات المصنّفة حسب الجنس، والمؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين، مما يسهل عمل المعنيين باتخاذ القرار وممثلي منظمات المجتمع المدني على وضع سياسات ترتكز على أدلة صلبة. وأصدرت الإسكوا دليل قضايا ومؤشرات التوازن بين الجنسين لتسهيل إنتاج الإحصاءات القابلة للمقارنة حول قضايا المرأة في المنطقة العربية.

كما أعدّت الإسكوا جدول رصد لتقديم صورة إحصائية كاملة عن وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية في البلدان العربية الاثنين والعشرين. ويبيّن الجدول التقدّم المحرز على مدى الأعوام في مجموعة مختارة من المؤشرات كما يعطي صورة شاملة عن وضع كل بلد من حيث المؤشرات الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وقضايا الجنسين. والهدف من هذا الجدول هو تقديم الإحصاءات عن البلدان العربية في صورة واضحة، تشجع الجمهور على الرجوع إليها واستخدامها.

ونظمت الإسكوا ورشة عمل لتناول الأهداف الإنمائية للألفية من منظور محلي في ولايات جنوب دارفور، والنيل الأبيض، وكسلا، وكذلك في الخرطوم، لتزويد العاملين في المجتمع المدني والموظفين في القطاع العام بالمهارات اللازمة لاستعراض التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى البلد ككل وعلى مستوى الولايات، وتحديد السياسات وإجراءات التدخل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

وفي عام 2009، اعتمدت لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية لعام 2008، وهو نظام معروف ومعترف به لتجميع وتقديم إحصاءات عن الوقائع والاتجاهات الاقتصادية الكلية. ومنذ ذلك الحين، تعتبر الإسكوا هذا النظام عنصراً رئيسياً في عملها، وتقدّم بشأنه مساعدة فنية مكثفة للدول الأعضاء. وفي عام 2013، نظمت الإسكوا اجتماعاً رفيع المستوى وورشة عمل وطنية في الأردن للتأكيد على أهمية الإحصاءات الاقتصادية الموثوقة في وضع سياسات اقتصادية ومالية صلبة ولإدارة تستوفي مقوّمات الشفافية. وقدّمت الإسكوا استراتيجية إقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية، تمهيداً لوضع استراتيجية وطنية في الأردن والعراق وفلسطين. وركزت على تنفيذ نظام الحسابات القومية وقدّمت الدعم لجمع الإحصاءات الاقتصادية بما يتوافق مع مبادئ نظام التصنيف الاقتصادي. وشكل ذلك حجراً أساسياً في جمع البيانات الاقتصادية المقارنة اللازمة لتفسير التطوّرات والاتجاهات الفعلية في النمو الاقتصادي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ويقدّم مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013، معلومات فنية مرجعية حول النمو الاقتصادي والمستدام في المنطقة. وقد توجّهت الإسكوا في إعداد المسح إلى مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في

منال سويدان
مديرة قسم إحصاءات الجندر، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن

أود أن أهنئكم على إنجاز هذا الدليل حول قضايا الجنسين في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فهو مساهمة هامة في توضيح مفهوم قضايا الجنسين في سياق التنمية. وسيكون في هذا الدليل فائدة لمسيرة عملنا الإنمائي.

الشكل 15: متوسط دليل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان عربية مختارة

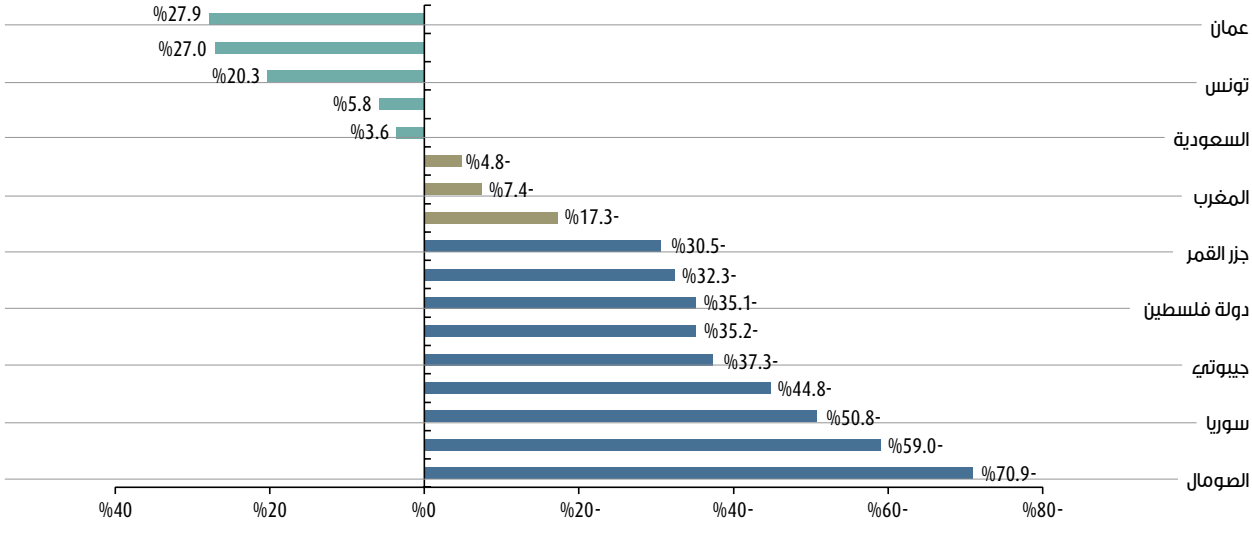

المصدر: التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، 2013

ميشال مويلو كاتولا

المدير العالمي، برنامج المقارنات الدولية، البنك الدولي.

انطلاقاً من النجاح الذي حققته الإسكوا في تنفيذ الدورة السابقة لبرنامج المقارنات الدولية للسنة المرجعية 2005، تولّت الإسكوا التنسيق بفعالية لتنفيذ العنصر الإقليمي من البرنامج في دورة 2011. وقد استفادت من هذا الدور لبناء القدرات في مجالات هامة مثل إحصاءات الأسعار والحسابات القومية، وكذلك لتعزيز إمكانات التآزر وتبادل الممارسات الجيدة، وأكدت أن حساب معادلات القوة الشرائية يرتكز على مجموعات شاملة من البيانات العالية الجودة تستوفي شروط برنامج المقارنات الدولية. وستدخل معادلات القوة الشرائية في تقديرات البنك الدولي حول الحصة الحقيقية لبلدان غرب آسيا من الاقتصاد العالمي.

المنطقة العربية، من مسؤولين حكوميين، ومستشارين فنيين، وأكاديميين، وخبراء، لإجراء تحليل يمتد نطاقه الجغرافي على مساحة البلدان العربية الاثنين والعشرين.

وبالإضافة إلى ما تقدم، أصبح نظام المقارنات الدولية المبادرة الإحصائية الأهم والأوسع نطاقاً، وتتولى الإسكوا دور مكتب التنسيق الإقليمي لغربي آسيا. وينتج البرنامج مقاييس قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي للأسعار والأحجام المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي وعناصر الإنفاق التي تدخل ضمنه. وترتكز هذه المقاييس على معادلات القوة الشرائية التي تشكل عنصراً هاماً في حصيلة برنامج المقارنات الدولية. وخلال عام 2013، أنتجت الأرقام الأولية لمعادلات القوة الشرائية، على أن تصبح الأرقام النهائية جاهزة في عام 2014. ونظمت الإسكوا أربع ورشات عمل وبعثات عدة للتدقيق في بيانات الأسعار الفصلية والسنوية، والحسابات القومية لعام 2011، والتقرير النموذجي لإحصاءات الإنفاق، ولعرض النتائج الأولية لبرنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا. وستكون هذه النتائج أساساً للمقارنة المكانية بين الاقتصاديات، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وكلفة المعيشة في بلدان مختلفة. وستكون مجاميع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أساساً لمقارنة حالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان.

وفي إطار من الشراكة مع نادي الروتاري في لبنان، أعدّت الإسكوا كتاباً حول التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لعام 2011، لشرح هذه الأهداف لطلاب المدارس الثانوية والجامعات. واعتمد معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية هذا الكتاب ضمن منهاجه الدراسي، ووُزّع الكتاب على أساتذة العلوم الاجتماعية والاقتصاد في المدارس الرسمية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هي العنصر الثالث والأخير من نهج الإسكوا للنمو المنصف والاستدامة.

تؤدي التوترات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة العربية حالياً والتحديات المتداخلة التي تواجهها إلى عواقب بعيدة تطال المنطقة بأسرها. فلا بدّ من تضافر الجهود لتعميق علاقة الترابط بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، على المستوى الوطني كما على المستوى الإقليمي. ومن التحديات الماثلة أمام المنطقة حالياً ارتفاع الطلب على خدمات المياه والطاقة؛ وارتفاع معدّلات البطالة، ولاسيّما بين الشباب؛ وانتشار الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ وضرورة ضمان الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة؛ والتفاوت في التنمية بين المدن والأرياف؛ وعدم الاستدامة في نظم النقل؛ وتغيّر المناخ وأثره على موارد المياه، والتصحر، وإدارة الأراضي.

وركزت الإسكوا في عملها مع الدول الأعضاء على بناء القدرة على مواجهة هذه التحديات. وفي عام 2013، نظمت برنامجاً لتبادل الزيارة بين كبار الموظفين في وزارة شؤون البيئة في فلسطين ووزارة التجهيز والبيئة في تونس. وركّز هذا البرنامج على علاقات الترابط بين الإدارة البيئية والإدارة العامة، وعلى تعزيز علاقات التبادل وتنفيذ برامج بناء القدرات ومشاريع التعاون بين الدولتين. وبالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، نظمت الإسكوا ورشة عمل وطنية حول تخزين المياه

خطة التنمية لما بعد عام 2015: الأولويات الإقليمية في صلب النقاش الدولي

شاركت الإسكوا في عام 2013، في المناقشات العالمية والإقليمية الجارية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وقد كان لمساهمتها دور في بلورة الموقف العربي إزاء خطة التنمية للمستقبل. وكانت مساهمتها على المستويين الدولي والإقليمي، ومن أهم ملامحها المشاركة في التقرير المقدّم إلى الأمين العام بعنوان "المستقبل الذي نريد للجميع" وأنشطة المتابعة.

كما أدّت الإسكوا دوراً رياديا في إعداد المطبوعة المشتركة بين اللجان الإقليمية حول المنظور الإقليمي لخطة التنمية لما بعد عام 2015 المقدّمة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة والفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وقد عُرضت خلاصة المطبوعة، التي تحمل رسالة إقليمية إلى النقاش العالمي بشأن وجهات النظر والحاجات ووسائل التنفيذ، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة (عمّان، 2013).

وقد أجريت مشاورات موسعة في إطار آلية التنسيق الإقليمية وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، لبحث النهج والأولويات الإقليمية في سياق وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وصياغة موقف إقليمي موحد بشأن الخطة العالمية.

الجوفية وتغذيتها، حيث قدّمت الخدمات الاستشارية في مواضيع المياه والبيئة، وبحثت إمكانية المزيد من التعاون بين المعهد والإسكوا في مشروع تخزين المياه الجوفية وتغذيتها في الكويت. وقد أسهمت هذه الجهود في إطلاق حوار حول قضايا التنمية المستدامة والإجراءات التي يمكن العمل بها إزاء الفرص والتحديات المطروحة أمام الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
وفي إطار التركيز على المناطق الريفية في عُمان، نظمت الإسكوا ورشة عمل حول الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية شارك فيها مسؤولون حكوميون وممثلون عن السلطات المحلية في الأرياف، والقطاع المصرفي، والجامعات، والمنظمات الحكومية. وتناولت الورشة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المجتمع المدني، في الترويج لتطبيقات الطاقة المتجددة ورفع مستوى الوعي العام بها. وحدّد المشاركون متطلبات تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في تنمية المناطق الريفية، والتخفيف من حدة أثر تغيّر المناخ في البلدان النامية.

ونظمت الإسكوا في إطار من الشراكة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريباً حول الوظائف الخضراء في المنطقة العربية. وشارك في التدريب ممثلون عن الدوائر الحكومية، ونقابات العمل والمنظمات غير الحكومية، وكان الهدف منه بناء المهارات واعتماد السياسات والتدابير لدعم الاقتصاد الأخضر وإيجاد الوظائف الخضراء بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنصف والتنمية المستدامة.

ونظراً إلى أنّ إحراق الوقود الأحفوري هو من أسباب تغيّر المناخ الناجم عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الضارة، بات من اللازم الحد من المخاطر التي يخلّفها هذا الوقود على البيئة. وفي المنطقة العربية، يعود الاهتمام بالتقاط الكربون واستعماله وتخزينه إلى استخدام ثاني أكسيد الكربون في تحسين استخراج النفط. وتلتزم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بخفض بصمة الكربون والاستثمار في نقل التكنولوجيا النظيفة وتطوير تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه ونشرها في المنطقة. وفي هذا السياق، نظمت الإسكوا ملتقى شارك فيه موظفون من الوزارات المختصة بالطاقة لمناقشة مواضيع فنية مثل تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، والأسلوب المحسّن لاستخراج المنتجات النفطية، والبنية التحتية لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه وأوضاع البحث والتطوير في هذا المجال.

ونظمت الإسكوا أيضاً دورات تدريبية حول النمو الأخضر المنخفض الكربون في تونس ولبنان، شارك فيها موظفون حكوميون، وممثلون عن المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. وشملت مواضيع التدريب أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والبنية التحتية المستدامة، والضريبة الخضراء، وإصلاح الميزانية، وتخضير الشركات، والاستثمار في رأس المال الطبيعي، والاقتصاد البيئي الذي يتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد والمنخفض الكربون. واعتمدت الإسكوا مواد لتدريب المدربين عبر الإنترنت حول النمو الأخضر المنخفض الكربون، أعدّت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. كما استجابت لطلب من وزارة الكهرباء والطاقة في اليمن للمساعدة في تنفيذ برامج التقييم على توزيع الأحمال الكهربائية، بهدف تحسين توزيع الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى المنازل غير المستفيدة مع التركيز على الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية (مثل النفط) من خلال تقنيات حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها. وأعدت الإسكوا برنامجاً لتدريب المدربين بهدف بناء قدرات الموظفين في اليمن، بحيث يتمكنون من إجراء التقييم وتفسير نتائجه بأنفسهم. وستواصل الإسكوا دعمها لليمن في إعداد تقرير التقييم، وإذا دعت الحاجة، في وضع خطة لتنفيذ التوصيات الصادرة ضمنه.

تيري ماكينلي

أستاذ في دراسات التنمية، مدير مركز البحوث والدراسات الإنمائية، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

العمل المشترك بين لجان الأمم المتحدة الخمس من خلال "المنظور الإقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015" كان مساهمة هامة في المناقشات الجارية حول الخطة العالمية الجديدة للتنمية. وقد أدّت اللجان الإقليمية من خلال هذا العمل دوراً في مساعدة العاملين في حقل التنمية على الوقوف على التحديات الجديدة والناشئة، إذ تتخذ أبعاداً مختلفة بين منطقة وأخرى، وبين مجموعة وأخرى من البلدان. ولذلك، يجب تكييف الطرق الاستراتيجية المقترَحة لمعالجة هذه التحديات بحيث تتناسب مع الحالة الخاصة بكل بلد أو منطقة وتتضح من خلال هذا العمل المشترك القيّم، أهمية الدور الذي تؤديه منظمات إقليمية، مثل اللجان الخمس، في إدارة التنوّع والاختلاف بين المناطق والبلدان، فتكون بمثابة حلقة وصل بين البعد العالمي والأبعاد الوطنية المختلفة.

القطاعان العام والخاص معاً من أجل اقتصاد أخضر

تنمية الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية من المجالات التي ركزت عليها الإسكوا في عام 2013. وسعت إلى إنشاء مكاتب وطنية "للمساعدة الخضراء" في الجمعية العلمية الملكية في الأردن، ووزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة في تونس، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا في مصر، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عُمان، وجمعية الصناعيين اللبنانيين. وتقدّم هذه المكاتب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم اللازم لإنتاج سلع وخدمات خضراء، ولمراعاة المعايير البيئية في عملها.

والهدف من مكاتب المساعدة الخضراء هو دعم عمليات بناء القدرات وتبادل المعلومات بين جميع الجهات المعنية الوطنية لتعزيز الإنتاج الأخضر، مع التركيز على القطاعات التي تكوّن القيمة المضافة في اقتصاد كل بلد. ويستفيد حالياً عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستشارات التي تقدمها هذه المكاتب من غير مقابل.

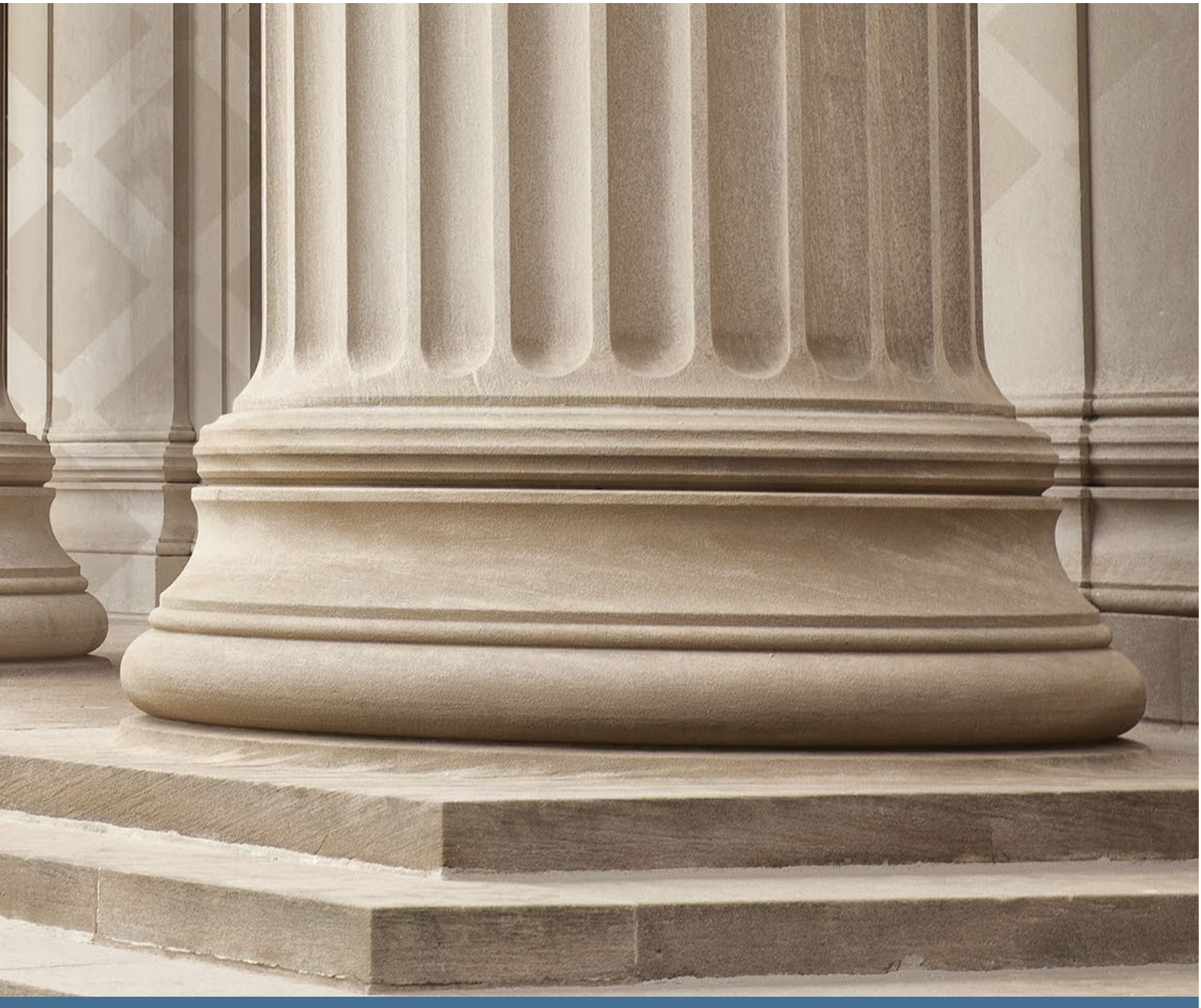

الحكم الصالح والمنعة

موضوع الحكم الصالح والمنعة هو الركن الثالث لعمل الإسكوا. تسعى الإسكوا في إطار هذا الركن إلى بناء قدرات الدول الأعضاء لتعميق المشاركة بين الحكومات والشعوب على أساس المواطنة، وبناء المنعة الاقتصادية والاجتماعية في أوقات الأزمات والصدمات، والقدرة على التصدّي للقصور الذي يصيب التنمية من جراء عدم الاستقرار.

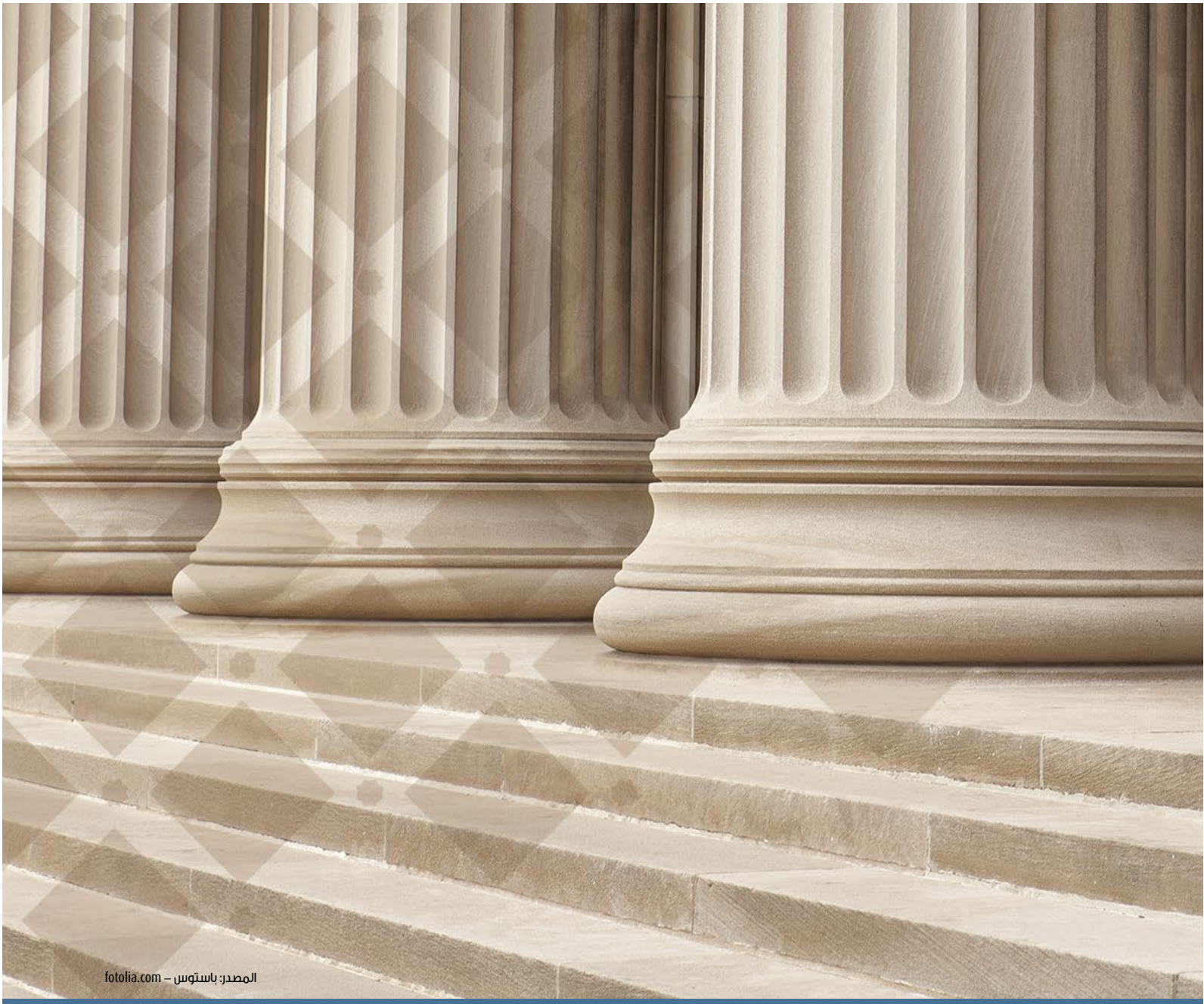

المصدر: باستوس – fotolia.com

- التطوير المؤسسي 44
- المشاركة والمواطنة 46
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال 48
- المنعة حيال الكوارث الطبيعية والأزمات التي يتسبب بها البشر 49

وتهدف الإسكوا إلى العمل مع الدول الأعضاء على اكتساب المعارف والمهارات الفنية اللازمة لاعتماد نهج المشاركة والحقوق في عملية وضع السياسات. وفي هذا السياق، تفسح الإسكوا مجالاً واسعاً للحوار، وبناء التوافق، والشراكة، وتبادل التجارب بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني حول القضايا والتحديات التي تطرحها مرحلة التحوّل السياسي.

التطوير المؤسسي

من أهم المجالات التي تركز عليها الإسكوا في موضوع الحكم الصالح والقدرة على الصمود التطوير المؤسسي. وهي تعمل على بناء قدرة المؤسسات العامة في الدول الأعضاء، في مجال صياغة السياسات الإنمائية، وقياس ورصد المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة فعالة وشفافة. وتعزز الإسكوا الحوار بين مختلف الجهات المعنية في المجتمع، وتدعو لاحترام حقوق الإنسان، وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحكم وتطويره على المستويات المحلية. ولهذه التوجهات والأنشطة أثر بالغ في ترسيخ قيم الديمقراطية، ومشاركة المواطنين، وبناء المنعة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أسهمت الإسكوا من خلال ما أصدرته من مطبوعات وما اتخذته من مبادرات على صعيد المنطقة، في التوعية بأهمية التحديات التي تطرحها مرحلة التحوّل السياسي وتحديد الخيارات الناجعة على مستوى السياسة العامة. وشمل عمل الإسكوا تحديداً مواضيع مثل إصلاح قطاع الأمن، واللامركزية، والفرص المتاحة على المدى القصير والمتوسط لاستعادة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظروف التحوّل. وفي دراسة صدرت عن قطاع الأمن وسط التحوّل السياسي في المنطقة بين أثر الماضي والتصوّرات المطروحة للمستقبل، تناولت الإسكوا دور هذا القطاع من البعدين الاقتصادي والسياسي في البلدان العربية، ولاسيّما في سياق الإصلاح اللازم لتعزيز الأمن البشري والحكم الصالح. وهذا العمل هو في صلب التزام الإسكوا بدعم دول التحوّل في المنطقة العربية في ترسيخ مقوّمات الحكم الصالح وضمان الشروط اللازمة لتحقيق التنمية واكتساب المنعة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال تنفيذ البرنامج المشترك بين الوكالات لتحديث قطاع الأمن في العراق، أسهمت شراكة الإسكوا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع السياسات وبناء المؤسسات الحكومية المركزية؛ وإطلاق عملية الإصلاح في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي؛ ودعم عملية الإصلاح على مستوى المنظومة الكاملة بهدف تعميم قضايا المساواة بين الجنسين، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، والإحصاءات الوطنية، وإدارة التنمية؛ ودعم اللامركزية في تقديم الخدمات ومبادرات الإدارة المحلية. وقد تناولت الإسكوا هذه المواضيع في إطار العمل على بناء القدرات، ومراجعة وظائف مختلف البرامج المعنية بتأمين الخدمات، وتنظيم البعثات الدراسية لموظفي القطاع العام على المستويين المركزي والمحلي؛ وتنظيم ورشات العمل حول التخطيط الاستراتيجي، وغيرها من الأنشطة.

وقدّمت الإسكوا المساعدة لمعهد الإدارة العامة في كردستان والمركز الوطني للتنمية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات في العراق في مجالات الإدارة العامة، والحكم، والتخطيط الاستراتيجي. وعملت بالتعاون الوثيق مع موظفي المؤسستين على وضع برنامج مشترك للتخطيط والتدريب، يضع المؤسستين في موقع يخوّلهما قيادة عملية التخطيط والتنمية الإدارية في جميع الوزارات على المستوى الوطني وفي مناطق كردستان. وقد اتفقت المؤسستان على خطة استراتيجية ووضعتا خططاً سنوية للتدريب وجداول زمنية لتنفيذها، واستراتيجية للاتصال ونشر المعلومات مع آليات للتنفيذ. وعلى أثر هذا البرنامج، بدأت المؤسستان تقديم التدريب لموظفي الوزارات والهيئات الحكومية في العراق، مما يسهل نشر الممارسات الجديدة في الإدارة العامة والحكم الصالح عبر مختلف مكوّنات أجهزة الدولة. ويتوقع من هذه الهيئات أن تكون على المدى الطويل المحرك لعملية الإصلاح وتعميم ثقافة التغيير في أنشطة التخطيط على المستوى الوطني.

مراسلة رسمية من المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، العراق.

استطعنا بفضل برامج التدريب التي قدّمتها الإسكوا أن نكتسب القدرة، كمؤسسة عامة، على أداء دورنا، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، وتقديم الخدمات للقطاع العام والمواطنين بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

وضع التقارير عن التنمية البشرية، حضرها مسؤولون من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ومسؤولون حكوميون من وزارة التخطيط لمناقشة مسودة التقرير المحلي حول التنمية البشرية.

وفي عام 2013، نظمت الإسكوا نشاطاً حول العنف ضد المرأة، أطلقت خلاله ثلاث مطبوعات توصي بسن تشريعات وخطط عمل لمكافحة العنف ضد المرأة، وتتناول النهج الفاعلة لتقليص الهوة بين السياسة والممارسة. كما احتفلت الإسكوا بيوم المرأة العالمي تحت عنوان مكافحة العنف ضد المرأة.

دراسة حالة

نداء حول مكافحة العنف ضد المرأة

في الثامن من آذار/ مارس 2013، أسهمت الإسكوا في مناسبة اليوم العالمي للمرأة في النقاش الدائر حول العنف ضد المرأة بإطلاق نداء يدعو إلى مكافحة هذا العنف والتصدي له. أطلقت النداء السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ووقعت عليه 58 شخصية مرموقة من مختلف التوجهات والانتماءات، مؤكدين "أن ما من مبرر لكل ما ينكر على أي فرد حقه في حياة آمنة وكريمة." وأشاد النداء بشجاعة المرأة العربية وتصميمها على التصدّي لجميع أشكال العنف التي تمارس ضدها، ودعوة إلى إدراج الحق في السلامة الجسدية واحترام كرامة الإنسان مبدأ أساسيا في نص القانون وكذلك في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وُزّع النداء على وسائل الإعلام، وكان موضع ترحيب في الدول الأعضاء التي تمر بمرحلة تحوّل سياسي.

وما قابله هذا النداء من ترحيب واهتمام دليل آخر على الأثر الذي يحققه عمل الإسكوا في مختلف المواضيع التي تعني الإنسان والمجتمع. وهذا ما اتضح أكثر أثناء الدورة السادسة للجنة المرأة التي عُقدت في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 2013. وخلصت الدورة إلى اعتماد إعلان الكويت بالإجماع بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وفيه استنكرت الدول الأعضاء جميعاً جميع أشكال العنف ضد المرأة، معتبرة إياها انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. وأعربت عن التزامها، بدعم من الإسكوا، برصد أعمال العنف ضد المرأة والتصدي لها وحماية حقوق المرأة والفتاة بجميع الوسائل. وأثنت الدول الأعضاء على دور الإسكوا في العمل على هذه القضية من منظور شامل متعدد التخصصات يأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة والتحديات الماثلة أمامها.

الصورة لكميراغايا-Fotolia.com

قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، رقم 21

قدّمت الإسكوا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الحكم الصالح، مساعدة فنية للحكومة في العراق، أدّت إلى اعتماد القانون المعدّل رقم 21 في آب/أغسطس 2013[1]. ويعتبر هذا القانون حجر الأساس في الخطة التشريعية لتحقيق اللامركزية وتحديث القطاع العام. وكانت هذه المساعدة في إطار التزام الإسكوا ببرنامج الأمم المتحدة لتحديث القطاع العام في العراق، الذي يزوّد حكومة العراق بالدعم في التخطيط الاستراتيجي ويقدّم لها المشورة في تطوير جهاز الخدمات التنفيذية العليا الذي هو جزء من مبادرة إصلاح الوظيفة العامة[2].

واعتبرت حكومة العراق والبرلمان أن القانون 21 هو نقطة الإنطلاق لجهود اللامركزية وتحديث القطاع العام، وأصبحت مراجعته هدفاً تشريعياً أولياً. وتلقى الموظفون الحكوميون التدريب واستفادوا من تجارب بلدان أخرى، ولاسيّما النموذج الكندي في "الفدرالية الضريبية والفدرالية غير المتناسقة." فقد حدّدت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة العراق مثال كندا، بما تملكه من أدوات وأطر تشريعية مساعدة، باعتباره مثالاً مناسباً للخصائص الفدرالية والقطاعية والمناطقية في العراق.

وساعدت الإسكوا أعضاء البرلمان العراقي وغيرهم من الجهات المعنية في الحكومة على وضع الصيغة النهائية للقانون رقم 21. ولهذه الغاية، شارك معهد الحكم الصالح في الورشة المخصصة للجنة البرلمانية المكلفة بوضع الصيغة النهائية والتعديلات الأخيرة على القانون. وقد اجتمع معهد الحكم والجهات المعنية الأخرى وناقشوا التعديلات والأدوات الرئيسية المطلوبة لتنفيذ هذا القانون، والعلاقات التي يمكن بناءها لضمان انتقاله إلى مرحلة الإنفاذ الفعلي.

وبينما يواصل العراق مسيرته نحو الديمقراطية واللامركزية، يبقى من الضروري تطوير الوظيفة العامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة التي يتضمنها برنامج التخطيط الاستراتيجي في العراق والتي تنطلق منها خارطة الطريق للتنفيذ. وأظهرت الشراكة من أجل تحديث القطاع العام أن حسن القيادة على مستوى الوظيفة العامة في العراق ضروري لنجاح عملية التحوّل. وجهاز الخدمات التنفيذية العليا هو أداة رئيسية للإسراع في التحوّل من خلال بناء الكوادر القيادية في الوظيفة العامة.

1. حددت حكومة العراق والبرلمان القانون رقم 21 (قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، 2008) باعتباره نقطة انطلاق لجهود تحقيق اللامركزية والتحديث. وقد أدّت مراجعة هذا القانون إلى تعزيز سلطة مجالس المقاطعات والمحافظين، حيث أصبح بإمكان الحكومات المحلية أن تدير شؤونها بمزيد من الاستقلالية عن الإدارة المركزية، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية. وشمل ذلك تعيين كبار الموظفين، ورصد الأداء، والاستقلالية في المساءلة. وستحوّل بعض الصلاحيات من الوزارات السبع المختصة إلى مستوى المحافظات، بما في ذلك تحويل بعض الصلاحيات الأمنية للمحافظين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا القانون إلى تمكين السلطات المحلية من تولّي المزيد من المسؤوليات الإدارية وتحسين مستوى الخدمات العامة التي تقدمها لمناطق ولايتها. ويسري قانون المحافظات على 14 محافظة من 18 في العراق. واعترف دستور عام 2005، بضم ثلاث محافظات في شمال البلاد إلى حكومة إقليم كردستان، وهكذا لم يعد يسري القانون 21 عليها. كما لا يسري على كركوك نظراً لاستمرار المسألة الدستورية عالقة، فيما يخص وضع المقاطعة بأكملها أو في جزء منها تحت سلطة حكومة إقليم كردستان.

2. يضمّ جهاز الخدمات العليا نخبة من الكوادر الإدارية في الخدمة المدنية، وقد اختيروا بعناية، وتلقوا التدريب الكامل. ويجري اختيارهم على أساس ما يظهرونه من حس في القيادة، ومهارات ومؤهلات فنية، والنزاهة والقيم الأخلاقية، ورغبة في التعلم والتطوّر، وطاقات في الوظيفة العامة.

ونظمت الإسكوا ورشة عمل لموظفين حكوميين في فلسطين حول النهج والتقنيات التي يمكن استخدامها في صياغة السياسة الإنمائية. واطّلع المشاركون في الورشة على تجارب بلدان أخرى بهدف إثراء المخزون المعرفي وبناء المهارات في صفوف موظفي الخدمة المدنية في صياغة السياسات. كما نظمت الإسكوا ورشة عمل للتوعية بطبيعة السياسات الاجتماعية الوطنية المرتكزة على الحقوق وكيفية صياغتها لموظفي القطاع العام في لبنان. وركزت الورشة على مبادئ وأدوات إدارة المشاريع، التي يمكن استخدامها في صياغة مقترح المشروع، وتقييمه، ووضع استراتيجيات تمويله.

وتعاونت الإسكوا مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية من خلال تنفيذ مشروع الدعم الفني لتطوير مؤشرات نوعية رئيسية لقياس أداء الخطة التنفيذية للجهات التابعة للدولة في إطار الخطة الوطنية للتنمية. وأعدّت الإسكوا نماذج التوازن العام لتعزيز قدرة الوزارة على إعداد الخطة وقدّمت الدعم في إعداد الاستراتيجية الإعلامية والمبادئ التوجيهية وإطار لإنشاء وحدة للاتصالات ضمن الوزارة.

وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نظمت الإسكوا ملتقى حول حالة الحكم والإدارة العامة في البلدان العربية، حيث طرح المشاركون مواضيع أساسية في دعم قيم الديمقراطية، وتعزيز مشاركة المواطنين، وتعزيز المنعة الاقتصادية والاجتماعية. وقدّمت الإسكوا تحليلات وخيارات يمكن أن تؤدي إلى إجراءات على مستوى السياسة العامة، وكذلك أساليب ومقاييس لرصد التقدم على هذا الصعيد. وشارك في هذا الحدث حوالى 160 مشاركاً من منظمات المجتمع المدني وموظفي القطاع العام من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والعراق، وعُمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وأسهم هذا النشاط في تعزيز الشراكة بين الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الإدارية في رصد ممارسات الحكم الصالح ودراستها في المنطقة.

المشاركة والمواطنة

تعمل اللجنة على تعزيز مقوّمات الحكم الصالح من خلال المشاركة والمواطنة. وتهدف بذلك إلى إفساح المجال أمام جميع الأفراد للمشاركة بالتساوي في عمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وفي عام 2013، بقي تمكين المرأة في صلب أولويات الإسكوا، ولاسيّما في وسط التحديات التي تطرحها التغيّرات والتحوّلات السياسية الجارية. فالأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة تتيح فرصة لتعميم أولويات المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن الدساتير والميزانيات الوطنية المعدّلة والمعتمدة حديثاً وحماية حقوق المرأة بما يتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية. ففي ليبيا، أسهم القانون الانتخابي الجديد في ضمان وصول 33 امرأة إلى المؤتمر الوطني العام الذي يضمّ 200 عضو في أول انتخابات حرة تُجرى منذ عقود.

وفي بلدان أخرى، كتونس، استأثرت الدساتير المقترحة حديثاً بالكثير من الاهتمام، لتجنّب أيّ مفاعيل سلبية قد تغيّب حقوق المرأة. ونجحت التظاهرات والمناقشات العامة في تغيير المواد المقترحة التي تتناقض مع مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي مصر، فازت المرأة بنسبة 12 في المائة من مجموع المقاعد البرلمانية في عام 2010، ولكن عقب الانتفاضات وتغيّر القيادة انخفضت النسبة إلى 2 في المائة. وهذا التراجع الذي

الشكل 16: دوافع الانتفاضة في تونس

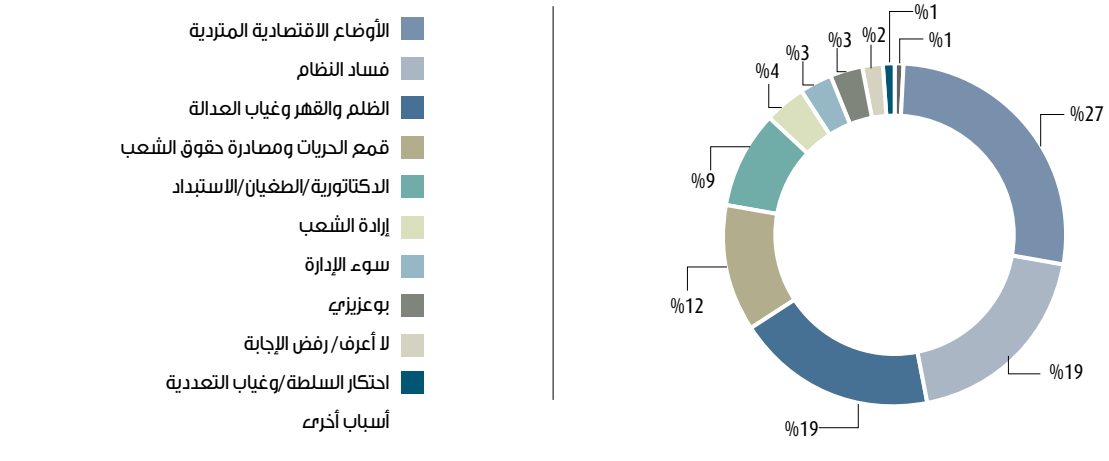

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2011.

الشكل 17: ثقة المواطنين العرب في الحكومات والمؤسسات العامة، 2012-2013

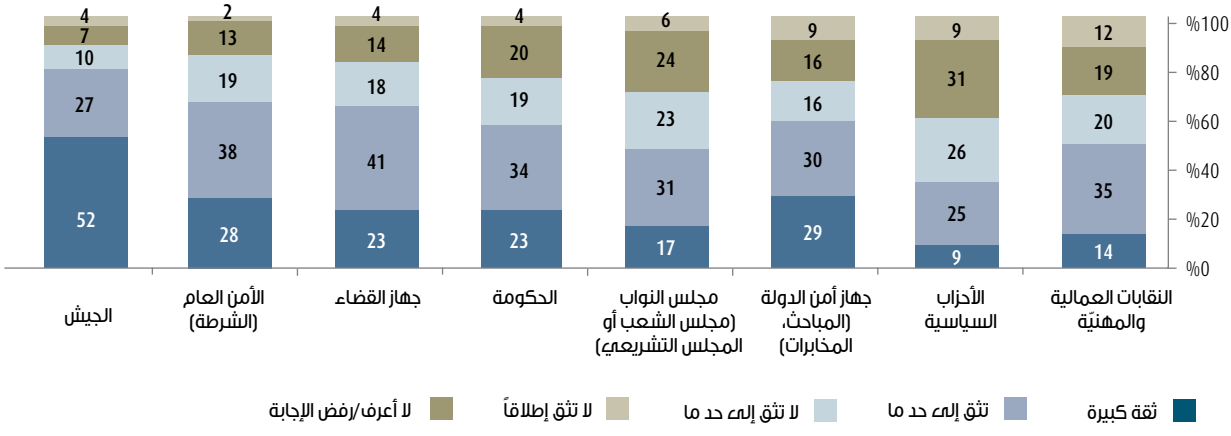

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2012/2013.

تشهده حقوق المرأة في مرحلة التحوّل يقوّض مقوّمات الحكم الصالح والقدرة الوطنية على الصمود.

ولتعزيز مكانة المرأة في عمليات اتخاذ القرار، نظمت الإسكوا اجتماعاً حول قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وهو القرار المتفق عليه دولياً بشأن المرأة. وهدف هذا الاجتماع إلى تحديد النواقص في تنفيذ الركائز الأربع لهذا القرار، وهي الوقاية والمشاركة والحماية وتأمين الإغاثة والتعافي. وشاركت فيه الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وجهات أخرى من شركاء دوليين لإعداد الزخم المطلوب للدراسة حول النواقص الإقليمية في تنفيذ القرار. وناقش المشاركون في هذا الاجتماع الممارسات الجيدة والتحديات المطروحة في تونس والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

وفي إطار من الشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، نظمت الإسكوا نشاطاً حول المشاركة في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك لمناقشة دور الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الشاملة للجميع، والحكومة الإلكترونية، ومشاركة المواطنين، والحكم بالمشاركة. وناقش المشاركون استبياناً لتقييم التزام الحكومات بمشاركة المواطنين وإمكانية تطبيقه في البلدان العربية. وأفسح هذا النقاش المجال أمام تبادل الأفكار والتجارب، والدروس حول الحكم بالمشاركة والتزام المواطنين في إدارة العملية الإنمائية.

ولتعزيز فعالية إدارة المرحلة الانتقالية، نظمت الإسكوا في عام 2013 ثلاث حلقات مناقشة حول استكشاف آفاق جديدة للحوار ضمن المجتمع المدني. وركزت المناقشات على تغيّر دور المجتمع المدني وطبيعة نشاطه في البلدان العربية في الأعوام الأخيرة الماضية، وتحديات الفترات الانتقالية. وعقدت الإسكوا كذلك ورشة عمل لمناقشة الدليل الذي أصدرته حول بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي، وذلك بهدف تطوير المهارات وبناء القدرات اللازمة لتحقيق المشاركة الشاملة في عملية صنع القرار. وشارك في هذه المناقشات ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في تونس والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

وإضافة إلى ذلك، بذلت الإسكوا جهوداً من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، فأدت جهودها إلى تشكيل لجنة مشتركة بين ممثلين عن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في العراق لتعميم نهج التنمية بالمشاركة في السياسات الوطنية. واعتُمد نهج المشاركة موضوعاً لسبع ورشات عمل وندوات حول صنع السياسات العامة وتنفيذها، قدّمها مدربون سبق أن استفادوا من دورات تدريبية نظمتها الإسكوا في العراق واليمن لبناء القدرة على المشاركة في الإصلاح، وتحويل النظم، وعمليات حل النزاعات، وممارسات الحكم الصالح.

جيلبير ضومط

مؤسس وشريك، مجموعة ما بعد الإصلاح والتنمية، برنامج الزمالات العالمية في ييل.

ما يميّز الإسكوا هو تطلّعها الدائم إلى طرق لمواكبة التغيّرات الجارية في المنطقة. فقد اعتمدت نهج المشاركة، وهي تستمر في التحاور مع ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتحرص دائماً على التفاعل مع البيئة التي تعمل فيها وتكييف برامجها حسب احتياجات وتوقعات المعنيين وصانعي القرار.

ناديا سقاف
رئيسة تحرير، يمن تايمز.

دليل الإسكوا لبناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي يأتي في الوقت المناسب. فهو أداة قيّمة يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد استوحي هذا الدليل من الأحداث التي تجري اليوم، وسيستمر استخدامه في المستقبل إلى بعد المرحلة الانتقالية، إلى مستقبل يصنعه الجميع، بروح المشاركة وحس المسؤولية.

وأطلقت الإسكوا دراسة بعنوان "وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحوّل الديمقراطي" ونظمت حلقة لمناقشة التطوّرات الجارية في عدد من بلدان التحوّل الديمقراطي، ومنها البحرين والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وكان الحوار فرصة لتقييم مسارات التحوّل والاتجاهات المحتملة للمستقبل، والسبل الممكنة لتفعيل التوصيات الرئيسية الواردة في الدراسة. وناقش المشاركون في حلقة الحوار، من شخصيات معروفة، وسياسيين، وناشطين من المجتمع المدني، وأكاديميين، المسارات المحتملة للمستقبل من وجهة نظر الذين شاركوا في الانتفاضات. ويظهر الشكلان 16 و17 مجموعة بيانات هامة وردت في الدراسة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال

النزاعات والاحتلال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية هي المحور الثالث في عمل الإسكوا على بناء مقوّمات الحكم الصالح والقدرة على الصمود. فالحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية لا تزال تخضع لتأثير الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. هذا الاحتلال الذي يواصل بناء المستوطنات، وتقييد الحركة، وتشييد الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وفرض الحصار على غزة. كما كان للتحوّل السياسي الذي يشهده عدد من البلدان العربية تداعيات على المنطقة بأسرها. فالحركات الاجتماعية الواسعة التي بدأت سلمية تطالب بالخبز، والحرية، والكرامة، خضعت للمؤثرات الجيوسياسية وانزلقت إلى العنف.

وهذا الحال أدّى إلى ثلاثة اتجاهات: (أ) التحوّل من خلال الحوار وغيره من العمليات نحو نظام للحكم يستوفي مقوّمات المشاركة والشفافية والمساءلة؛ (ب) التحوّل في ظل الاستقطاب السياسي والآيديولوجي؛ (ج) التحوّل تحت تأثير الصراع.

وتختلف حدة الاتجاهين الأخيرين بين بلد عربي وآخر، وقد بلغت الأزمة في سوريا حداً يفوق كل وصف. فهذه الأزمة التي تُعتبر من أعظم الكوارث التي تسبب بها الإنسان في القرن الحادي والعشرين، لم تقتصر آثارها المدمرة على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي السوري، بل طاولت البلدان المجاورة، وخصوصاً الأردن ولبنان. وقد ارتفع عدد السكان في البلدين من جراء تدفق موجات النازحين، حيث بلغت نسبتهم 25 في المائة من سكان لبنان و15 في المائة من مجموع سكان الأردن، وهذا يشكل ضغوطاً متزايدة على النظام الأمني والنظام الاقتصادي والاجتماعي العام.

وتواجه المنطقة العربية تحديات بفعل سهولة تدفق الأسلحة، واجتياز الحدود، وتزايد عدد النازحين، وظهور الأطراف الخارجة على الدولة، وتصاعد أعمال الإرهاب. ففي العراق، يؤدي انعدام الاستقرار إلى خسائر يومية في الأرواح. وتعمل ليبيا على بناء مؤسسات الدولة للارتقاء إلى مستوى تطلعات المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعوق الاستقطاب السياسي في المنطقة مسار التحوّل السياسي في هذه البلدان.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أنجز اليمن الحوار الوطني الذي يشارك فيه جميع الأطراف السياسية. واتفق جميع الأطراف في تونس وممثلو المجتمع المدني في شبه إجماع على الاتجاه السياسي في ما سمي انتصاراً للبلد، فتوصّلوا إلى دستور هو من أكثر الدساتير تحرراً في المنطقة العربية.

وخلال هذه الفترة، قدّمت الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في جهودها لتجاوز صعوبات مرحلة التحوّل. وركزت على الحكم الصالح، ولاسيّما على الحكم المحلي في مرحلة التحوّل، وكذلك على إصلاح القطاع الأمني. ومن خلال برامج بناء القدرات، تهدف الإسكوا إلى دعم شاغلي الوظيفة العامة عن طريق تعميم ممارسات الحكم الصالح لتحصين المؤسسات الوطنية. كما تواصل الإسكوا تشجيع التعايش السلمي من خلال ترسيخ القيم المدنية والمهارات الحياتية.

وإزاء الأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، أطلقت الإسكوا، عملاً بالولاية المسندة إليها، مشروع الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، بالشراكة مع المؤسسات الوطنية السورية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، وتعاونت في ذلك مع منظمات دولية، والفريق القطري للأمم المتحدة، وآلية التنسيق الإقليمية، وشركاء دوليين آخرين. ومن أهداف هذا المشروع دعم أصحاب المصلحة السوريين في وضع تصوّر لخطة وطنية شاملة حول الخيارات المطروحة على مستوى السياسة العامة لمواجهة أشد التحديات إلحاحاً التي ستمثل أمام سوريا بعد النزاع؛ بناء الشبكات والشراكات بين أصحاب

المصلحة السوريين والمنظمات الدولية لتسهيل الانتقال إلى ما بعد النزاع؛ بناء قدرة أصحاب المصلحة السوريين من مختلف الاتجاهات على المشاركة في بلدهم في مرحلة ما بعد النزاع.

وفي عام 2013، أحيت الإسكوا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في احتفال رسمي وأنشطة ثقافية في بيت الأمم المتحدة. وكانت هذه الأنشطة إضاءة على معاناة الشعب الفلسطيني والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاحتلال، وتأكيداً على حقوقه غير القابلة للتصرف. وتضمنت الأنشطة المنظمة للمناسبة معرضاً لمصوّر فلسطيني شاب، ومعرضاً للمنظمات غير الحكومية في لبنان، وكذلك لوحة غنائية لفنانة فلسطينية شابة. حظي هذا الحدث بتغطية إعلامية واسعة وأسهم في دعم جهود المؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني.

وعقب الانتفاضات في مصر، طلبت وزارة التخطيط من الإسكوا إعداد وثيقة عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوضع السياسي في مصر، تركز فيها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. وتضمنت الوثيقة تقييماً للوضع بعد الثورة واقترحت خيارات على مستوى السياسة العامة في الأجل القصير، كما تضمنت رؤية للتنمية الشاملة في مصر على المدى الطويل.

وقدّمت الإسكوا المساعدة إلى وزارة الاقتصاد في لبنان لصياغة نموذج اقتصادي يسهم في تحديد آثار زيادة أجور ورواتب العاملين في القطاع العام وتحليل آثار الصراع في سوريا على الاقتصاد. وهذا المجهود شكّل مساهمة في إعداد تقرير البنك الدولي حول هذا الموضوع.

وقدمت الإسكوا الدعم الفني لست ورشات عمل بالتعاون مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التابعة لمكتب رئاسة مجلس الوزراء في لبنان. وشارك في ورشات العمل ممثلون عن سفارة فلسطين في بيروت، وعن منظمة التحرير الفلسطينية، وجميع الفصائل الفلسطينية، إلى جانب مسؤولين من وزارات الداخلية والدفاع، والعدل والشؤون الاجتماعية في لبنان، وممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وناقش المشاركون في ورشات العمل أوضاع اللاجئين في لبنان ومهام اللجنة. ومن نتائج هذا النشاط مشروع قانون جديد لإنشاء مجلس أعلى للاجئين الفلسطينيين، يكون هيئة دائمة ضمن مكتب رئاسة مجلس الوزراء. وتخطط الإسكوا لإنشاء مرصد وطني لقضايا اللاجئين وتعد مسحاً وطنياً لهذه الغاية.

وتقود الإسكوا الملتقى اللبناني–الفلسطيني بالتعاون مع مبادرة المساحة المشتركة، وهي منظمة غير حكومية تدعو للحوار على الصعيد الوطني. واجتمعت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في هذا الملتقى لمناقشة الحقوق والظروف المعيشية

السيد نجيب ميقاتي، رئيس الوزراء اللبناني؛ السيد رامي الحمد اللّه رئيس الوزراء الفلسطيني؛ السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا في معرض نظم في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في بيت الأمم المتحدة في بيروت.
الصورة لأحمد عزاكير

نقولا نحاس

وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً، لبنان

نودّ أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الإسكوا على التعاون الذي قدمته في العام الماضي. وقد استطاع فريق العمل التابع للجنة تقديم مساعدة أسهمت في إثراء مجموعة من المشاريع التي نفذتها وزارة الاقتصاد والتجارة، بما في ذلك وضع نموذج اقتصادي للمساعدة على تحديد آثار الزيادة في أجور ورواتب العاملين في القطاع العام في لبنان على الاقتصاد، وتحليل تداعيات الصراع في سوريا على الاقتصاد، الذي شكل مساهمة في إعداد تقرير البنك الدولي حول هذا الموضوع، وتأمين إحصاءات ومطبوعات اقتصادية ساعدت في إثراء التحاليل التي تجريها وزارة الاقتصاد والتجارة. ونحن نتطلع للمزيد من التعاون في عام 2014.

والقضايا السياسية الدبلوماسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وقد صدرت وثيقة شاملة عن حقوق الفلسطينيين في العمل والاستفادة من التأمين الاجتماعي تضمّنت موقفاً مشتركاً من أعضاء الملتقى حيال القضايا الرئيسية المعروضة للمناقشة. ومن خلال هذه الأنشطة، تساهم الإسكوا في بناء القدرة على التصدي لتداعيات الاحتلال في فلسطين.

المنعة حيال الكوارث الطبيعية والأزمات التي يتسبب بها البشر

يشمل عمل الإسكوا ضمن هذا الركن المنعة حيال الكوارث الطبيعية والأزمات التي يتسبب بها البشر.

ولرصد المنعة حيال الأزمات الطبيعية، واصلت الإسكوا دعم تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وخلال الاجتماع الخامس حول هذا الموضوع، قدّمت الإسكوا تقريراً عن نتائج وضع النماذج المناخية للمنطقة لتقييم آثار تغيّر المناخ. وقد أجرى التقييم المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجية ومؤسسات شريكة، وذلك بدراسة الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ على موارد المياه العذبة في المنطقة العربية. واقترح المشاركون في الاجتماع طرقاً لتركيز التحليل على نتائج نمذجة المناخ وعلّقوا على المنهجية المتّبعة في تقييم قابلية التأثر، ونطاق القطب المعرفي الإقليمي. واقترح المشاركون أيضاً آليات لتحسين الوصول إلى قواعد بيانات الخسائر جراء الكوارث والخدمات المناخية في المنطقة. وأنشئ فريقا عمل جديدان لدعم تقييم قابلية التأثر وتكوين قطب معرفي إقليمي. وقد تخلل الاجتماع تقديم تقرير عن تقدّم العمل في المشروعين. وانضمت إلى المبادرة الوكالة الإلمانية للتعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وثلاثة مراكز للأبحاث، بحيث أصبح عدد المؤسسات المشاركة فيها 14 مؤسسة.

وأعدت الإسكوا صحيفة وقائع حول التكنولوجيات الخضراء في قطاع الطاقة للتخفيف من حدة أثر تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا. وتضمنت لمحة عن الفرص والتحديات التي يطرحها اعتماد التكنولوجيات الخضراء وتسويق تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الأحيائية. كما تناولت متطلبات ترويج التكنولوجيات الخضراء في قطاع الكهرباء.

وتقدّم الإسكوا الدعم إلى مشروع بناء القدرات الوطنية لمعالجة شح المياه والجفاف في غربي آسيا وشمالي أفريقيا. وقد جرى التخطيط لتنفيذ مشاريع رائدة في الأردن، وتونس، وفلسطين، والمغرب، واليمن بهدف بناء القدرات للتمكن من وضع خطط وطنية لمعالجة الجفاف وتطوير الآليات اللازمة لتنفيذها. وقد نُظمت البعثة المشتركة الأولى بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والإسكوا في أواخر عام 2013، لتحديد النواقص والاحتياجات من القدرات اللازمة في الأردن لمعالجة مشكلة الجفاف وشح المياه.

وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، عقدت الإسكوا ورشة تدريبية حول المفاوضات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بتغيّر المناخ حضرها ممثلون عن الدول العربية. وكانت ورشة العمل بمثابة فرصة لتبادل التجارب حول مواضيع المفاوضات بشأن تغيّر المناخ في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. واستعرض المشاركون المهارات الأساسية اللازمة للمفاوضات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

بناء الشراكات

الإسكوا هي عنصر فاعل في حلقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد التزمت من هذا الموقع ببناء شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة، من حكومات، وأوساط أكاديمية، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية.

- أهمية بناء الشراكات 52
- الإسكوا في المجتمع المحلي 54

أهمية بناء الشراكات

في كانون الثاني/يناير 2013، أجرت الإدارة العليا في اللجنة تقييماً لمختلف الوظائف الفنية والداعمة فيها، تقرر على أثره إنشاء قسم جديد في شعبة الشراكة والتخطيط والتعاون الفني، يتولى تقديم المشورة الاستراتيجية والفنية والدعم للمنظمة في موضوع بناء الشراكات، وتعبئة الموارد، وتعزيز مكانة الإسكوا كمركز للمعرفة في المنطقة، والارتقاء بدورها في وضع السياسات.

ويتولى قسم الاتجاهات الاستراتيجية والشراكات تقديم الدعم إلى مختلف الشُعَب وإلى الإدارة بهدف بناء المزايا النسبية التي تؤهل اللجنة لموقع يخوّلها العمل مع الدول على أساس ما لتلك الدول من تطلّعات وما لها من حاجات. ويعمل القسم على تيسير الاتصال مع الجهات الشريكة والمانحة الحالية والجديدة، ويقترح اتجاهات جديدة للبحث المتعدد التخصصات، ويشجع إنتاج الأدوات والأنشطة الداعمة للسياسات العامة.

ونتيجة للجهود التي بذلها هذا القسم في عام 2013، تعتمد الإسكوا اليوم نهجاً استراتيجياً محدداً لتعبئة الموارد والوصول إلى الشركاء. فهي تهدف إلى توسيع قاعدة المانحين، ووضع مشاريع كبيرة وطويلة الأجل، وتحسين تنسيق الجهود في الداخل، وتكريس مكانة اللجنة كمركز إقليمي للامتياز والخبرة. وكانت اللجنة محط اهتمام مجموعة كبيرة من الشركاء، ضمت بلداناً مانحة كألمانيا، والسويد، وفنلندا، والنرويج؛ ودولاً أعضاء كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ ومؤسسات دولية وإقليمية.

كما بنت الإسكوا شراكات هامة مع مجموعة متنوّعة من المنظمات لتوسيع نطاق عملها وتحقيق الأثر المنشود منه على المدى الطويل في المنطقة.

الشركاء الحكوميون

بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، نفذت الإسكوا مبادرتين بتكليف وتأييد من المجلس الوزاري العربي للمياه لتوطيد التعاون الإقليمي في تقييم وإدارة ورصد الموارد المائية في المنطقة العربية.

وبدعم من حكومة ألمانيا من خلال الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والمعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، عملت الإسكوا على تعميم نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وركزت على إدارة الموارد المائية المشتركة.

وتدعم ألمانيا عمل الإسكوا على "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا"، الذي تهدف من خلاله إلى صياغة خطة شاملة تتضمن الخيارات المطروحة على مستوى السياسة العامة للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد. ويهدف البرنامج إلى بناء شبكات وشراكات بين أصحاب المصلحة السوريين والشركاء الدوليين لمرحلة ما بعد الصراع. وكان للدعم المقدم من حكومة النرويج دور أساسي في تقدّم المشروع في عام 2013.

المنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية

كانت نهج الحكم الصالح والمشاركة من أهم مواضيع الشراكة بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية. فبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية–أجفند، عملت الإسكوا على تعميم نهج المشاركة في عمليات وضع السياسات العامة في المنطقة العربية. وقد عقدت ورشة عمل وأصدرت دليلاً حول بناء القدرات للشراكة في الحكم الديمقراطي. وخلص المشروع إلى توصيات حول المشاركة المدنية وساهم في تسهيل الحوار وبناء توافق للآراء حول القضايا الإنمائية، وفي تسهيل تبادل المعرفة والخبرات، بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

وبالشراكة مع مؤسسة الفكر العربي، تمكنت الإسكوا من الوصول إلى الأوساط العربية وكذلك العالمية بقوة لنشر المواد وملخصات السياسات التي أعدّتها حول نهج المشاركة. ومن خلال الشراكة مع منظمة دار الخبرة، أعدّت الإسكوا مواد

شراكة وثيقة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية هي من الشركاء الرئيسيين للإسكوا. وفي عام 2013، جدّدت المنظمتان مذكرة التفاهم التي تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تسهم في تعزيز التعاون المثمر بينهما.

وعملت المنظمتان معاً على مجموعة من القضايا، منها المنتدى العربي لإدارة الإنترنت والقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية. ومن مجالات التعاون في هذا العام التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية، ودراسة تتضمن إحصاءات عن الإعاقة ومعلومات عن المؤسسات والقوانين المتعلقة بالإعاقة تصدر لأول مرة. وتعاونت المنظمتان أيضاً في التحضير للمؤتمر الإقليمي للتنمية والسكان في البلدان العربية وتنظيمه، وعملت الإسكوا مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية على تعميم مفهوم طرق الحكم بالمشاركة وإصلاح القطاع العام لدفع خطة إصلاح مقوّمات الحكم في المنطقة العربية.

وفي محاولة لتعزيز تأثير عملها في تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، أنشأت الإسكوا شراكة ثلاثية مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وجامعة الدول العربية بهدف تنسيق أنشطة بناء القدرات، وتسهيل الحوار حول السياسة العامة، وبناء الشراكات، والتوعية.

آلية التنسيق الإقليمية: تنسيق سياسة الأمم المتحدة في المنطقة

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية التنسيق الإقليمية بهدف تحسين التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال تشجيع تبادل المعلومات، وتعزيز العمل الجماعي، وتعزيز التماسك المواضيعي على مستوى السياسة العامة. من أعضاء آلية التنسيق الإقليمية في المنطقة العربية جامعة الدول العربية، وجميع مكاتب ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وتدعى إلى المشاركة في اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية المؤسسات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية. وقد أنشئت ضمن الآلية خمس مجموعات عمل لتنسيق المبادرات المواضيعية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، وتغيّر المناخ، والأمن الغذائي، والهجرة الدولية، والإحصاء.

وفي عام 2013، عقدت آلية التنسيق الإقليمية اجتماعين. الاجتماع الأول في بيروت في آذار/مارس 2013، ركز على التنسيق في التحضير للمداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. وعلى هامش الاجتماع، نظمت الإسكوا الاجتماع التشاوري الإقليمي حول منظمات المجتمع المدني لإشراكها في التحضيرات. وخلص الاجتماع إلى إعلان أقرّته آلية التنسيق الإقليمية قبل انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2013، عُقدت آلية التنسيق الإقليمية مجدداً، وللمرة الأولى، استضافت الاجتماع جامعة الدول العربية في مقرها في القاهرة. وركز الاجتماع على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2015. وضمّ الاجتماع الهيئات الفرعية لجامعة الدول العربية بصفة مراقب، وخلص إلى مقترحات وتوصيات بشأن أهمية تنسيق الدعم من الأمم المتحدة لجامعة الدول العربية عامة والقمة خاصة. وتسنى للمشاركين في الاجتماع تنسيق الجهود في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015، واستعراض التقدم في عمل مجموعات العمل الخمس.

تدريبية حول التنمية المحلية بالمشاركة والمشاركة في الحكم الديمقراطي. وتمكنت من توسيع نطاق عملها في العراق. وكانت الشراكة مع منظمة المدن العربية عاملاً أساسياً في نجاح تنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات على صعيد المنطقة. وفي إطار هذه الشراكة، عُقدت ورشة عمل حول الاستراتيجيات الإنمائية المناصرة للفقراء. وسهّلت هذه الشراكة أيضاً دعم عمل العديد من السلطات المحلية والمجالس البلدية المنتخبة والمنظمات غير الحكومية.

وأنشأت مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة شراكة مع الإسكوا لإنشاء مرصد للمرأة في المنطقة العربية، وهي تعمل على توجيه عمل المرصد في لبنان.

وعملت الإسكوا مع المعهد العربي لإنماء المدن على مبادرة لتصميم دليل الفقر الحضري، وهو دليل متعدد الأبعاد تستخدمه السلطات والمراصد المحلية في قياس فقر الأسر المعيشية في المدن والمجتمعات المحلية. وقد طلبت منظمات عديدة منها البنك الإسلامي للتنمية من الإسكوا التوسّع في هذا الدليل بحيث يشمل أبعاداً أخرى.

الأوساط الأكاديمية وشركات القطاع الخاص

أطلقت الإسكوا مع مركز التكنولوجيا في جامعة عدن في اليمن، وحاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وبريتيك في لبنان (Berytech)، وحاضنة الأعمال في الأردن (iPARK) مبادرة المحتوى الرقمي العربي لعام 2013 لإثراء المحتوى العربي على الإنترنت. وأسهمت هذه المبادرة في إنتاج مخزون من الأفكار الابتكارية حول مشاريع ومنتجات المحتوى الرقمي العربي وفي إطلاع رواد المشاريع والمتخرجين من الجامعات على الفرص المتاحة لبناء صناعة المحتوى الرقمي العربي وتوسيع سوقه على مستوى المنطقة والعالم.

وفي إطار الشراكة مع نوادي الروتاري في لبنان، وضعت الإسكوا دليل الأهداف الإنمائية للألفية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 للجامعات والمدارس الثانوية في لبنان.

وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

كانت المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، جهات شريكة رئيسية للإسكوا في تنظيم المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية.

وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، عملت الإسكوا على بناء القدرات في البلدان الأعضاء للتفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية. وقد سمحت هذه الشراكة للإسكوا بتقديم خدمات لعدد من الدول وبنقل الخبرات إلى المنطقة العربية. والتعاون مع المركز الدولي للامتياز في الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيعزز قدرة الإسكوا على مساعدة الدول الأعضاء في بناء شراكات مستدامة بين القطاعين العام والخاص.

وكانت منظمة العمل الدولية جهة شريكة رئيسية للإسكوا، وقد أسهمت في رعاية عدد من المبادرات، ومنها دراسة حول برامج الأشغال الكثيفة العمالة في اليمن، ودراسة حول التأمين الفائق الصغر، والدراستان تتناولان أدوات توسيع نطاق الحماية الاجتماعية إلى القطاع غير النظامي. ونظمت الإسكوا ومنظمة العمل الدولية المنتدى العربي للرعاية الاجتماعية في البلدان العربية.

وفي العراق، عملت الإسكوا بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبحث السبل المتاحة لتقديم الدعم للقطاع العام بهدف تحديثه وتحقيق فوائد ملموسة لمجموع السكان.
المكتب الإقليمي للدول العربية في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو شريك رئيسي للإسكوا في جميع جوانب العمل على موضوع المساواة بين الجنسين. وفي عام 2013، أسهمت الهيئة في دراسة الإسكوا حول مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة، وكذلك في أنشطة أخرى تعنى بمكافحة العنف ضد المرأة.

وساعد البنك الدولي الإسكوا في تنفيذ العنصر الإقليمي من برنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا، وهو يهدف إلى حساب معادلات القوة الشرائية وبناء القدرات في جمع إحصاءات الأسعار والحسابات القومية. وقدّم صندوق النقد الدولي، من خلال المركز الإقليمي للمساعدة الفنية، دعماً هاماً للإسكوا في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وكان مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومشروع التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الإحصاء، شركاء رئيسيين في دعم جهود الإسكوا لتحسين القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء.

وستواصل الإسكوا توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة رصيدها من المشاريع الجديدة الممولة من موارد من خارج الميزانية، وفي الوقت نفسه، ستسعى إلى تعزيز التزامها مع الشركاء الحاليين، وبناء المزيد من الشراكات المثمرة مع أصحاب المصلحة وخاصة في مجال البحوث. وستسعى الإسكوا أيضاً إلى تعزيز قدرتها على مواكبة التغيير على مستوى السياسة العامة في المنطقة.

الصورة للإسكوا

الإسكوا في المجتمع المحلي

سعت الإسكوا إلى تعزيز الروابط مع مجموعة من الشركاء في لبنان للتعريف بعملها في المجتمع المحلي.

المعرض الدولي للكتاب

في إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا لنشر عملها والتعريف به على نطاق واسع في المنطقة والعالم شاركت مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في معرض بيروت الدولي للكتاب للسنة الخامسة على التوالي. وقد عُرضت ووزعت مجموعة متنوعة من المنشورات والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة. وتتناول المطبوعات مجموعة واسعة من المواضيع التي تدخل ضمن إطار عمل الأمم المتحدة في العالم والمنطقة. وقد وُجد في الركن المخصص للإسكوا موظفون لمساعدة الزوّار والرد على استفساراتهم. كما عقد موظفون من الإسكوا حلقة حوار مع زائري المعرض. وبلغ عدد زائري المعرض 1,800 زائر، وحظي بتغطية إعلامية واسعة.

اليوم العالمي للبيئة

بالاشتراك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسفارة بريطانيا في لبنان ومنظمة FERN غير الحكومية التي تعنى بتدوير الأغذية، نظمت الإسكوا سلسلة أنشطة للاحتفال باليوم العالمي للبيئة. ومن هذه الأنشطة مؤتمر صحافي في بيت الأمم المتحدة في بيروت، وحملة توعية في سوق الطيب، وغيرها من الأنشطة في بيروت.

وكان موضوع اليوم "فكّر، كل، وفّر". وهو بمثابة نداء للحد من هدر المواد الغذائية مع التركيز على كيفية الحد من البصمة الغذائية على الكوكب. وتساعد التوعية في موضوع الأمن الغذائي في المنطقة على السعي إلى تحقيق الاستدامة الغذائية للأجيال المقبلة.

الصورة لجورجيو طراف

أهم المطبوعات لعام 2013

مطبوعات الإسكوا لعام 2013 متاحة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت:
www.escwa.un.org

التكامل الإقليمي

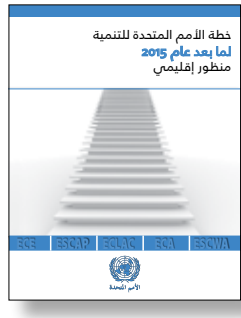

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 : منظور إقليمي

يشدد هذا التقرير الذي أعدّته اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة على ضرورة تكييف الأهداف الإنمائية العالمية مع الأهداف الوطنية والإقليمية، واعتماد نهج يراعي الخصوصيات الإقليمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015. ويحدّد عدداً من المجالات والمواضيع ذات الأولوية الإقليمية التي يجب تناولها في النقاش العالمي حول الخطة المستقبلية: التركيز في خطة التنمية لما بعد عام 2015 على إيجاد فرص عمل؛ واعتمادها نهجاً أكثر فعالية لمعالجة مشكلة عدم المساواة؛ وتضمينها نهجاً أكثر شمولاً لمعالجة الاستدامة البيئية؛ وإدراج قضية الحكم الديمقراطي.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/OES/2013/2
متاحة على: http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1388

مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة: سياسات تمكين المرأة في المنطقة العربية

العنف ضد المرأة والفتاة هو ظاهرة عالمية لا يمكن حصرها بمناطق أو مجتمعات أو ثقافات أو فئات عمرية معينة، أو بطبقات اجتماعية واقتصادية دون غيرها. وتتناول هذه الدراسة العنف ضد المرأة والفتاة في 18 بلداً عربياً تشملها ولاية الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتركز على العنف المنزلي. وتعتبر أن الظروف الوطنية المختلفة تؤثر على النظرة إلى وضع المرأة العربية ودورها، وكيفية مكافحة العنف ضدها. وتترتب على إهمال مكافحة العنف ضد المرأة تكاليف باهظة لا تقدّر على حقيقتها في معظم البلدان. لذلك، تخلص الدراسة إلى توصيات لوضع سياسات ترتكز على أدلة، للمساعدة على توطيد الالتزام السياسي بمكافحة العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECW/2013/4
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1437

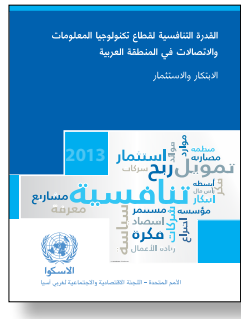

القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

تتناول هذه الدراسة بالتحليل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وتركز على تدابير السياسة العامة التي يمكن اعتمادها لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فلهذه القدرة تأثير بالغ على النمو والإنتاجية، ويتطلب بناؤها من الدول استعداداً لاتخاذ مبادرات فعالة لتحفيز الاستثمار والابتكار. وتستعرض الدراسة عدداً من التدابير التي يمكن اعتمادها لتحسين القدرة التنافسية، وتختتم بتوصيات إلى الحكومات والجهات المعنية الأخرى.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ICTD/2013/4
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1374

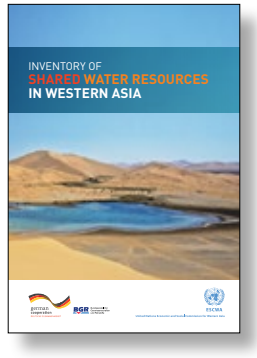

دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لوضع المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود في منطقة غربي آسيا. وقد أعدتها الإسكوا والمعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية بالتعاون والتشاور مع الدول الأعضاء في الإسكوا وعدد من الخبراء الإقليميين والدوليين. وتقع الدراسة في 600 صفحة موزعة على تسعة فصول عن المياه السطحية و17 فصلاً عن المياه الجوفية، تتناول وضع الموارد المائية المشتركة وتطورها في منطقة غربي آسيا من خلال البحث في مجالات الهيدرولوجيا، والهيدروجيولوجيا، وتنمية الموارد المائية واستخدامها، والاتفاقيات الدولية للمياه، وإدارة المياه العابرة للحدود. وتحتوي الدراسة على 60 خريطة جديدة وأكثر من 200 شكل وجدول وإطار تتضمن سلاسل بيانات حديثة وشاملة. وقد أطلقت هذه الدراسة في أسبوع ستوكهولم العالمي للمياه (أيلول/سبتمبر)، وفي يوم الأمم المتحدة في بيروت (تشرين الأول/أكتوبر).

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SDPD/2013/inventory
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1362 أو على الموقع الإلكتروني المخصص لها: www.waterinventory.org

---

مكافحة العنف ضدّ المرأة في المنطقة العربية: جهود متعدّدة القطاعات

تقدّم هذه الدراسة عرضاً أولياً للخدمات المقدمة للناجيات من العنف ضدّ المرأة في الدول الأعضاء في الإسكوا، وتستكشف طبيعة نظام الإحالة الموجود في هذه الدول لحماية الناجيات من العنف وتقديم الخدمات التي يحتجنها، بغية تلمّس مجالات التدخل الفضلى في هذا الصدد لمساعدة الأطراف المعنية على تطوير خدماتها بما يتناسب والمعايير الدولية. وتماشياً مع مبدأ العناية الواجبة، تتطرق الدراسة إلى ثلاثة أنواع من الخدمات: خدمات الحماية، وخدمات إعادة التأهيل، وبرامج الوقاية، سواء كانت هذه الخدمات مقدّمة من مؤسسات الدولة أم من المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECW/2013/3
متاحة على http://www.escwa.un.org/arabic/information/pubaction.asp?PubID=1311

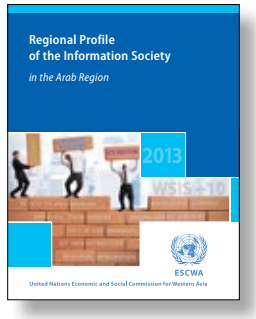

الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، ٢٠١٣

صدرت الطبعة السادسة من الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، والهدف منها قياس التقدم المحرز في بناء مجتمع المعلومات في المنطقة. وتسمح المعلومات التي تتضمنها هذه المطبوعة بمقارنة وضع مجتمع المعلومات حالياً بين بلدان المنطقة، لرصد فرص التعاون والتكامل بينها. وتبيّن الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية من خلال الارتفاع الكبير في معدلات استخدامها، وانتشار تكنولوجيات الحزمة العريضة الثابتة واللاسلكية.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ICTD/2013/6
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1492

تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في البلدان العربية: التجارب والدروس

تتناول هذه الدراسة النهج المعتمدة في تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في المنطقة العربية عبر الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة. وتسلّط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وتحدد النواقص والتحديات التي تحول دون وضع استراتيجيات فعالة لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي. وتشكّل النتائج التي تفضي إليها الأساس الذي يجب أن تنطلق منه التوصيات الرامية إلى دعم الجهود الإقليمية لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج العامة.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECW/2013/5
متاحة على http://www.escwa.un.org/arabic/information/pubaction.asp?PubID=1362

الاتجار بالنساء والأطفال في المنطقة العربية: منظور إقليمي

الاتجار بالبشر ظاهرة معقدة تتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مستوى الأفراد كما على مستوى البلد الذي يعيشون فيه. وتتناول هذه الدراسة قضية الاتجار بالبشر في كل دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا وفيما بين هذه الدول، وتركز على ضحاياها الأساسيين وهم النساء والأطفال. وتبحث في الأسباب الرئيسية للاتجار بالبشر في المنطقة وتقيّم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة في إطار البروتوكولات والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. وتخلص الدراسة إلى أن قوانين مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة معظمها يتوافق مع الصكوك الدولية، ولكنها تختلف بين دولة وأخرى من حيث مستويات التنفيذ والجهود المبذولة لبناء القدرات.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECW/2013/2
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1396

تنمية الموارد المائية: قضايا الإدارة المستدامة للموارد والخدمات المائية

تقرير يسلّط الضوء على التطورات في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة، ويركز على الآلية الحكومية لرصد الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، في إطار مبادرة الأهداف الإنمائية الإضافية. ويستعرض مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحضيرات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 في مجال المياه، ويتناول وجهات النظر الإقليمية والعالمية من قضية تأمين الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ويهدف إلى دعم عملية وضع أهداف وغايات للتنمية المستدامة في المجالين المذكورين.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SDPD/2013/4
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1506

النمو العادل والاستدامة

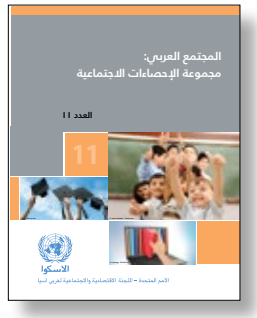

المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الاجتماعية

يتضمن عدد عام 2013 من هذه الدراسة لمحة عامة عن المجتمع في المنطقة العربية وعن التغيرات التي طرأت عليه. ويركز القسم الأول منه على التعليم، ويتناول القسم الثاني مواضيع اجتماعية أخرى.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SD/2013/13
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1518

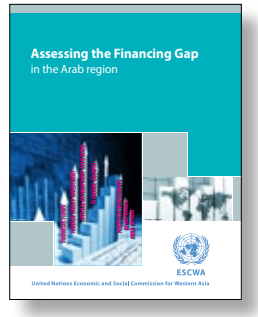

قياس النقص في التمويل في المنطقة العربية

تعرض هذه الدراسة العوامل المنهجية الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند حساب النقص في التمويل، ثم تستخدم نموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات لتقدير هذا النقص في عام 2009 في عدد من البلدان العربية. وتبيّن أن البلدان المختارة كانت تحتاج في عام 2009 إلى مبلغ يتراوح بين 54.5 و57.9 مليار دولار لتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 7 في المائة. والنتائج التي تم التوصل إليها تختلف بين بلد وآخر، ففي حين لم تكن بعض البلدان تعاني من نقص في التمويل، كانت أخرى كمصر على سبيل المثال في حالة عجز شديد. أما اليوم، فيُرجّح أن يكون العجز المالي قد ازداد، ولاسيّما بعد الأزمة المالية العالمية والتحولات الجارية في المنطقة العربية. وتناقش الدراسة أيضاً بعض الخيارات في السياسة العامة التي يمكن اعتمادها لسد النقص في التمويل في المنطقة العربية.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/EDGD/2013/5.
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDG-D_13_5_E.pdf

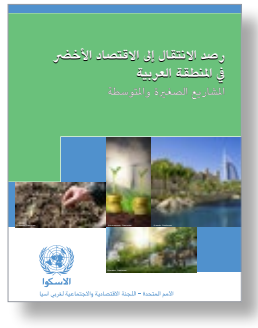

رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تستعرض الدراسة التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر وتطبيقها، والإنجازات المحققة في مختلف القطاعات، وتسلط الضوء على التحديات والفرص في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وهي بمثابة أداة في السياسة العامة يمكن أن تعتمدها الحكومات العربية لرصد الأنشطة الخضراء، وتتيح لها مجموعة من الخيارات في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء، وتحسين القدرة على الرصد. والنهج المعتمد في هذه الدراسة ينطلق من القاعدة: فقد اتصلت الإسكوا برواد الأعمال، وقابلتهم، واستخلصت منهم معلومات عن التحديات الأساسية التي تواجههم والفرص التي يمكن إتاحتها لهم.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SDPD/2013/1
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1356

التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥

يقيّم هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فيبيّن أنها سجلت تقدماً كبيراً، ولاسيّما في الأهداف المتعلقة بالتعليم. غير أنّ التقدّم لم يكن متوازناً بين البلدان العربية ولا حتى داخل البلد الواحد. والمنطقة لا تزال متأخّرة في بعض الغايات، ولاسيّما في مكافحة الجوع، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال والأمهات، والحصول على المياه. ويؤكد التقرير أن أي إطار مقترح لما بعد عام 2015 ينبغي أن يتناول مقوّمات الحكم الصالح، وأن يستوفي مفهوم التنمية الشاملة، وأن يتضمن سبلاً لرصد الفقر وعدم المساواة. وقد سجل هذا التقرير أعلى نسبة تحميل بين جميع المطبوعات التي أصدرتها الإسكوا على موقعها الإلكتروني من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2013.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/EDGD/2013/1
متاحة على-http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_2013_1_A.pdf

آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية

تبحث هذه المطبوعة في الأثر الإنمائي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي نتجت من التحولات في التركيبة العمرية في البلدان العربية. فقد أدت هذه الاتجاهات الديمغرافية إلى زيادة غير مسبوقة في أعداد الشباب، ومن المتوقع أن ينتج منها المزيد من التغيّرات في المستقبل. وتسلط الدراسة الضوء على المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتأثر بهذه التحولات، وتطلب إلى البلدان العربية مراعاة التغيرات الديمغرافية الحالية والمستقبلية في استراتيجياتها الإنمائية. من هنا ضرورة أن تعيد الدول العربية النظر في نهُجها الإنمائية لتلبية احتياجات جميع الفئات العمرية وتحسين إمكانياتها، واعتماد سياسات مرنة تسمح لها بالاستجابة للتغيّرات في الهيكل العمري.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SDD/2013/2
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1504

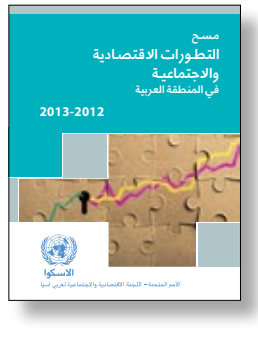

مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013

دراسة تتضمن تقييماً لاتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتشير إلى مزيد من الانقسام في اقتصادات المنطقة العربية، ولاسيّما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى. وتبيّن من خلال التحليل المعمّق كيف أن انعدام الثقة في العمليات التجارية داخل حدود المنطقة أدى إلى تجزئة اقتصاداتها وإلى تفاقم مشكلة البطالة. وتتناول الدراسة عدداً من التدابير القصيرة الأجل التي يمكن أن يتخذها صانعو السياسات لتصحيح الوضع في الأجلين القصير والطويل.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/EDGD/2013/3
متاحة على
http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_13_3_A.pdf

تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية

تكون الرعاية الاجتماعية مشتركة عندما تتوزع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني لحصول جميع المواطنين على الحماية والخدمات الاجتماعية بالتساوي والإنصاف. وتتناول الدراسة موضوع تأمين الخدمات والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من منظور الحقوق، وعملاً بمبدأي المساواة في التغطية الشاملة للجميع، واستدامة الخدمات الاجتماعية. وتشير إلى ضرورة أن تعيد بعض الدول العربية النظر في نظم الرعاية الاجتماعية، بهدف ضمان الحق لجميع المواطنين في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SDD/2013/1
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_13_1_E.pdf

---

دراسة حول الإدلاء ببيانات العمر في التعدادات السكانية لدول عربية مختارة

تتضمّن الدراسة لمحة عن كيفية إجراء التعدادات في المنطقة العربية، وتقيّم دقّة الإبلاغ عن العمر حسب الجنس وأنماط تفضيل أرقام معيّنة في تعدادات السكان الأخيرة في عدد من البلدان العربية، على المستويين الوطني ودون الوطني. وتستند الدراسة إلى البيانات الدقيقة المستخلصة من تعدادات حديثة للسكان في ستة بلدان عربية هي الأردن والسودان والعراق وفلسطين ومصر والمغرب، وتبيّن أنّ سوء الإبلاغ عن العمر لا يزال يطرح مشكلة في تعدادات السكان في البلدان العربية، تبرز خصوصاً في وضع النساء في معظم البلدان. ويبيّن تحليل بيانات التعدادات على مستوى المناطق أنّ الإلمام بالقراءة والكتابة هو أفضل مؤشر عن الأعمار، يليه رفاه الأسرة.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/SD/2013/5
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1457

الحكم الصالح والمنعة

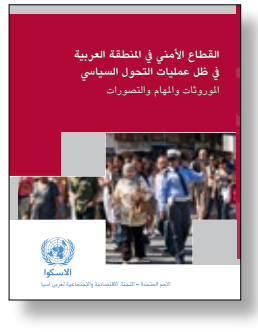

القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات

أعادت الانتفاضات الشعبية تحديد دور المؤسسات الأمنية ولاسيّما أن الحقبة الجديدة من الثورات كانت وليدة الانتفاضات الشعبية بدلاً من الانقلابات العسكرية، وأن المواطنين طالبوا بإسقاط الحكم. ولا بد في هذا الإطار من وضع خارطة طريق لتلبية مطالب الشعوب. وتسلم هذه الدراسة بعدم توفر علاج ناجع لجميع البلدان العربية، لكنها تركز على عنصر أساسي في خارطة الطريق هو القطاع الأمني لاستهدافه بتدابير إصلاحية تمهد الطريق أمام الحكم الصالح والاستقرار والتنمية.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECRI/2013/2
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1435

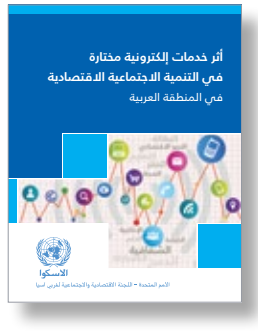

أثر خدمات إلكترونية مختارة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية

تقيّم هذه الدراسة مدى توفر عدد من الخدمات الإلكترونية المختارة ونضجها وحالتها في المنطقة العربية، وذلك من خلال مؤشرات مختارة وأطر لقياس أثر الخدمات الإلكترونية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتُختتم باقتراح إطار عمل ومبادرات من شأنها تحديث الخدمات الحكومية التقليدية لإحداث المزيد من الآثار الإنمائية، وزيادة المساءلة، وتحسين إدارة الحكم والخدمات العامة وزيادة قدرة القطاع الخاص على تقديمها.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ICTD/2013/2
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1390

التنمية المؤسسية والتحولات: اللامركزية في سياق التحول السياسي

تعتبر هذه الدراسة أن السبب الرئيسي للفقر والبطالة وعدم المساواة هو القصور في مقوّمات الحكم، وأن النقص في الحرية والشفافية والمساءلة قوّض هذه المقوّمات في المنطقة العربية. وقد ساهم عدم إشراك المواطنين العرب في صنع القرارات في ازدياد الشعور بالإحباط وتعثر مسار التنمية. لكن الانتفاضات العربية بشرت بتغيير هذا الواقع. والتحدي الذي يواجهه اليوم صانعو القرارات هو تحويل الحراك الشعبي إلى إصلاحات ونظم ديمقراطية، والعمل على ضمان استدامة مشاركة المواطنين في القرارات العامة التي تعنيهم.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECRI/2013/3
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1496

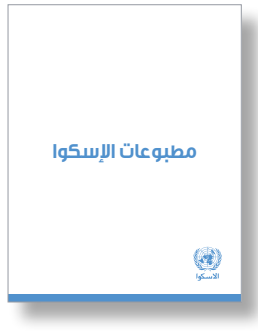

التحديات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل في البلدان العربية التي تمر بمراحل انتقالية

يتناول هذا التقرير التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة العربية عموماً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خصوصاً. ويسعى إلى توضيح العقبات التي تعترض عمل الحكومات حالياً، ولاسيّما في ما يتعلّق بالموارد المتاحة لها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة.

رمز المطبوعة: E/ESCWA/ECRI/2013/1
متاحة على http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1433

وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي

تتناول هذه المطبوعة موضوع الانتفاضات العربية فتحلّل العوامل التي أدت إلى اندلاعها والمسارات التي يحتمل أن تؤدي إليها. وتركز على المواطنة كأداة أساسية لمكافحة عدم المساواة والاستبعاد، ولتوسيع مفهوم السياسة. وتسلّط الضوء على ثلاثة عناصر أساسية للحفاظ على التماسك الاجتماعي ودعم التحولات السياسية هي: الاتفاق على تعريف الدولة "المدنية" في الدساتير الجديدة؛ معالجة قضيتي العدالة الاجتماعية وعدم المساواة؛ تعزيز آليات العدالة الانتقالية. وتتناول الدراسة دور المجتمع المدني الفعال في المراحل الانتقالية، وتقيّم المسارات التي يمكن أن تسلكها البلدان بعد الانتفاضات، وتوصي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز المشاركة المدنية في جميع أبعادها، ولاسيّما في مراحل التحول.

متاحة على Publication Symbol: E/ESCWA/SDD/2013/3
Available from http://www.escwa.un.org/information/publication.asp?PubID=1572

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق البريد: 11-8575، بيروت، لبنان
هاتف: 981301 1 961+
فاكس: 981510 1 961+
www.escwa.un.org
Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/OES/2014/1
United Nations Publication

14-00090 - May 2014 - 1000